المنطق القديم

عرض ونقد

المنطق القديم

عرض ونقد

تأليف
الأستاذ الدكتور
محمود محمد مزروعة
أستاذ العقيدة بجامعتي الأزهر وأم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين .

أما بعد ،

فلقد كان المنطق القديم - وما يزال - مثار جدل بين العلماء المشتغلين به، أو المشتغلين بأبحاث وعلوم تتعلق به ولو من بعيد .

ولقد كان هذا شأن المنطق القديم منذ ترجم إلى العربية، فقد اختلف الناس حوله ما بين محبٍّ غالٍ، وماقتٍ قالٍ، ولم يعدم الأمر فئة ثالثة قد تقف بين هؤلاء وأولئك، وإذن فنحن نستطيع أن نحصر مواقف العلماء من منطق يونان في ثلاثة:

الموقف الأول : موقف المؤيدين له المفتونين به .

فقد تلقاه فريق من العلماء بعين الإعجاب به، والتعصب له، وفتنوا به إلى حد أن اعتبره معيار العلم، وميزان الفكر، ومقياس الصواب، وأن في الأخذ به العصمة من الخطأ، والنجاة من الضلال، وموقف هؤلاء يعبِّر عنه تلك القاعدة التي أطلقها بعضهم، والتي تقول: «من لم يدرس المنطق لا يوثق بعلمه».

الموقف الثاني : موقف المعارضين له :

وهو نقيض الموقف الأول ، فهو موقف الرافضين منطق يونان، حيث يرى هذا الفريق في هذا المنطق أداة إفساد للفكر، وآلة إضلال للعقل بل يرون أنه يمثل في بعض صوره حربًا على الدين، وانتقاضًا على التوحيد، ويرونه مبنيًا على فكر وثني، وأنه تعبير عن أفكار أصحابه، وصدًى لمعتقداتهم الوثنية، لذلك وقف هؤلاء من المنطق القديم موقف المعارض الرافض، وحاربوه بكل وسيلة، وقدروا أنه مضيعة للوقت والجهد، مفسدة للعقل، عدو للدين، وهو في أحسن حالاته: «لا يحتاج إليه الذكيّ، ولا ينتفع به الغبي» كما قال ابن تيمية - رحمه الله - بل هو يشبه «لحم جمل غثّ فوق قمة جبل صعب، فلا اللحم طيب فينتقى، ولا الجبل سهل فيرتقى» . ولقد جاء شعار هؤلاء الذي يعبر عن رأيهم، بل عن معتقدهم والذي يقول: «من تمنطق فقد تزندق» .

الموقف الثالث : موقف المحايدين :

وهو موقف الذين يقفون من منطق يونان موقف التوسط، حيث يرى هذا الفريق أن المنطق اليوناني ليس مفيدًا إلى الحد المرغّب فيه، ولا هو ضارٌّ إلى الحد المرغّب عنه. بل قصارى ما يرون فيه أنه نوع من الرياضة الذهنية ليس أكثر، وأن فيه من الأغاليط مثل ما فيه من الصواب. وأن ما فيه من الأغاليط لا تجعلنا - بالضرورة - ننصرف عنه، وما فيه من صواب لا يصل إلى المستوى الذي يجعلنا نختلف حوله، أو نتدابر فيه.

ولقد ظل أمر المنطق اليوناني على ما وصفنا، وظل الخلاف حوله على ما فصلنا، حتى كانت العصور الحديثة التي اتسمت بالتقدم العلمي المادي، ثم - وتحت عوامل يعرفها الناس - تمَّ فصل التعليم المدنيّ - أو

ما سمي كذلك - عن التعليم الديني في الكثير من بقاع المسلمين بل في أكثر البقاع، وصار للتعليم المدني منطقه الخاص به، الذي كان سمي بالمنطق الحديث، ومناهج البحث وهو منطق لا تجمعه بالمنطق القديم جامعة من قريب أو بعيد.

أما التعليم الديني فقد عني بالعلوم الدينية والثقافية، أي اهتم بتعليم العلوم الدينية، وما يخدمها ويطيف بها، وما هو ضروري لفهمها نظرًا وتطبيقًا وهذا أمر جد خطير، ورسالة جد عظيمة وهامة، بل هي في السنام من الأمور الهامة بالنسبة للمسلمين وللمجتمعات المسلمة.

وإن تعجب ؛ فعجب أن تضع كثير من المؤسسات التي قامت على التعليم الديني المنطق القديم - منطق اليونان الوثنية - ضمن مجموعة العلوم التي تعني بدراستها وتدريسها باعتباره واحدًا من العلوم التي لا تفهم العلوم الدينية إلا بها، ولا تقوم الدعوة الإسلامية إلا عليها. بل إن هذه المؤسسات والقائمين عليها جعلوا المنطق القديم من آليات الدعوة إلى الله - تعالى - وأدواتها، حتى أضحى المنطق القديم يلقى من العناية والبذل ما ليس يلقاه الكثير من العلوم الدينية.

ولما كان شأن كهذا لا يمكن أن يستمر، فقد قيض الله - تعالى - مؤسسات يقوم عليها أناس أخذوا على عواتقهم من خلال مؤسسات أن يحققوا ما يرونه حقًّا، ويبطلوا ما يرونه باطلًا، وذلك بأن يبرزوا الحق ويظهروه ثم يظاهروه، ويؤيدوه. وأن يكشفوا الباطل وينقدوه ثم ينقضوه ويدحروه. وقد كان للمنطق القديم نصيبه من إسهاماتهم الخيرة المباركة.

وكان - تطبيقًا لما أشرنا - أن وكلت إليَّ جامعة أم القرى تدريس مادة « نقد المنطق » فوضعت هذه الصفحات متوخيًا فيها تحقيق أمرين.

الأول: عرض المنطق القديم وبيان موضوعاته ومسائله في مسائل كما هي عند أصحابه والمتعصبين له بأمانة وحيدة فليس لي في هذا إلا طريقة العرض.

الثاني: نقد المنطق القديم وبيان موضعه من الحق - إن كان - ، ومن الباطل - وهو كائن قائم ..

سائلًا المولى - سبحانه - أن يحرر فيه النية لوجهه - عز وجل - وأن يجعله في ميزان حسنات الكاتب والقارئ، إنه - سبحانه - ولي ذلك والقادر عليه.

وسبحانك اللهم وبحمدك
أشهد أن لا إله إلا أنت
استغفرك وأتوب إليك.

الأستاذ الدكتور
محمود محمد مزروعة

مكة المكرمة

الأربعاء - ٢١ - المحرم - ١٤٢٦ هـ

القسم الأول

التصورات

الفصل الأول

مقدمات

- المبحث الأول : نشأة علم المنطق.
- المبحث الثاني : اشتقاق الاسم.
- المبحث الثالث : التعريف بالمنطق.
- المبحث الرابع : تقسيم العلم.

المبحث الأول
نشأة المنطق اليوناني وتطوره

يظن الكثيرون ممن يتعاملون مع المنطق اليوناني، دراسة أو تدريسًا أو مجرد اطلاع أن المنطق اليوناني من اختراع وإنشاء الفيلسوف اليوناني الأشهر «أرسطو». وبخاصة وأن العادة جرت عند الكثيرين بأن ينسبوا المنطق اليوناني إليه فيقولون: «منطق أرسطو» أو «المنطق الأرسطي»، وهذا الإطلاق درج عليه الباحثون حتى المدققين، فلا غرو اشتهر لدى عامة المثقفين هذا المعنى، نعني أن المنطق من وضع وتأليف واختراع «أرسطو».

وهذه فكرة خاطئة. فالحق غير ذلك. حيث إن المنطق من وضع جماعة كثيرة من اليونان، كلهم اشتركوا في وضعه وتأليف موضوعاته. إضافة إلى أن بعض الإسلاميين من الفلاسفة قد أضافوا إليه تنسيقًا وتنظيمًا وتنقيحًا، مثل «الفارابي» الفيلسوف. لكن هذا موضوع آخر.

يهمنا هنا أن نشير – بإيجاز – إلى أشهر الذين شاركوا في وضع المنطق.

وأولهم : «**سقراط**» الفيلسوف اليوناني الشهير الذي عاش بين سنتي: (٤٧٠ - ٣٩٩ ق. م).

فقد جاء هذا الفيلسوف والمجال في بلاد اليونان مفتوح على سعته أمام «السوفسطائيين» الذين أخذوا على عاتقهم نشر الفكر السفسطي أو المغالطي القائم على أساس من إنكار حقائق الأشياء، وإرجاع الحقيقة في كل شيء إلى الأشخاص. فكل إنسان يرى الحقيقة كما يحب أن تكون. فليست هناك حقيقة ثابتة أو مستقرة لأي شيء في الوجود.

وبذلك أصبح الإنسان الفرد هو مقياس الحقيقة، ومقياس الخير والشر، ومقياس الفضيلة والرذيلة، وانهدمت صروح الحق والفضيلة، بل إن الدين نفسه -- وإن كان وثنيًا -- قد اهتزت مكانته في نفوس الناس. ولم يعد الإنسان آمنا على نفسه أو أهله أو ممتلكاته.

هنا جاء «سقراط» وأخذ على عاتقه مقاومة السوفسطائيين، وإعادة الموازين للخير والشر والفضيلة والرذيلة، وذلك ببيان حقائق الأشياء. ولقد سلك سقراط في ذلك بيان

« الكليات » وبين ما في الأشياء من صفات مشتركة ذاتية أو عرضية. وكانت حصيلة ذلك أن سقراط تكلم وبيّن ونسق ووضع الأسس لموضوعين هامين من موضوعات علم المنطق وهما :

١ – الاستقراء . **٢ – الحدود والتعريفات .**

وعن طريق هذين الأمرين ، ثم عن طريقته التي اشتهر بها لتوليد المعاني والوصول إلى حقائق الأشياء. استطاع أن ينهي على المدّ السوفسطائي، بل استطاع أن يضع الأساس للقضاء على السفسطة والسوفسطائيين نهائيًا..

ثم جاء من بعد سقراط تلميذه الشهير :

أفلاطون الذي عاش بين سنتي (٤٢٧ – ٣٤٧) ق . م .

فاتبع أفلاطون طريق أستاذه ومنهجه، وشنّ حربًا عنيفة على السوفسطائيين، واتبع طريقة أستاذه في الاستقراء، وتقدم به خطوات واسعة، وعن طريق استعماله لمنهج الاستقراء توصل إلى ما أطلق عليه « التقسيم المنطقي » وهو قائم على تصنيف الأشياء منطلقًا من أمرين:

١ – ماهيات الأشياء وحقائقها الذاتية التي تفرق بينها وبين غيرها .

٢ – علاقات الأشياء بعضها ببعض.

وقد استغل أفلاطون المبادئ الرياضية والهندسية التي تأثر بها عن طريق صلته بالمدرسة الفيثاغورية في كتاباته عن مهايا الأشياء، وعلاقاتها بعضها ببعض، وتقسيماته القائمة على التحليل والتصنيف.

ثم جاء من بعد أفلاطون تلميذه الأشهر : **أرسطو الذي عاش بين سنتي (٣٨٤ – ٣٢٢) ق. م .**

وأرسطو كان ابنًا لطبيب في إحدى المدن بشمال اليونان، وقد ظل لمدة عشرين سنة عضوًا بأكاديمية أفلاطون. ثم لما مات أفلاطون غادر أرسطو أثينا، ثم استدعاه « فيليب المقدوني » ليشرف على تعليم ابنه « الإسكندر المقدوني » ، ثم عاد أرسطو إلى أثينا ليؤسس مدرسته التي عرفت باسم « اللوقيون » أو « برياتوس » ومعناها: « الممشى » حيث

كان يتناول العلوم مع تلاميذه وهم يمشون، ومن ذلك سمُّوا « المشائين » وسميت فلسفتهم: « الفلسفة المشائية ». لكن أرسطو عادر أثينا مهاجرًا إلى أوروبا لأسباب سياسية وعاش هناك في عزلة حتى مات سنة (٣٢٢ ق.م).

مما تقدم من عرض لما خلفه « سقراط »، ثم « أفلاطون » يتضح أن « أرسطو » لم يكن وحده واضع علم المنطق. لكنه أفاد كثيرً من الفيلسوفين الكبيرين قبله في كثير مما خلفاه، سواء من سقراط في الاستقراء والكليات والحدود والتعريفات، وغير ذلك، كما أنه أفاد من أفلاطون في معرفة حقائق الأشياء ومهاياها، ثم علاقاتها بعضها ببعض، وكذلك في طريقة تصنيفها التي تيسر تنسيق الكليات تنازلًا أو تصاعدًا، كما أفاد منه الكثير مما يسمى طرق الاستنباط التي ساعدت عليها الطرق الهندسية والرياضية التي نقلها أفلاطون عن الفيثاغوريين وورثها عنه تميذه أرسطو.

لكن هذا كله لا يقلل من جهود « أرسطو » في تأليف، وتصنيف، وتنسيق، بل واختراع الكثير من قضايا المنطق. ثم الأهم من ذلك ربطها كلها بعضها ببعض، وجعلها بناء واحدًا محكمًا، مما آل به الأمر أخيرًا أن يؤلف من هذا الشتات، سواء ما ورثه عن السابقين، وما وضعه هو ليملأ به الثغرات، علمًا واضحًا متكاملًا شغل الناس جميعًا بين مؤيدين ومعارضين في كافة بلاد الدنيا.

أما جهود « أرسطو » فتمثلت في مجملها فيما يأتي :

١ - المقولات :

فقد صنف أرسطو الموجودات جميعها فيما سمي « بالمقولات »، وقد جعلها « عَشْرًا » . فكل ما هو موجود لا بُدّ أن يندرج تحت شيء من هذه المقولات، لأنه إما أن يكون جوهرًا أو كيفًا أو كمًّا أو نسبة أو غير ذلك. والجوهر أساس هذه المقولات كلها. وهو سابق عليها، لأن الجواهر توجد مفارقة، أما المقولات الأخرى فهي كيفيات وحالات تقال على الجوهر. والمقولات كما قلنا هي عشر وهي (الجوهر، والكم، والكيف، والأين، والْمَتى، والوضع، والإضافة، والملك، وأن يفعل الفاعل - وأن ينفعل - المفعول). وهذه المقولات منها واحد أساس، وهو : الجوهر، ثم تُحْمَل التسعة

عليه، أي يخبر بها عنه.

٢ - الصورة والهيوله :

فالمنضدة هي الهيوله وهي مادة الخشب التي صنعت منها. ولكن هذا الخشب كون على صورة معينة عن طريق الغراء والمسامير. وكان يمكن لهذه الهيوله - الخشب - أن يصنع على صورة أخرى - كرسيّ مثلًا.

٣ - الوجود بالفعل ، والوجود بالقوة :

وهو يضرب مثالًا لذلك فيقول : كتلة الخشب تمثال بالقوة، وبذرة البلّوط هي شجرة البلّوط بالقوة. والتّمثال المكتمل، وشجرة البلوط الناضجة هما التحقق الفعلي لهذه الإمكانات.

٤ - العلل الأربع :

والعلل الأربع هي حالات ضرورية وأساسية في كل شيء. وأرسطو يرى أن التفسير الكامل لأي شيء موجود لابد أن يوضح: أولًا: ما صنع منه الشيء - العلة المادية- ، ثانيًا: ثم هذا الشيء ما هو؟، وماذا يكون؟ - العلة الصورية - ثالثًا: من الذي أوجده؟ أو قام بصنعه؟ - العلة الفاعلة، ثم ما هي وظيفته؟ وما الغرض منه؟ - العلة الغائية- .

فهذه العلل الأربع هي أساس كل شيء موجود، وما من شيء موجود إلّا وفيه هذه العلل بالضرورة: العلة المادية - العلة الصورية - العلة الفاعلة - العلة الغائية.

٥ - تصنيف العلوم :

مثل تقسيمه العلوم إلى : نظرية وعملية، وإنتاجية، وتقسيمه كذلك إلى رياضيات وفلسفة. وغير ذلك مما أفاده من أستاذه أفلاطون - على ما بينا - .

٦ - الفيزيقا - الطبيعة - :

وقد وضع كتابًا في الطبيعة عني بدراسة أمور رأى أنها هامة مثل: التغير - والمصادفة- والزمان - والمكان - والاتصال - والنمو - واللا نهاية. والحركة أزلية أو حادثة. وهذه موضوعات لا شأن كبيرًا لنا بها.

٧ - علم الحياة :

– النفس :

وقد تكلم أرسطو في هذين ، فصنف الأحياء . وقال كلامًا قريبًا مما قال به صاحب نظرية التطور « دارون ». كذلك تكلم في النفس، حيث جعل لكل شيء في الوجود نفسًا حتى الجمادات، ما دام لها وظيفة تؤديها. فللسكين لها نفس، والعصا كذلك.

وهذه أمور لا تهمنا كثيرًا.

– المنطق :

وهذا يهمنا دون الكثير من فلسفة أرسطو. وقد أطلق على كتاباته في المنطق اسم : « التحليلات » . وأما تسمية كتابه « لوجيكا » المشتقة من « لوجوس » اليونانية التي تعني: « النطق والتفكير »؛ فهذه التسمية ليست من أرسطو، ولكنها من وضع الإسكندر « الأفرودلسي » أحد تلامذة أرسطو.

وقد سمى أرسطو كتابه : « التحليلات » ، قاصدًا بها تحليل الفكر إلى عناصره.

وقد قسم أرسطو كتابه إلى ستة أقسام :

كتاب المقولات – كتاب العبارة – التحليلات الأولى – التحليلات الثانية – الجدل – الأغاليط.

وقد تناول أرسطو موضوعات المنطق الهامة التي تدرس الآن، لكن على قدر كبير أحيانًا – من القصور، مما ترك للعلماء من بعده تدارك هذا القصور، والعمل على إكماله.

فقد تكلم في التصورات، والتصديقات، وتناول القياس. لكنه اقتصر على القياس الحملي، ولم يتكلم في القضية الشرطية، ولا في القياس الشرطي، حيث كان يرى أن الشرطي يمكن رده إلى القياس الحملي.

وهكذا نرى أن المنطق اليوناني اجتمع على وضعه وتأليفه، ثم تهذيبه وتكميله من اليونان: سقراط – أفلاطون – أرسطو.

ومن العرب كثيرون كان أشهرهم أبو نصر الفارابي.

المبحث الثاني
اشتقاق الاسم

أولاً: عن النطق:

« المنطق مشتق من لفظة (نطق).

والنطق في اللغة هو إصدار صوت يكون مسموعًا، فإنه لو لم يكن مسموعًا ما استطعنا أن نحكم بأن شيئًا ما قد نطق.

ومعاجم اللغة تعرف النطق بأنه: الكلام، لكن حقيقة النطق أنه أعم من الكلام، لأن الصوت المنطوق قد يكون كلامًا، وقد لا يكون، كمنطق الطير.

والنطق الذي هو إصدار صوت مسموع يكون على حالات ثلاث:

الأولى: نطق يكون تسخيرًا.

وذلك كنطق ما ليس من شأنه أن ينطق. وإنما يكون نطقه خرقًا للعادة بأمر اللَّه - سبحانه وتعالى - ، وذلك كنطق النملة في قوله - سبحانه - :

﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ١٨] .

وإنما كان نطقًا لأنه قول ، وليس إشارة مما تعارف عليه النمل بعضه مع بعض. ولأن اللَّه - تَعَالَى - قال: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ، وقال - سبحانه - عن سليمان عليه السلام : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ [النمل: ١٩] . فهو قول ، وإن كان قولًا فهو نطق مسموع .

وذلك - أيضًا - كمثل تسبيح الحصى في يد رسول اللَّه ﷺ . وكذلك مثل حنين الجذع الذي كان يخطب عليه رسول اللَّه ﷺ حين تركه إلى المنبر.

ومن ذلك - أيضًا - نطق الأعضاء شهادة على أصحابها يوم القيامة. يقول عز وجل : ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾.

[يس: ٦٥] .

ويقول - تبارك وتعالى - : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [فصلت: ٢٠ - ٢١] .

فهذا نطق مما ليس من شأنه أن ينطق، ولكن اللَّه - سبحانه - أنطقه.

الثانية : نطق يكون غريزة وطبعًا وجبلّة، ولا يكون وراءه تفكير.

وذلك كنطق الحيوان والطير وسائر المخلوقات التي يكون لها أصوات غير الإنسان.

وهذه الأصوات التي تنطقها الحيوانات والطيور إنما هي أمور جبلية تعبر بها هذه المخلوقات عن أمور محدودة ليس وراءها فكر ولا عقل، والدليل على أنها أمور جبلية غريزية أنها لم يطرأ عليها تغير ولا تطور، وأنها عند جميع هذه المخلوقات شيء واحد في كل زمان ومكان. فالحمار ينهق بنفس الطريقة منذ خلقه اللَّه، حمار اليوم ينهق مثل أخيه منذ عشرات الآلاف أو الملايين من السنين، وكذلك يصنع الحمار الإنجليزي كما يصنع الحمار عند العرب. وعلى ذلك فقس. وإن حدث غير ذلك فبإرادة اللَّه - تَعَالَى - وقدرته. وذلك كمثل ما أنعم اللَّه - تَعَالَى - على سليمان عليه السلام حيث قال - سبحانه - على لسان سليمان :

﴿ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النمل: ١٦] .

وقال اللَّه - سبحانه - عن هدهد سليمان :

﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾.

[النمل: ٢٢] .

وليس كل الطير يفهم هذه المعاني، أو يقادر أن يعبر عنها كهدهد سليمان عليه السلام ، لكن ذلك خصيصة اختص اللَّه - تَعَالَى - بها نبيه سليمان حيث جعل له ملكًا لا يمتلك غيره، استجابة لدعائه عليه السلام الذي توجه به إلى ربه قائلا:

﴿ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [ص: ٣٥] .

الثالثة : نطق يعبر عن عقل وفهم، يبين عن عمليات عقلية، وأنشطة فكرية.

فالنطق هنا هو فرع عن العمليات الفكرية، فالفكر أساس وأصل، والنطق فرع يبين عن الفكر والمعاني العقلية، فالفكر أصل والنطق فرع عنه، ولو لم يكن ثمة فكر لما كان هناك نطق ولا قول ولا كلام.

يبين من هذا أن ثمة علاقة قوية بين الفكر والنطق والبيان، حيث كان الفكر أولًا، ثم يأتي النطق بيانًا لهذا الفكر وتعبيرًا عنه.

وهذا النوع من النطق الذي هو بيان لما وراءه من فكر إنما هو خاص بالإنسان حيث لم ينعم اللَّه - تَعَالَى - به إلَّا على الإنسان . لذلك ذكره اللَّه - سبحانه - في معرض المنّ على الإنسان. فقال ﷻ :

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ * خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ - ٤] فواتح سورة الرحمن.

يتضح من هذا أن بين الفكر والنطق صلة وثيقة، هي من نوع الصلة بين السبب والمسبب، والعلة والمعلول. من هنا كان الارتباط القوي بين النطق والفكر، وبين لفظة « ناطق » ولفظة « مفكر » ؛ حتى قيل في تعريف الإنسان إنه: « حيوان ناطق »، أي: حيوان مفكر.

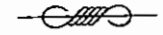

ثانيًا : عن المنطق :

كلمة « منطق » مشتقة من النطق .

وواضح أنها مثل كل مثيلاتها تحتمل واحدًا من ثلاثة معانٍ .

الأول : أن تكون اسم زمان. أي زمان النطق. فيقال: منطقي بشهادتي كان يوم الخميس، أي زمان نطقي بالشهادة.

الثاني : أن تكون اسم مكان . مثل : منطقي بهذه الكلمات كان في مكان كذا، أي مكان نطقي بالشهادة أو بالكلمات المعهودة.

الثالث : أن تكون مصدرًا ميميًّا، ويراد به الحدث نفسه، أو الفعل ذاته، بصرف النظر عن مكان حدوثه أو زمان حدوثه.

ومن المعنى الثالث الذي يراد به الحدث ذاته دون نظر إلى زمانه أو مكانه قول اللَّه -

سبحانه وتعالى - على لسان سليمان عليه السلام :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ [النمل: ١٦] .

أي علمنا فهم وإدراك منطقها دون اعتبار لزمانه أو مكانه .

ولكي نعرف العلاقة بين هذه المعاني الثلاثة وعلم المنطق الذي نحن بصدد الكلام عنه؛ ينبغي أن نجيب على السؤال التالي:

ما مراد نبي الله سليمان عليه السلام من قوله : ﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ ؟

هل يقصد عليه السلام علمنا سماع أصواتها؟ أو علمنا التفرقة بين أصواتها فنعرف صوت الغراب من صوت العصفور؟

لو كان المراد ذلك ما كانت هناك خصيصة لسليمان عليه السلام ، فإن الناس أجمعين يسمعون أصوات الطيور، ويفرقون بين أنواعها عن طريق أصواتها فيعرفون صوت كل نوع على حدة.

إذن ليست القضية متعلقة بمجرد الأصوات. بل بما وراء الأصوات، مما تحمله هذه الأصوات المنطوقة من معانٍ وأفكار، كمثل تلك المعاني التي نقلها الهدهد وأبلغها إلى نبي الله عليه السلام .

فقول سليمان عليه السلام : ﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ ليس معناه: علمنا سماع أصواتها، بل معناه : علمنا فهم لغاتها، وفهم المعاني والأخبار والأفكار التي تحملها تلك الأصوات.

وإذن ؛ فلفظة « منطق » في الآية الكريمة ليس معناها الأصوات المسموعة التي تنطقها الطيور، بل يراد بكلمة « منطق » المعاني والأفكار التي تحملها تلك الأصوات باعتبار أصلي، ويراد بها كذلك تلك الأصوات المنطوقة المسموعة باعتبار ثان لأنها هي حاملة هذه الأنباء والأفكار، فهي الوسيلة لتحقيق الغاية التي هي نقل المعاني وإيصال الأفكار.

المراد بكلمة « منطق » لدى علماء المنطق - إذن - أمران:

الأمر الأول : الألفاظ المنطوقة التي يتكلم بها الناس معبرين من خلالها عما يدور في أذهانهم أو مشاعرهم من أفكار وأحاسيس ظاهرة أو باطنة.

الأمر الثاني : ما تحمله هذه الألفاظ المنطوقة من أفكار ومعان قصد المتكلم إيصالها

إلى الآخر، ونقلها إلى المستمع.

فكلمة « منطق » مصدر ميمي تعني المنطوق ذاته، وما وراء المنطوق من معان وأفكار. فالمنطق بهذا المعنى خاص بالإنسان.

سبق أن بينا أن النطق له ثلاث حالات :

نطق هو تسخير وخرق للعادة .

ونطق هو غريزة وجبلة ليس وراءه عقل ولا فكر .

ونطق هو تعبير عن عمليات عقلية وأنشطة فكرية، وذلك هو نطق الإنسان وحده، دون بقية الموجودات في عالم الخلق أو عالم الأرض. فالإنسان هو الناطق على الحقيقة بهذا المعنى.

ولأن الأمر كذلك فقد جعل المناطقة « النطق » من الذاتيات الخاصة بالإنسان والتي تتكون منها ماهية الإنسان وحقيقته، والتي بدونها لا يكون إنسانًا. ومن ذلك عرفوا الإنسان بأنه: « حيوان ناطق ». واعتبروا هذا التعريف هو الحد التام للإنسان الذي يميزه ذاتيًا عن غيره من كافة الموجودات بإطلاق. وعبروا بكلمة « حيوان » عن الحياة، وبكلمة « ناطق » عن التفكير. فآل أمر التعريف بـ « حيوان ناطق » إلى أن الإنسان في حقيقته: « حيّ مفكر » . وحيث إن الأحياء أجناس كثيرة، كلها يشترك مع الإنسان في جنس أو وصف الحياة، فقد جاءت كلمة « ناطق » أي « مفكر » فاصلة ومميزة للإنسان عن جميع ما عداه من الأحياء، حتى صار هو وحده من يصدق عليه أنه : « حيوان ناطق » ، أو : « حيّ مفكر » .

ومن هنا سمي هذا العلم الذي يعني بقوانين الفكر لدى الإنسان بـ « المنطق » .

ويئول الأمر – إذن – إلى أن كلمة « منطق » تطلق باعتبارين :

الأول : في اللغة ؛ وهي مصدر ميمي تعني الكلام المنطوق الذي يشتمل على فكر ومعان قصد ناطقها أن يعبر عنها بتلك الألفاظ المنطوقة.

الثاني : في الاصطلاح ، ويراد به ذلك العلم الذي يهتم بقوانين الفكر لدى الإنسان وسوف نذكر تعريفاته وحدوده في بحث قادم – بحول اللّه – تَعَالَى – .

المبحث الثالث
التعريف بالمنطق

أولاً: المنطق بين الوصفية والمعيارية :

تنقسم العلوم – بصورة عامة – إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول : علوم وصفية :

ويراد بها تلك العلوم التي تعني بدراسة موضوعاتها على الهيئة التي عليها تلك الموضوعات في الواقع، فهي تعني بدراسة موضوعاتها على ما هي عليه بالفعل، وليس على ما يجب أن تكون عليه، أو ما يرغب الناس أن تكون عليه.

وعلى سبيل المثال ؛ علم التاريخ ، الذي يبحث في الإنسان وصلته بالزمان، أي ما يجري للإنسان من أحداث عبر الأزمنة المعينة.

هذا العلم يعني بدراسة ما يجري للإنسان من أحداث ويسجلها بأزمنتها تسجيلًا « وصفيًا » ، أي يصف كل الأحداث بأبطالها وصفًا أمينًا دون أي تعديل أو تغيير.

والتأريخ الحق ، والمؤرخ الصادق هو الذي يصنع ذلك. يقف عند حدود وصف الأحداث التاريخية بأمانة وتجرد .

لذلك سمي هذا العلم « علمًا وصفيًا » .. ونحن إذا ما بحثنا في التاريخ أو استنطقناهُ عن حرب سنة سبع وستين وتسع مئة وألف بين العرب وإسرائيل؛ فإن التاريخ لا يروي لنا ما كان يجب أن يحدث من كون العرب انتصروا على الشرذمة الباغية وألقوها في البحر. لكن التاريخ يحكي ما وقع فعلًا ويصفه بأمانة موجعة.

مثل ذلك علم « الجغرافيا » الذي يبحث في الإنسان وصلته بالمكان. فهذا العلم من العلوم « الوصفية » أي التي تعني بدراسة موضوعاتها على الهيئة التي هي عليها بالفعل، وليس على ما يجب أن تكون عليه، أو ما يحب الناس أن تكون عليه. بل تصف طبقات الأرض وأجواز الفضاء على ما هي عليه، فتصف جفافًا محرقًا في إقليم، وطوفانًا مغرقًا في

إقليم آخر، وهكذا.

ومن العلوم الوصفية جميع العلوم المعملية من كيمياء وفيزياء وغيرها.. وهذا النوع من العلوم يسمي « علومًا وصفية » نسبة إلى كونها تصف موضوعاتها على ما هي عليه.

القسم الثاني : علوم معيارية :

وهي عكس القسم الأول . فإذا كان القسم الأول من العلوم يعني بدراسة موضوعاته دراسة وصفية، فيدرسها على الحالة التي هي عليها بالفعل؛ فإن هذا النوع الثاني من العلوم لا يعني بوصف موضوعاته، ولا صلة له بما عليه هذه الموضوعات بالفعل، ولكنه يعني بدراسة موضوعاته على ما يجب أن تكون عليه هذه الموضوعات، وليس على ما هي عليه.

فهذا النوع اهتمامه وفائدته وثمرته هي الاهتمام بما يجب أن تكون عليه موضوعاته من سلامة وإصابة.

ومن ثم فهو يهتم بوضع الضوابط والقواعد والمبادئ التي تجعل موضوعاته على ما يجب أن تكون عليه.

وعلى سبيل المثال ؛ علم النحو ، علم لا يهتم باللهجات التي تتحدث بها الشعوب العربية، سواء كانت تتحدث العربية الصحيحة، أو تلحن فيها، وتخلطها بلهجات مختلفة. علم النحو لا صلة له بشيء من ذلك، لأن علم النحو موضوعه اللغة العربية وضبط أواخر الكلمات فيها. وهو يعني بلغة الشعوب العربية ليس من حيث ما هي عليه، أو من حيث ما تتكلمها تلك الشعوب، ولكن علم النحو يهتم باللغة العربية من حيث ما يجب أن تكون عليه. ولذلك يضع علم النحو القواعد ويبيِّن الضوابط، ويوضح الأحكام التي إذا طبقها الناس، وراعاها العرب في كلامهم كانت لغتهم من الضبط والسلامة على ما يجب أن تكون عليه. فعلم النحو - إذن - علم مهمته وضع المعايير وبيان الأحكام التي إذا التزمها الناس كانت لغتهم على ما يجب أن تكون عليه. ولأن علم النحو يضع المعايير - اي القواعد والأحكام - سمي : « علمًا معياريًّا » .

وكذلك « علم الأخلاق » علم معياري، وليس وصفيًّا ، لأنه لا يعني بوصف أخلاق

الناس، وما هي عليه من مقارفة للرذائل، وانصرف عن الفضائل، ولكن علم الأخلاق علم من العلوم التي تعني بموضوعاتها من حيث ما يجب أن تكون عليه هذه الموضوعات، ومن ثم فهو يضع المعايير، ويبين المقاييس التي إن اتبعها الناس صارت أخلاقهم على ما يجب أن تكون عليه من التزام بالفضائل وبعد عن الرذائل، فهو يصف الفضائل ويحض عليها، ويبين الرذائل وينهي عنها، ويضع ميزان أو معيار الخلق الفاضل ليقيس الناس عليه أخلاقهم وأفعالهم، ويعدّلوا منها حتى تصير على ما يجب أن تكون. من ذلك سمي علم الأخلاق «علمًا معياريًا».

وكذلك علم الطب، على الخلاف بين أن يكون «علمًا» أو «فنًّا». أو هو خليط من العلم والفن، و«الطب» فيه جانبان. جانب وصفيّ، وهو فحص المريض وتشخيص حالته، ثم فيه بعد ذلك جانب معياري، وهو وصف الدواء للمريض بحيث إذا تعاطاه وسار على نصيحة الطبيب صارت صحته على ما يجب أن تكون عليه - بفضل اللّه - سبحانه - على قدر الطاقة.

اتضح لنا مما سبق أن العلوم تنقسم إلى «علوم وصفية»، و«علوم معيارية»، وقد بينا- كذلك - سبب تسمية كل قسم بما سمي به.

والسؤال الآن هو: **من أي القسمين، أو النوعين علم المنطق؟**

ليس من شك في أنَّ علم المنطق من النوع الثاني، أي من العلوم المعيارية، لأن علم المنطق يضع القواعد، ويوضح القوانين التي إذا التزمها المفكرون، وراعاها العقلاء، كان تفكيرهم - فيما يزعم المناطقة - على ما يجب أن يكون عليه التفكير من الإصابة، والبعد عن الخطأ.

فهو - إذن - علم لا يعني بتفكير الناس، وما عليه هذا التفكير من خطأ أو صواب، بل يعني بما يجب أن يكون عليه التفكير من صواب وحق، ولذلك فمهمته الأولى هي وضع القوانين والمعايير التي إذا التزمها الناس كان تفكيرهم سويًا صائبًا. لذلك فعلم المنطق «علم معياري».

ثانيا : تعريف علم المنطق :

التعريف بالعلم قبل الدخول فيه من ألزم الأمور للدارس، لأنه يعطي نوعًا من تصور الدارس للعلم، ويوضح له موضوعات العلم، وما يمكن أن تكون له من فائدة أو ثمرة. وفي نفس الوقت يعين النفس على التوجه إلى البحث في العلم والرغبة في دراسته، لأن طلب المجهول والتوجه إليه والرغبة فيه أمر محال، من هنا صار تعريف العلم قبل الدخول إليه، والشروع في دراسته أمرًا ضروريًا لا غنى عنه. من هنا كان تعريف العلوم في بداياتها وقبل الشروع في دراستها أمرًا شائعًا، وسنة متبعة لدى العلماء جميعًا، قديمًا وحديثًا.

والعلوم تعرف من جانبين :

الأول : جانب فائدتها والثمرة التي تعود على الدارس من دراستها.

الثاني : جانب الموضوعات التي يتناولها العلم ويقوم عليها. هكذا جرت عادة العلماء عند تعريف العلوم. فالعلم - إذن - يعرف إما بفائدته، وإما بموضوعه. وذلك مثل علم النحو. يعرف بفائدته فيقال: « قانون تعصم مراعاته اللسان عن الخطأ في التعبير ». ويعرف - كذلك - بالموضوعات التي يدرسها، فيقال: « علم يبحث في أواخر الكلمات العربية من حيث ما يطرأ عليها من حركات » .

وعلم المنطق ليس بدعًا من هذا النظام . فهو يعرف بفائدته تارة ، ويعرف بموضوعاته التي يتناولها بالدراسة ويقوم عليها.

أما عن تعريفه بفائدته فيقال فيه :

« قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في التفكير » .

وكلمة « قانون » يريدون بها : القواعد والمبادئ والضوابط التي يضعها المناطقة، والتي يقوم عليها العلم، مثل ضوابط التعريفات، وقواعد القضايا، وأشراط القياس والأشكال وغير ذلك من قواعد. وهذه القواعد التي سموها « قانونًا » لا تعصم عن الخطأ في التفكير بذاتها أو باستظهارها. وإنما الذي يعصم عن الخطأ في التفكير هو مراعاتها، وتطبيقها، والعمل بها.

فكثيرون يحفظون هذه القواعد، لكنهم لا يراعونها في طرائق تفكيرهم، فلا يستفيدون

منها شيئًا . هكذا زعم المناطقة أن قواعد منطقهم هذا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في التفكير.

وأما عن تعريفه بالموضوعات التي يقوم عليها فيقال فيه:

« علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل لمجهول تصوري أو مجهول تصديقي » .

هذا تعريف بالموضوعات التي يتناولها علم المنطق، وهي التصورات والتصديقات، والتي يتكون العلم منها، وينقسم إليها.

ويلاحظ أن التعريف الأول هو بالفائدة. وفائدة العلم خارجة عنه، وإن كانت لازمة له. لذلك يقال إنه : تعريف بالرسم .

أما تعريفه بموضوعه؛ فهو تعريف بالذاتيات؛ أي بجوهره الذي يتركب منه، لأن موضوعات علم المنطق من التصورات والتصديقات هي جوهر علم المنطق وحقيقته، ومن ثم كان هذا التعريف: تعريفًا بالحدّ، لأنه تعريف بالذاتيات - كما يقرر المنطقيـون -.

المبحث الرابع
أقسام العلم

ينقسم العلم تقسيمًا أوليًا إلى قسمين :

الأول : العلم القديم :

والعلم القديم ؛ علمٌ لا أول له - كما هو واضح من وصفه.

علمٌ لا نهاية له. فهو علم لا نهائي كمًّا، وزمانًا.

علمٌ ذاتيٌّ غير مكتسب. فلم يُسبق بجهل، ولم يكتسب من مصدر خارجي غير العالم.

علمٌ هو علة في الأشياء المعلومة ، وليس معلولًا لها.

علمٌ هو سابق على المعلوم، والمعلوم تابع له ، وليس العكس.

علمٌ لا يطرأ عليه خطأ ولا جهل ولا سهو ولا نسيان، ولا يقبل شكًّا ولا ظنًّا، ولا يوصف بوضوح بعد خفاء، ولا ضعف بعد قوة، ولا قوة بعد ضعف.

علمٌ شامل محيط، لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض.

وهذا النوع من العلم هو علم اللَّه - سبحانه وتعالى - ، وهو خارج عن موضوعنا، خارج عن جميع ما يثار من موضوعات في علم المنطق. من حيث إن كل ما يثار داخل علم المنطق إنما هو حول علوم البشر. حول العلم الإنساني فقط.

الثاني : العلم الحادث :

وهذا العلم خاص بالمخلوقين. ويدخل في المخلوقين هنا الإنس والجن والملائكة والشياطين. كل هؤلاء علومهم حادثة.

والعلم الحادث ؛ علمٌ له بداية، فهو لم يكن ثم كان. فهو علم حادث.

علمٌ مكتسب. فصاحبه لم يكن عالمًا، ثم أفاض اللَّه عليه من علمه، أو هيأه لاكتساب ذلك العلم.

يقول اللَّه عز وجل : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ

لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٨].

وهذا معنى كونه حادثًا.

علمٌ معلول للأشياء والأحداث، وليس علة لها. وهو - كذلك - علمٌ تابعٌ للمعلوم، وليس سابقًا عليه. بمعنى أنني لا أعلم الشيء ولا أحيط بالحدث إلا بعد وقوعه. فعلمي تابع له ومعلولٌ له، ومتأثر به.

والعلم الحادث وإن كان يصدق على علوم الخلق جميعًا من ملك وجن وإنس وشيطان، فإن العلم الذي يتحدث عنه المنطقيون، ويجعلونه موضوع علم المنطق، ويضعون له القواعد والضوابط. هذا العلم هو علم الإنسان فقط.

وهذا يعني أن المنطق يخرج عنه :

العلم القديم - علم اللَّه - سبحانه وتعالى .

كذلك يخرج عنه علم الملائكة ، والجن ، والشياطين .

فهؤلاء لا صلة للمنطق بعلومهم فعلم المنطق - فيما يزعم أصحابه - إنما وضع لتنظيم الفكر الإنساني فقط. فلا صلة له بعلم غير الإنسان ، وبخاصة وأن أوائل الواضعين لعلم المنطق كانوا وثنيين لا يؤمنون بالجن أو الملائكة أو عالم الغيب جملة.. وحتى لو كانوا يؤمنون بعالم الغيب - كما هو الحال عند المناطقة المسلمين - فإن الجميع متفقون أن المنطق لا صلة له بعلوم غير الإنسان.

والعلم الحادث يعرفونه بأنه : « مطلق الإدراك » . أي حصول صورة الشيء المدْرَك في الذهن. والشيء المدرك الذي حصلت صورته في الذهن إما أن يكون شيئًا حسيًا، وهذا يحدث في الأمور الجزئية، كما يدرك الإنسان نارًا معينة تحرق خشبًا معينًا، أو سقوط قلم من يدي على الأرض، أو سماعي مريضًا معينًا يتأوّه ويئن. فهذه إدراكات جزئية حسية.

أما تعميمها على صورة كلية؛ فهذا إدراك عقلي. فإدراك أن: كل نار محرقة، وأن: كل مريض يئنّ، وأن كل ثقل ينفلت من حامله يسقط على الأرض؛ هذه كلها إدراكات عقلية.

والعلم الحادث ينقسم إلى قسمين :

الأول : التصور :

وهو العلم بمعاني المفردات، دون تعرض لإثبات شيء لها أو نفي شيء عنها.

وذلك مثل أن يسألك أحد عن معنى كلمة : سيارة ، أو : مجرّة، أو : صاروخ ، أو : إنسان. فإذا أخبرته بمعاني هذه الأشياء التي سأل عنها أو بعضها ، فقد حصلت صورتها في ذهنه حسب تعريفك لها. وحصول صورتها في ذهن السائل هو المراد بكلمة: « تصوّر » ، حيث اشتقت من حصول صورة الشيء في الذهن.

والتصور إنما يكون لمجرد تعريف الشيء المفرد المسئول عنه، دون تعرض لإثبات شيء له، أو نفي شيء عنه. كمثل ما يسأل أحد عن : الإنسان. فيعرف وتشرح له حقيقته فيقال: « حيوان ناطق » . فهذه هي مرحلة التصور، التي تقف عند الشرح دون الاشتغال بإثبات أو نفي شيء عن المسئول عنه.

الثاني : التصديق :

وهو : إدراك النسبة الخبرية بين شيئين.

أو : هو إدراك الحكم في القضية الخبرية فالتصور إن كان خاصًّا بحصول صورة الشيء المفرد في الذهن، دون الاشتغال بإثبات شيء له. أو نفي شيء عنه. فالتصديق هو الاشتغال بإدراك النسبة بين مفردين كان كل منهما قائمًا بذاته، ثم ضم أحدهما إلى الآخر وحمل عليه، وأقيمت نسبة بينهما، إما إيجابًا بأن أثبت أحدهما للآخر، أو سلبًا بأن سلب أحدهما عن الآخر.

وذلك مثل : « محمد ناجح » و« الحديد معدن » و« المعدن ليس خشبًا » و« الثلج ليس حارًّا » فهذه الكلمات كلها: محمد، الحديد، المعدن، الثلج. كلها كلمات مفردة، وشرحها وتوضيح معناها يدخل في قسم التصورات. لكن لما ضممنا إلى كل منها لفظًا مفردًا آخر، وأقمنا بينهما نسبة انتقلت هذه كلها من قسم التصورات إلى قسم التصديقات. فقد أخذنا « محمدًا » وضممنا إليه « ناجح » وحملناها عليه – فصارت جملة خبرية فيها نسبة إيجابية بين محمد وناجح. كذلك أقمنا نسبة إيجابية بين

« الحديد » و« معدن » ، ثم أقمنا نسبة بين « المعدن » و« الخشب »، وكانت النسبة هي سلب « الخشبية » عن المعدن، وكذلك سلبنا « الحرارية » عن « الثلج ».

فالتصديق لا يكون بين كلمات مفردة. ولكن بين جمل خبرية فيها نسبة بين شيئين وهذه النسبة - كما رأينا - إما إيجاب أو سلب. أو - كما يقال - : إما إثبات أو نفي. ولذلك عرفت القضية الخبرية التي يقوم عليها التصديق بأنها: « إثبات شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء ». كقولنا: « الورد نبات » ، فقد أثبتنا النباتية للورد، أو : « الجماد ليس حيًا » فقد نفينا الحياتية عن الجماد.

ويلاحظ أن كل نسبة بين شيئين سواء كانت موجبة أو سالبة تحتمل الصدق والكذب. ومن هنا جاء تسمية هذا القسم: « التصديق » نسبة إلى الصدق، باعتباره أشرف الاحتمالين.

والعلم الحادث الذي هو علم الإنسان، والذي يعبر عنه بالكلام أو المنطق المعبر عن المعاني لا يخلو عن واحد من هذين القسمين:

إما كلام مفرد ؛ فهو تصور .

وإما كلام يشتمل على نسبة خبرية بين أمرين ؛ فهو تصديق .

ومن هنا فقد قسم علماء المنطق علم المنطق إلى قسمين أساسيين :

الأول: قسم التصورات ، ويشتمل على المباحث المتعلقة بالألفاظ المفردة ، مثل : الدلالة، والكلي والجزئي، والعلاقة بين الكليين، والكليات الخمس. ثم يختم هذا القسم بأشرف وأهم موضوعاته وهو: التعريفات التي تعتبر المقصد الأهم من هذا القسم.

الثاني: قسم التصديقات، وهذا القسم يهتم بالمباحث المتصلة بالكلام المركب الذي يشتمل على نسبة خبرية. مثل: القضايا وأنواعها، وما يتصل بها من مباحث التناقض والعكس والكيف والكم، ثم ما يتركب من القضايا وهو: القياس وأنواعه. والقياس في قسم التصديقات مثل التعريفات في قسم التصورات، نعني أنه أشرف موضوعات هذا القسم وأهمها، أو هو المقصد الأهم والأشرف في هذا القسم، بل هو المقصد الأسمى كما يقول المناطقة - من علم المنطق بقسميه: التصورات والتصديقات.

ذلكم أن التصورات هي مقدمة تمهيدية للتصديقات. وذلك أمر طبعي، فإن الجزء أصل في الكل، والمفردات هي اللبنات التي تتركب منها المركبات. لذلك كان قسم التصورات الذي يبحث في المفرد وما يتصل به أصلًا وأساسًا ومقدمة تمهيدية وضرورية لقسم التصديقات الذي يبحث في المركبات التي هي القضايا والأقيسة. وحيث إن قسم التصورات مقدمة وتمهيد لقسم التصديقات، والقياس المنطقي هو أشرف الموضوعات في قسم التصديقات وهو المقصد الأصلي منه ؛ فقد آل الأمر إلى أن القياس المنطقي هو المقصد الأصلي من علم المنطق بجملته.

الضروري والنظري

بينا أن علم المنطق ينقسم إلى تصور وتصديق . وهما القسمان اللذان ينقسم إليهما « العلم الحادث » . وبينا أن التصور يبحث في المفردات ومعانيها، وأن التصديق يبحث في المركبات التي تشتمل على نسبة خبرية تحتمل الصدق والكذب، ومن هنا جاء تسمية هذا القسم بالتصديق تَيمنًا بأشرف الاحتمالين من أية قضية خبرية.

ونبين هنا أن كلا من التصور والتصديق ينقسم إلى قسمين :

الأول : الضروري :

ويطلق عليه غالبًا في لسان المناطق : « البدهي » .

والضروري : هو الذي يدركه الإنسان العاقل بفطرته وبديهته دون إعمال فكر أو نظر. بل بمجرد ذكر الشيء الضروري أو البدهي يدركه الإنسان مباشرة وبدون جهد ولا بحث ولا استعمال مقدمات.

والضروري أو البدهي حكمه : أنه لا يصح أن يسأل عنه أو يطلب تعريفه إن كان مفردًا أي في قسم التصورات.

كذلك لا يصح أن يطلب الدليل عليه إن كان قضية خبرية، أي، من قسم التصديقات.

فالتصور الضروري أو البدهي لا يسأل عنه، ولا يطلب تعريفه.

وذلك مثل كلمة : شجرة ، والشمس ، والقمر ، والليل، والنهار، فلا يجوز عند المناطقة أن يسأل إنسان عن معنى لفظة: شجرة، ثم يطلب منك تعريفها. ولا يسأل عن معنى سماء أو أرض أو شمس أو قمر، ثم يطلب تعريفاتها. وذلك لأنها أمور بدهية ضرورية.

كذلك التصديق الضروري أو البدهي لا يطلب دليل على صدقه. لأنه ما دام ضروريًا أو بدهيًا فهو لا يحتاج إلى دليل.

وذلك كما إذا قال أحد : الشمس تطلع نهارًا ، القمر يظهر ليلًا، السماء فوقنا، الأرض تحتنا. هذا في الموجبات. أما السوالب فمثل: الجماد ليس حيًا، الحمار ليس إنسانًا، الشمس لا تضيء ليلًا. هذه الأمثلة وغيرها بدهية ضرورية لا تحتاج إلى أدلة على صدقها.

الثاني : النظري :

ويطلق عليه لدى المناطقة غالبًا : « غير البدهي » .

وهو عكس البدهي أو الضروري ، وهو ما يحتاج إلى إعمال فكر وعقل، وبحث وبذل جهد، وقد يستعمل الإنسان مقدمات كي يصل إلى معنى الشيء وتعريفه إن كان تصورًا، أو يصل إلى الدليل على صدقه أو كذبه إن كان تصديقًا.

والتصور النظري أو غير البدهي مثل أن يسأل إنسان عن : العقل أو النفس، وعن المجرّة، أو الصاروخ، أو عن : علم المنطق أو : البرزخ. كل ذلك وغيره حين يُسأل عنه يجب توضيحه وتعريفه. ولذلك نجد العلماء يعرفون هذه الأشياء كل في مجال تخصصه.

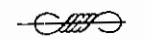

الفصل الثاني

مباحث الألفاظ

- المبحث الأول : الدلالة .
- المبحث الثاني : المفرد والمركب .
- المبحث الثالث : الجزئي والكلي .
- المبحث الرابع : المفهوم والمصدق .
- المبحث الخامس : النسبة بين الكليين .
- المبحث السادس : صيغ السؤال عند المنطقيين .
- المبحث السابع : الذاتي والعرضي .

المبحث الأول
الدلالة وأقسامها

أولاً: علاقة الدلالة بالمنطق :

ذكرنا أن المنطقيين يقولون : إن المنطق علم ينظم الفكر الإنساني حتى يجعله على ما يجب أن يكون .

والفكر الإنساني حبيس رءوس أصحابه، كيف يصل إلى الآخر، أو كيف يخرجه صاحبه المفكر إلى خارج رأسه ليدوِّنه، أو ينقله إلى الآخر، أو يناقشه مع غيره؟ لا سبيل إلى ذلك إلا باللغة التي تدل بألفاظها على المعاني والأفكار التي تدور داخل عقول المفكرين. فكل لفظ من اللغة يدل على معنى بعينه، ومجموع المعاني التي تدل عليها الألفاظ هي دلالات اللغة على الأفكار والمعاني. والمنطق مع أنه يهتم أساسًا بالفكر والمعاني فإنه يتعامل أصلًا مع اللغة المنطوقة أو المكتوبة وصولًا إلى الفكر الذي لا يمكن الوصول إليه أو الاستدلال عليه أو التحاور معه إلا من خلال دلالات اللغة، أو ما يفهم من دلالة كل لفظ على المعنى الذي يعبر عنه.

لذلك كان الحديث عن الدلالة وأقسامها له أهميته في علم المنطق، وكانت الصلة بين موضوع الدلالة وعلم المنطق صلة وثيقة.

ثانيًا : تعريف الدلالة :

الدلالة في مفهومها العام تعني « شيئًا يدل على شيءٍ » ، فهي - إذن - تشتمل - بالضرورة - على أمرين :

الأمر الأول : دال . وهو الأصل في الاستعمال.

الأمر الثاني : مدلول عليه . وهو فرع عن الأول ، وإن كان هو المقصود الأصلي من موضوع الدلالة، لأنه ما وضع الدال إلا ليدل على المدلول عليه.

وتعرف الدلالة بأنها : فهم أمر من أمر .

وذلك كما إذا قلت : « قلم » ، فهذا اللفظ ، أو هذه الكلمة يفهم منها : تلك الأداة التي هي آلة الكتابة. فأداة الكتابة هي الأمر الأول ، وهو المدلول عليه. ولفظ القلم هو الأمر الثاني الدّال. ومثل كلمة « آه » التي تدل على التوجع. فالتوجع يفهم من لفظة « التأوّه » فهذا فهم أمر من أمر، وكذلك مثل إشارة المرور بالضوء الأحمر، فإنها أمر يفهم منه أمر آخر هو وجوب التوقف أو الامتناع عن السير. ومثل الدخان، فهو أمر يفهم منه أمر آخر هو : وجود نار.. وهكذا.

وهناك تعريف آخر للدلالة فيه نوع من التفصيل وزيادة الفائدة وهو : « أن يكون الشيء على هيئة وصفة بحيث يفهم منه شيء آخر ».

وقد قلنا « الشيء » ليشمل اللفظ وغير اللفظ، فقد يكون الدال لفظًا مثل كلمة « قلم » ، وقد يكون الدال غير لفظ مثل دلالة الضوء الأحمر على الخطر، أو الدخان على النار، ولذلك قلنا: الشيء، ولم نقل: اللفظ.

وقد اشترط في تعريف الدلالة أن يكون الشيء على هيئة يفهم منها شيء آخر؛ لأنه قد يكون الشيء على هيئة لا يفهم منه أي شيء، مثل ما إذا تلفظ إنسان بألفاظ غير معروفة ولا معنى لها، أو نطق كلمة « إنجليزية » وأنت لا تفهم هذه اللغة، ففي الحالين قد نطق إنسان بشيء لكن على هيئة لا تفهم منها شيئًا، فهذه ليست دلالة.. وفي الدلالة غير اللفظية قد يحرك إنسان رأسه من أعلى إلى أسفل، فيدل ذلك على الموافقة، أو يحرك رأسه من اليمين إلى اليسار وبالعكس، فتفهم من ذلك الرفض، فالحركة هنا جاءت على هيئة يفهم منها شيء آخر. لكن قد يأتي إنسان بحركات لا مفهوم لها، أي على هيئة لا تفهم منها شيئًا، وذلك كما إذا أتى إنسان بحركات الصّم والبكم، وأنت لا تعرف هذه اللغة، فهي حركات على هيئة لا تفهم منها شيئًا، فهذه لا تدخل في باب الدلالة.

هذان تعريفان للدلالة أولهما مختصر ومفيد ومباشر. والثاني فيه تفصيل ودقة. وكل منهما يؤدي المراد من فهم الدلالة في صورتها العامة.

ثالثًا : أقسام الدلالة :

بان لنا من كلامنا عن أمثلة الدلالة أن الدلالة تنقسم ابتداء إلى قسمين :

الأول : دلالة لفظية . وهي الدلالة التي تعتمد على اللفظ المنطوق. والأساس فيها هو الألفاظ المسموعة أو المكتوبة، كدلالة لفظ « الشمس »على الجرم المعروف.

الثاني : دلالة غير لفظية . وهي الدلالة التي تعتمد على كل ما ليس بلفظ، وذلك كدلالة الدخان على النار ، أو صفرة الوجه على الخوف أو المرض، والضوء الأحمر في إشارة المرور على منع السير، أو الخطر بوجه عام.

وكما أن الدلالة تنقسم ابتداء إلى قسمين : لفظية وغير لفظية.

فكل من القسمين ينقسم من وجه آخر إلى ثلاثة أقسام :

الأول : دلالة وضعية .

الثاني : دلالة طبعية .

الثالث : دلالة عقلية.

فيتحصل من ذلك أن أقسام الدلالة ستة :

الأول : دلالة لفظية وضعية : مثل دلالة لفظة « إنسان » على الحيوان الناطق، ودلالة لفظة « قلم » على أداة الكتابة، ودلالة « الشمس » على هذا الجرم المضيء.

الثاني : دلالة لفظية طبعية : مثل دلالة لفظة « آه » على التألم، ولفظة « أف » على التضجر، وصوت القهقهة على السعادة، وصوت البكاء على عكس ذلك.

الثالث : دلالة لفظية عقلية : وذلك كما إذا سمعت صوتًا من وراء جدار فاستدللت على أن وراء الجدار إنسانًا حيًا. أو سمعت صراخًا داخل أحد الأبيات فأدركت أن ثمة مصيبة.

هذه أقسام الدلالة اللفظية .

ومثلها تنقسم الدلالة غير اللفظية إلى نفس هذه الأقسام الثلاثة :

الأول : دلالة غير لفظية وضعية : مثل دلالة النور الأحمر على الخطر، وفي إشارة المرور على وجوب التوقف. ودلالة حركة الوجه يمنة ويسرة على الرفض، ومن أعلى إلى أسفل على القبول، ووضع الإصبع على الشفتين على وجوب الصمت، ورفع الراية البيضاء على الاستسلام.

الثاني: دلالة غير لفظية طبعية : مثل دلالة حمرة الوجه على الخجل، وصفرته على المرض أو الوجل، وارتجاف الجسم على الخوف والفزع.

الثالث: دلالة غير لفظية عقلية : وذلك كما إذا رأيت دخانًا فهمت منه أن ثمة نارًا، وكما إذا شممت رائحة شواء دلك ذلك أن هناك شواءً، ودلالة الرائحة النتنة بجوار الطريق على وجود جيفة، أو رائحة طيب على وجود متطيِّب.

ملاحظات على الدلالة

يلاحظ على الدلالة بأنواعها أمور أهمها :

أولًا : أن الدلالة اللفظية الوضعية تنحصر في اللغات التي يتخاطب بها الناس. ولأنها كذلك فهي تختلف باختلاف الأمم والشعوب التي يتكلم كل شعب أو أمة منها بلغة مختلفة. فقد يكون المدلول عليه واحدًا، لكن الدالّ – الذي هو اللفظ الوضعي – مختلفٌ « كالشمس » فهي بلغة العرب كذلك، وفي الإنجليزية « سَنّ » وفي الفارسية « سورج » وهكذا، لأن كل أمة تواضعت على لغة تتفاهم بها غير ما عليه الأمم الأخرى.

ثانيا : الدلالة الطبعية واحدة لدى جميع الخلق. فلا خلاف فيها بين الشعوب أو الأمم، لأنها ترجع إلى طبيعة الخلق وجبلّاتهم، وما يرجع إلى الخلق والجبلة لا تختلف فيه أمة عن أخرى، يستوي في ذلك الدلالة اللفظية وغير اللفظية؛ فكل الناس حين يتألمون يقولون : « آه » يتأوهون ويئنون، وحين يشتد عجبهم يقهقهون، وحين تنزل بهم مصيبة يبكون، وكذلك في غير اللفظية، فكل الناس حين يَوْجلون أو يمرضون تصفر وجوههم، وحين يخجلون تحمر وجوههم، وحين يفزعون ترتجف أجسامهم وتزيغ أبصارهم.

ثالثًا : الدلالة العقلية واحدة عند الجميع غالبًا، لكنها تختلف أحيانًا نتيجة شدة الذكاء ودقة الاستنباط. وكم من الناس يختلفون حول رائحة مّا وحول مصدرها، وقد يرى اثنان دخانًا فيرى أحدهما أنه دخان نار، ويرى الآخر أنه بخار ماء.

ولا يفوتنا أن من الدلالة غير اللفظية العقلية الفِراسة، والقِيافة، والعِيافة، وقص الأثر، وما يحكى في هذا المجال مما يثير العجب من شدة الذكاء ودقة الاستنباط وقوة الملاحظة

كثير لا يكاد يحصى.

رابعًا : من عجيب ما رأينا اختلاف البعض حول « الكتابة » ، وهل هي لفظية أو غير لفظية. مع الاتفاق على أنها وضعية.

ونحن نرى أن هذا الخلاف المستحدث لا محل له. فالكتابة من الدلالة اللفظية الوضعية. والقلم يقوم مقام اللسان في كتابة الألفاظ التي يريد الكاتب إبلاغ معانيها ومحتواها. ثم إذا لم تكن الكتابة دلالة لفظية؛ فأيّ شيء تكون، وتحت أي نوع آخر نضعها ؟ وهي لا تصلح أن تكون وضعية غير لفظية باتفاق كذلك، إلا عند من عارض، وهم أفراد لا وزن لرأيهم.

الدلالة اللفظية الوضعية وصلتها بعلم المنطق

بينا فيما سبق معنى الدلالة ، وأنواعها ، وأقسام كل نوع، ويأتي بعد ذلك سؤال :

أي هذه الأنواع من الدلالة له صلة بعلم المنطق ؟

أو أيها هو المعتبر والمعمول به في علم المنطق ؟

بدهي أن الدلالة غير اللفظية لا صلة لها بعلم المنطق، وذلك لأن علم المنطق مأخوذ فيه « النطق » أي « التلفظ » ، فكل ما ليس بلفظ، وكل ما لا ينطق فهو خارج عن علم المنطق. لذلك كان بدهيًا أن الدلالة غير اللفظية بأقسامها الثلاثة خارجة عن نطاق المنطق، وإلا كان المنطق ليس منطقًا، بل هو علم البكم والخُرْسان.

يبقى معنا بعد ذلك الدلالة اللفظية . والدلالة اللفظية منها اللفظية الطبعية، وهي دلالة لا اختيار فيها لصاحبها لأنها تخرج منه بمقتضى الطبع والجبلة، فهي لا تخضع لفكر، ولا تحتاج إلى تنظيم ولا تقبل الخضوع لقواعد تضبطها. لذلك تخرج هذه عن علم المنطق.

كذلكم تخرج اللفظية العقلية ، لأمرين :

١ – أنها ردود أفعال ، فهي ليست إنشاء أمر فكري يحاسب الإنسان عليه أصاب أم أخطأ. بل هي أمور تجبه الإنسان وتجعله محصور الفعل في نوع الاستجابة لهذا الذي طرأ عليه.

٢ – أن هذا النوع من الدلالة لا مجهود فيه للإنسان إلا من خلال الاستنباط في جملته. فموقف الإنسان فيه إنما هو الاستنباط وإعمال الخبرة والذكاء والدقة في التحليل. وليس ثمة مجال آخر يطبق فيه قواعد المنطق وشرائطه.

لم يبق لنا – إذن – سوى الدلالة اللفظية الوضعية ، التي هي اللغة، فهي وحدها موضوع علم المنطق، وهي التي يقوم عليها العلم ويتعامل بها المناطقة.

أقسام الدلالة اللفظية الوضعية :

تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام، وذلك لأن كل لفظ في اللغة قد وضع لمعنى معين يدل عليه، مثل لفظ : « الدار » فهذا اللفظ وضع ليدل على معنى « الدار » بأبوابها ونوافذها وحجراتها وأفنيتها.. إلخ. فإن استعمل هذا اللفظ ليدل على تمام معناه، أي على الدار كلها، فتلك دلالة المطابقة. بمعنى أن اللفظ طابق المعنى كاملًا، كما إذا كان إنسان يبني دارًا وانتهى منها جميعها، فقال: « بنيت الدار » .

أما إذا كان قد بنى جزءًا كبيرًا من الدار ولم ينته منها جميعها، ثم قال: « بنيت الدار » بمعنى أنه أوشك على الانتهاء منها، فلفظ الدار هنا يعتبر دلالة « تضمنية » أو دلالة التضمن. لأن لفظ الدار هنا، لم يدل على تمام المعنى، بل على ما يدخل ضمن المعنى، أو ما يتضمنه معنى الدار من الحجرات وغيرها.

أما إذا لم يدل لفظ « الدار » لا على معناه كاملًا، ولا على جزء معناه، بل دل على لازم للمعنى ورد على ذهن السامع حين سمع لفظة الدار، مثل أن يرد على ذهنه ما تحتاجه هذه الدار من فرش وسرر وكراسي وَبُسُط وغير ذلك، أو ما تحتاجه – عادة – من حراس لها وحديقة حولها، أو خطر على باله حين سمع « الدار » هؤلاء الذين لا دور لهم بل يسكنون الأرصفة أو المقابر في بعض البلاد إلى آخر هذه الأمور التي ترد على الذهن حينما تذكر

هذه اللفظة، فهذه الدلالة ليست دلالة مطابقة للمعنى كله، ولا تضمن لبعض ما تضمنه المعنى، أي لجزء المعنى، ولكنها دلالة لزوم، أو دلالة «التزام»، لأن اللفظ استلزم هذه المعاني التي وردت على ذهن السامع حين سمع اللفظة المعينة.

نخرج من ذلك إلى أن الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: دلالة المطابقة، وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له. كما إذا كان لديك «حصان» فهلك، فقلت: هلك الحصان. فهنا لفظة الحصان دلت على الحصان كاملًا.

الثاني: دلالة التضمن؛ ويقصد بها دلالة اللفظ على جزء معناه، وليس على كله. كما إذا كان الحصان قد كسر فخذه وعجز عن السير، فقلت: هلك الحصان. والذي هلك هو جزؤه.

الثالث:[1] دلالة التلازم؛ وهي دلالة اللفظ ليس على تمام المعنى، ولا على جزئه، بل على أمر خارج عنه لازم له. كما إذا قلت: هلك الحصان، فورد على ذهن السامع «الحمار» أو «البغل» أو «السيارة» بجامع أن كلا منها وسيلة مواصلات.

ويلاحظ أن القسم الأول هو دلالة المطابقة يستعمل فيه اللفظ في معناه الحقيقي، فهو إطلاق حقيقي. أما القسم الثاني والثالث فالإطلاق فيه، أو الدلالة فيه قائمة على المجاز.

فدلالة التضمن مجاز علاقته التضمن، أو لجزء والكل. حيث يطلق الكل ويراد الجزء.

ومن دلالة التضمن قول الله عز وجل على لسان نوح عليه السلام:

﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ [نوح: ٧].

فالآية الكريمة أطلقت الأصابع، والمراد الأنامل وليس الأصابع، فأطلقت الكل وأرادت الجزء.

بيّنا قبلًا أن علم المنطق لا صلة له بالدلالة اللفظية.

---

(١) تحتاج إلى تفصيل في دلالة التلازم وبيان أنواعه من حيث الذهن والخارج.

كذلك لا صلة له بالدلالة اللفظية الطبعية أو العقلية .

يبقى لدينا من أنواع الدلالة نوع واحد فقط، هو موضوع علم المنطق، وهو الدلالة اللفظية الوضعية، وقد بينا أن هذه الدلالة يراد بها اللغة، واللغة هي وعاء الأفكار والمعاني، وهي وسيلة الاتصال والإيصال. ولذلك كانت هي موضوع علم المنطق، دون أنواع الدلالة الأخرى.

أقسام الدلالة

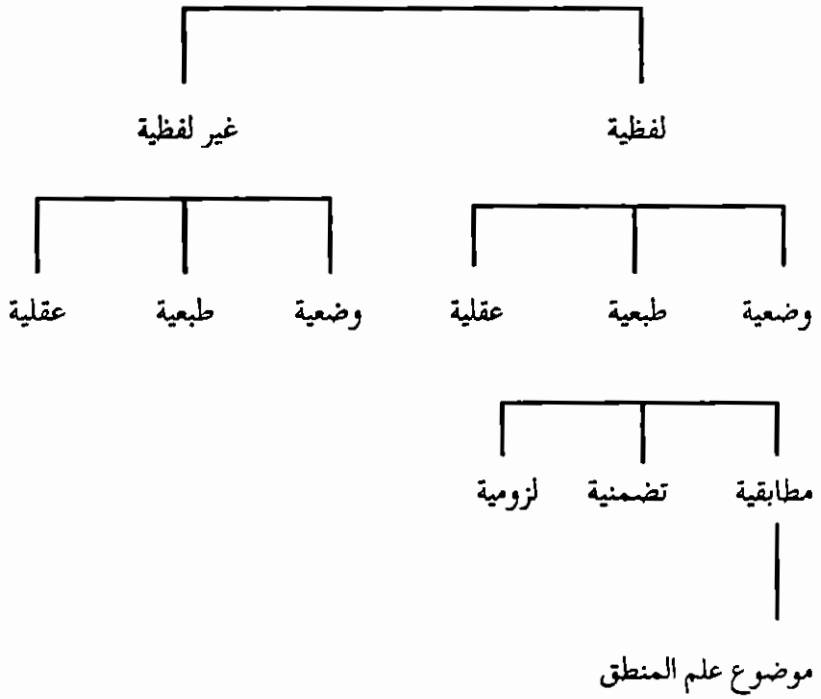

« شكل رقم ١»

رسم توضيحي للدلالة وأقسامها وما يتصل بعلم المنطق منها

المبحث الثاني
تقسيم الألفاظ

أولاً: المفرد والمركب :

اللفظ الدال على معناه الموضوع له دلالة مطابقية ينقسم إلى قسمين :

الأول: المفرد . وهو اللفظ الذي وضع ليدل بجملته على جملة معناه. فهو بكامله ومجموعه موضوع ليدل على معناه بكامله ومجموعه.ولذلك يعرفون المفرد بأنه: « الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه » .

وذلك مثل : محمد، فإن هذا اللفظ يدل بجملته على الشخص الذي وضع له، أو سمِّي به، ولا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى، فالميم لا تدل على جزء من الشخص كذراعه – مثلاً – ، ولا الدَّال تدل على رأسه، بل جملة اللفظ يدل على جملة الشخص.

وهذا التعريف يشمل نوعين من المفرد :

١ – ما له جزء لكنه لا يدل على جزء المعنى ، مثل محمد ، فاللفظ مركب من الميم والحاء والميم والدال: والشخص له رأس ويدان ورجلان. لكن لم يوضع أي جزء من اللفظ في مقابل أي جزء من المعنى، بل جملة هذا لجملة هذا.

٢ – ما له جزء يدل على معنى لكن المعنى غير مقصود، بل المقصود هو جملة اللفظ، مثل : « عبد الله » ، « عبد الرحمن »، « شيخ الأرض ». فهذه كلها لها أجزاء. كل جزء على حدة يدل على معنى، لكن المعنى هنا غير مقصود، بل المقصود جملة اللفظتين معًا للشخص المسمى بهما.

الثاني: المركب. وهو عكس المفرد. وهو الكلام المركب من ألفاظ كل منها يدل على جزء من المعنى الذي وضع له. ولذلك عرفوه بأنه: « ما دلّ جزؤه على جزء معناه » ، وذلك مثل: « جامعة أم القرى بمكة المكرمة »، « مكة بلد الله الحرام ».

فكل لفظ من هذين المثالين يدل على معنى مقصود لذاته، فلفظ « مكة » يدل على

معنى، و« بلد » يدل على معنى مقصود به، « الحرام » تدل على معنى، ولفظ الجلالة هو العلم الحق على المعبود بحق - سبحانه - .

ثانيا : أقسام المركب :

ينقسم المركب إلى قسمين :

الأول : المركب التام .

وهو الكلام المركب الذي اشتمل على فائدة يحسن السكوت عليها ، مثل : « محمد رسول اللَّه » ، و« المدينة المنورة مهجر رسول اللَّه » و« عليّ فاهم ومحمد جالس » كل هذه الأمثلة كلام مركب لأن كل جزء منه يدل عل جزء معناه. ثم هو مركب تام لأن كل مثال منه يحتمل معنى مفيدًا يجعل الإنسان يسكت عنده.

والمركب التام ينقسم - أيضًا - إلى قسمين :

١ - الخبر . أو المركب التام الخبري .

وهو الكلام الذي يشتمل على خبر يحتمل الصدق والكذب لذات الخبر، مثل : المعدن موصل للحرارة، محمد أستاذ بالجامعة، مكة بها بيت اللَّه الحرام.

فهذه كلها تعتبر كلامًا مركبًا، وهو كلام تام لأنه يشتمل على فائدة يحسن السكوت عليها، وهو كلام مركب تام خبري، لأنه يشتمل على خبر قد يكون صادقًا، وقد يكون كاذبًا، واحتمال كونه صادقًا أو كاذبًا يرجع إلى مجرد كونه خبرًا، دون اعتبار لكونه مشهورًا، أو كونه خبرًا مسلم الصدق عند المسلمين جميعًا، فإنه قد يعارض في ذلك جاهل بهذه الأخبار، أو يعارض في التسليم بها غير المسلمين يهودي أو نصراني، أو يرفضها ملحد لا يؤمن بوجود اللَّه - سبحانه - ، والمنطقيون ينظرون إلى الأخبار لذاتها، ثم يتركون دلائل صدقها تبحث قائمة بذاتها. والمنطق علم يتعاطاه المسلم وغير المسلم.

وهذا معنى القيد الذي نبهنا عليه وهو : « لذات الخبر ».

٢ - الإنشاء . أو : المركب التام الإنشائي.

وقد سمي كذلك لأنه لا يخبر عن شيء حدث فعلًا، بل يطلب من المستمع أن ينشئ أو يستأنف فعلًا مّا في المستقبل. فالخبر عن شيء مضى، والإنشاء عن طلب فعل في

المستقبل.

والإنشاء ؛ هو : «الكلام المركب التام الذي لا يشتمل على خبر يحتمل الصدق والكذب» . فهو كلام لا يمكن أن يقال لقائله: صدقت، أو : كذبت. لأنه ليس فيه ما يعتبر صدقًا ولا كذبًا.

والكلام الإنشائي نوعان: طلبي، وغير طلبي.

أما الطلبي؛ فهو : الأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والالتماس.

وذلك مثل : «ذاكر دروسك ، لا تهمل الدرس، متى تسافر إلى بلدك؟، اللهم اغفر لي، أقرضني ألف درهم»... ويلاحظ أن جمهرة هذه الأمثلة ترجع إلى أمر واحد، لكنها اختلفت باختلاف منزلة المتكلم من المخاطب؛ فالطلب من الأعلى للأدنى يعتبر: أمرًا. كما يطلب السّيد من الخادم. والطلب بين المتساويين يعتبر: طلبًا، والطلب من الأدنى إلى الأعلى يعتبر: التماسًا، ومن العبد إلى اللّه - سبحانه - يسمى : دعاء. وهكذا.

أما المركب الإنشائي غير الطلبي فيحصره العلماء في أربعة: الترجي أو الرجاء؛ وهو طلب الممكن غالبًا، مثل: ليتني أنجح في الامتحان.. والتمنّي؛ وهو طلب المستحيل أو البعيد غالبًا، مثل : ألا ليت الشباب يعود يومًا، ليت عندي قنطارًا من ذهب.. والقسم؛ مثل: واللّه لأقرضنّك ما طلبت... والنداء؛ مثل: يا عليّ اتق اللّه.

الثاني : المركب الناقص . أو : المركب غير التام .

وهو الكلام المركب الذي لا يشتمل على فائدة يحسن السكوت عليها. أي لا يفيد السامع فائدة تامة ينتهي عندها، بل يظل المستمع منتظرًا تكملة الكلام حتى يعرف ماذا يريد المتكلم أن يقول.

والمركب غير التام ، أو المركب الناقص ينقسم إلى قسمين :

١ - المركب الناقص - غير التام - التقييدي .

ويراد به ما كان عجز الكلام قيدًا لصدره. أو ما كان الجزء الثاني من الكلام قيدا للجزء الأول، وذلك بأن يكون نعتًا أو مضافًا إليه. مثل : الحيوان الناطق، الحيوان المتحرك بالإرادة، المنزل الواسع. ومثل: طالب العلم، باب البيت، أستاذ المنطق.

٢ – المركب غير التام – الناقص – غير التقييدي.

ويراد به ما تركب من اسم وأداة. مثل : الجار والمجرور : في المكتب، على الطريق، في السيارة. أو كان الاسم أو الفعل أولًا والأداة ثانيًا: ذهبت إلى، ركبت في، وكذلك كل مركب لا يفيد شيئًا ولم يكن اللفظ الثاني قيدًا للأول؛ أي صفة أو مضافًا إليه.

والذي يهم المناطقة من هذه الأقسام إنما هو : المركب التام الخبري.

المبحث الثالث
الكلي والجزئي، والكل والجزء

درج الكاتبون في المنطق على أن يقسموا الألفاظ إلى « كليّ » و« جزئي ». وينتهوا بالقسمة عند هذا الحد. بينما واقع الأمر بالنسبة إلى الألفاظ أنها تنقسم إلى نوعين من القسمة :

النوع الأول : تقسيم اللفظ إلى : كلٍّ وجزء، أو إلى الكل وأجزائه.

النوع الثاني: تقسيم اللفظ إلى : كلّيٍّ وجزئيّ، أو إلى الكليّ وجزئياته.

النوع الأول : أما النوع الأول الذي هو تقسيم الكل إلى أجزائه :

فذلك خاص بالأمور المادية المحسوسة، والكلّ هنا هو ما تركب من أجزاء كانت منفردة ثم ضم بعضها إلى بعض فتكوّن منها الكلّ. وذلك مثل « الدار »، فهي كلّ مكون من جدر، وحجرات، وأبواب، وسقوف. ومثل: الكرسي، مكون من أرجل ومساند ومقعدة، ومثل الإنسان مكون من جذع ورأس ويدين ورجلين.

وهذه القسمة التي تختص بالكل وأجزائه هي المستعملة غالبًا في شئون الناس العامة، لأنها تختص بالأمور المادية المحسوسة التي يتعامل الناس في مجالاتها.

ومن ذلك قسمة المواريث. فالميراث أمر مادي محسوس وهو كل يقسم إلى أجزاء حسب الورثة. ومن تقسيم الكل إلى أجزائه قول اللّه – سبحانه – :

﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ * لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾.

[الحجر: ٤٣ - ٤٤].

وقوله عز وجل : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨] .

وفي هذا النوع من القسمة لا يجوز حمل الكل على جزئه، أي الإخبار بالكل عن جزئه، فلا يقال: الرأس إنسان، أو : الحجرة دار، أو : الباب جهنم، لأن هذه أجزاء لكل،

ولا يمكن أن يكون الجزء كلا، ولا الكل جزءًا.

النوع الثاني : وهو تقسيم الكلي إلى جزئياته. وينقسم إلى قسمين:

الأول: الجزئي، وهو « اللفظ الذي لا يصدق مفهومه على كثيرين ». أو هو : « ما يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه ». وذلك كالأعلام: محمد، عليّ، مكة المكرمة.. فهذه الأسماء إذا عرفنا معناها أدركنا أنها خاصة بمسمياتها فقط، ولا يصدق كل منها إلَّا على صاحبه الذي سمِّي به.

الثاني: الكليّ. وهو عكس الجزئي. فهو : « اللفظ الذي يصدق مفهومه على كثيرين ». أو هو : « ما لا يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه » .

وذلك مثل : إنسان - شجرة - سيارة - حيوان - نبات - جامعة .

فهذه الكلمات كلها لو تصورنا معنى كل منها لوجدناه يصدق على كثيرين، أو وجدنا أن معناه يشترك فيه كثيرون. ومن هنا سمي « كليًا » .

ويلاحظ على الكلي ما يلي :

١ - أن الكليّ قد اختُلِف حول وجوده؛ هل هو موجود في الذهن والخارج؟ أم أنه موجود في الذهن فقط. ولا حقيقة له في الخارج؟

من الفلاسفة والمفكرين من يرى أن الكليّ موجود في الخارج وفي الذهن أيضًا. وأن كلمة: إنسان، حيوان. لكل منهما وجود حقيقي واقعي في الخارج ويتمثل هذا الوجود الخارجي في أفراده، فكل فرد من أفراد الإنسان يتحقق فيه وجود الإنسانية في الواقع. ومن الفلاسفة والمفكرين من يرى أن الكلي لا وجود له إلا في الذهن فقط. وليس له وجود في الخارج، وأن الموجود في الخارج من مثل : عليّ، ومحمد إنما هم أفراد الإنسان وليسوا هم الإنسان.. ومن الذين ركزوا جدًّا على هذا المعنى الإمام ابن تيمية - رحمه اللَّه - ، حيث ذكر أن الكليّ الذي هو المعنى الجامع للأفراد ليس له وجود إلا في الذهن، وأن الموجود في الخارج إنما هم الأفراد فقط الذين استُمِدَّ منهم هذا المعنى.

وهذا الخلاف موجود عند فلاسفة الغرب بين العقليين والاسميين والمدرسيين. حيث

نجد منهم من يرى أن الكليات لها وجود حقيقي في الخارج، وأشهر المدافعين عن هذا الفيلسوف « رينيه ديكارت »، بينما هناك المعارضون له وهم كثر.

٢ - أن تقسيم الكل إلى أجزائه تقسيم واقعي حسيّ ماديّ. أعني أنه يقع في الأشياء المادية الحسية التي يتعاطاها الناس، وقد نبهنا إلى ذلك قبلا، مثل تقسيم الدار إلى أجزائها من حيطان وأبواب وحجرات: ومثل تقسيم الشجرة إلى جذع وفروع، وتقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول، وتقسيم الميراث مالًا أو عقارًا أو حيوانات.. إلى آخر هذه الأمور التي ينقسم فيها الكل إلى أجزائه.

أما الكليّ فتقسيمه إلى جزئياته تقسيم معنوي عقلي، وذلك مثل تقسيم الجنس إلى أنواعه، فنقول: الحيوان ينقسم إلى إنسان، وقردة، وخيل، وبقر.. إلى آخر الأنواع التي يصدق عليها أنها حيوان. وكذلك نقول: الجوهر إما جسم أو غير جسم، والجسم إما جماد أو حي، والحيّ إما ناطق أو أعجم. وهكذا.

٣ بينا قبلا بالنسبة للكليّ والجزئي أنه يمكن أن يحمل الكليّ على جزئياته، فيقال: الإنسان حيوان. والجسم جوهر، والحيوان جسم، وعليّ إنسان. والإنسان حيوان ناطق. وهكذا.

أما بالنسبة للكل والجزء فلا يصح ذلك، لا يمكن حمل الكل على جزئه، فلا يقال: الحجرة دار، أو الرأس إنسان، أو الخُرطوم فيل، أو السقف حجرة. وهكذا.

٤ - الكليّ بالنسبة إلى وجود أفراده في الخارج أو عدم وجودها أقسام:

أ - ما يستحيل وجود شيء من أفراده في الخارج ، فوجوده ذهني بحت، أو افتراضي بحت. وذلك مثل: شريك الباري - سبحانه وتعالى - ، واجتماع النقيضين والضدين، وشروق الشمس ليلا.

ب ما يمكن أن يوجد منه أفراد في الخارج ولكنها لم توجد. وذلك كجبل من ذهب، وبحر من خمر، أو كما قال الشاعر:

الغول والعنقاء والخلّ الوفي

ج ما وجد منه فرد واحد، مع إمكان وجود غيره لكنه لم يوجد، وذلك مثل:

شمسنا، وقمرنا، وقارة آسيا، وكوكب المشتري في مجموعتنا.

د - ما وجد منه أفراد كثيرون متناهية في أفرادها مثل: الإنسان والنبات والحيوان.

هـ - ما وجد منه أفراد كثيرون لكنها غير متناهية مثل : نعم اللّه - سبحانه - ومقدوراته.

المبحث الرابع
المفهوم والماصدق

اللفظ الكلي له نوعان من الدلالة :

النوع الأول : دلالة على معناه ومفهومه الذي وضع له : وذلك كدلالة « إنسان » على « الحيوان الناطق » ، ودلالة : قلم على آلة الكتابة، ودلالة « شجرة » على هذه التي نعرفها بجذورها وجذعها وفروعها. ودلالة « حيوان » على كل حيّ متنفس.

وهذه هي الدلالة اللفضية الوضعية التي تكلمنا عنها قبل ذلك. فمفهوم الكليّ؛ أي معناه الذي وضع ليدل عليه.

النوع الثاني : دلالة على الأفراد الموجودة التي يصدق عليها هذا المفهوم، فكل ما يصدق عليه مفهوم اللفظ الكلي يسميه المناطقة : « ماصدق اللفظ » أو : « الماصدق » بالنسبة للفظ.

نخلص من هذا إلى أن للّفظ الكليّ « مفهوما » و« ما صدقا » . أما المفهوم فهو معنى اللفظ الذي وضع اللفظ ليدل عليه. فالحصان هو ذلك الحيوان الصاهل، وأما الماصدق فهو : جميع أفراد الكلي الذي يصدق عليه هذا المعنى، فإذا كان مفهوم الحصان هو ذلك الحيوان الصاهل؛ فإن ما صدق هذا اللفظ هو كل حيوانات الأحصنة التي يصدق على كل منها أنه حيوان صاهل.

العلاقة بين المفهوم والماصدق

العلاقة بين المفهوم والماصدق، أو النسبة بينهما - كما تسمَّى أحيانًا - علاقة عكسية تحكمها قاعدة تقول: « **كلما قلّ المفهوم زاد الماصدق، وكلما زاد المفهوم قلّ الماصدق** » .

ومعنى ذلك أن المفهوم إذا كان بسيطًا وعامًّا وخاليًا من القيود زاد الأفراد التي يصدق

عليها، أو زاد الماصدق الخاص به. وذلك كما نقول: « حصان » أو: « قلم » . فإن هذا المفهوم يصدق على كل حصان أيا كان لونه، وكذلك يصدق « قلم » على جميع أنواع الأقلام. ذلك لأن المفهوم قليل وعام وبسيط وليس عليه قيود معينة، ولذلك صدق كل لفظ كلي على جميع أفراده بلا استثناء.

أما لو زدنا في المفهوم قيدًا أو أكثر فإن « الماصدق » يقل حسب القيود التي توضع على المفهوم، فإذا قلنا: « حصان أسود » فإن مفهوم هذا لا يصدق على جميع الأحصنة، بل يخرج من « الماصدق » كل ما ليس بأسود، فيقل الماصدق نتيجة الزيادة أو القيد الذي جاء في المفهوم. وكذلك إذا ما قلنا: إنسان. فإن مفهومه يصدق على كل أفراده دون قيد. أما إذا قلنا: إنسان كاتب، فإنه يخرج من « الماصدق » جميع الذين لا يكتبون، وهكذا يقل الماصدق لأن المفهوم زاد. فإذا ما قلنا: إنسان كاتب أستاذ بالجامعة، فإن الذين يصدق عليهم هذا المفهوم من أفراد الإنسان يقل جدًا.

وهكذا يزيد « الماصدق » كلما قل المفهوم ، ويقل الماصدق كلما زاد المفهوم.

المبحث الخامس
النسبة بين الكليين

من الأمور المهمة لدى المناطقة والتي اهتموا بالبحث فيها مسألة : النسبة بين أي لفظين كليين. باعتبار أن معرفة تلك النسبة بين الألفاظ أمر هام في باب التعريف الموصل إلى التصور. لأن معرفة النسبة بين الكليين يمكن أن يحتاج إليها في إدراك ما بين التعريف والمعرف من مساواة أو تباين أو عموم وخصوص بنوعيه.

والنسبة بين الكليين يقصد بها - كذلك - العلاقة بين الكليين وأقسامها أربعة:

الأول : التساوي :

وهما اللفظان الكليان اللذان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر. أو الذي يقع تحت كل منهما ما يقع تحت لآخر من أفراد.

وذلك مثل : إنسان وناطق - حمار وناهق - إنسان وضاحك - حيوان ومتحرك بالإرادة - حيوان ومتنفس. فكل لفظة كية من هذه الثنائيات تصدق على جميع ما تصدق عليه الأخرى. لذلك كانتا متساويتين.

الثاني : التباين :

وهما اللفظان الكليان اللذان لا يصدق أحدهما على فرد مما يصدق عليه الآخر ، أو الذي لا يقع تحت أيٍّ منهما شيء مما يقع تحت الآخر.

وذلك مثل : النبات والجماد ، زرافة وأسد، وسيارة وتلفاز، والحيل والبغال والحمير والقردة. وكل الأنواع التي تتساوى في الوقوع تحت جنس واحد ولا يصدق أي منها على ما يصدق عليه الآخر.

الثالث : العموم والخصوص الوجهي :

وهما الكليان اللذان يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر، وينفرد كل

منهما بشيء لا يصدق عليه الآخر. أو: هما الكليان اللذان يصدقان معًا على شيء، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر.

وذلك مثل : سعودي وطالب - مصري ومسلم - أبيض وأفريقي .

فالعلاقة بين كل كليين من هذه الأمثلة هي العموم والخصوص الوجهي. لأن كل اثنين يصدقان على شيء معًا، ويفترق كل منهما عن الآخر في شيء مختلف. فالمثال الأول يشترك فيه الكليان في الطالب السعودي. ويختلف « طالب » في الطالب المصري مثلا، وبينما يختلف « سعودي » في السعودي الذي ليس طالبًا.. كذلك في المثال الثاني يتفق الاثنان في المصري المسلم، بينما يختلف الاثنان في المصري القبطي، والمسلم غير المصري. وفي المثال الثالث يتفقان في الأفريقي الأبيض، ويختلفان في الأفريقي الأسود، والأبيض الأمريكي. وهكذا.

الرابع : العموم والخصوص المطلق :

وذلك بأن يصدق أحدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر، بينما الآخر لا يصدق إلا على ما يصدق عليه الأول. وإنما يحدث ذلك إذا كان أحدهما أعم من الآخر، والآخر أخص منه. وكذلك بأن يكون أحدهما فردًا من الأفراد التي يصدق عليها الآخر.

وذلك مثل : حيوان وإنسان - جسم وحيوان - إنسان وكاتب - نبات وورد - معدن وحديد - نبي ورسول.. فإن كل اثنين في مثال؛ الأول منهما يصدق على جميع أفراد الثاني، بينما الثاني ليس كذلك. فالمثال الأول فيه الحيوان يصدق على جميع أفراد الإنسان، بينما الإنسان لا يصدق على جميع أفراد الحيوان، فإن فيها القردة والحمير وغير ذلك . كذلك المثال الثالث؛ فإن الكاتب أحد أفراد الإنسان. فيصدق الاثنان في الإنسان الكاتب، وينفرد إنسان بالإنسان غير الكاتب، ومثل ذلك يقال في النبات والورد، فإن الورد أحد أفراد النبات فهو خاص والنبات عام. والحديد خاص، بينما المعدن عام، والرسول خاص بينما النبيّ لفظ عام - صَلى اللّه عليهم أجمعين - .

المبحث السادس
صيغ السؤال عند المنطقيين

للنحاة والبلاغيين صيغ للسؤال إذ يحددون كل أداة من أدوات السؤال، ويحددون في مقابلها ما يسأل بها عنه. فيقولون : من الأدوات: «متى» ويسأل بها عن الزمان، و«أين» ويسأل بها عن المكان، و«كيف» ويسأل بها عن الحال.. إلى آخر تلك الأدوات التي هي في الأصل صنعة النحاة والبيانيين.

لكن المنطقيين لهم منهج آخر في أدوات السؤال، وما يسأل بها عنه.

فهم يقتصرون من أدوات السؤال على أداتين فقط، ولا يهتمون بما سواهما، ذلك لأن هاتين الأداتين لهما صلة وثيقة بتعريف «الكليات الخمسة»، وذلك فيما يتصل بتعريفها، والتفرقة بين كل من هذه الكليات. وهذه هي الصلة بين علم المنطق وأدوات السؤال - كما سيتضح ذلك فيما بعد - بحول اللَّه - تَعَالَى - .

أما الأداتان اللتان يهتم بهما علم المنطق ، وموقعهما من هذا العلم فهما :

الأولى : «ما» .

ويسأل بها عن حقيقة الشيء وماهيته. ولمعلوم أن الشيء له أمران:

١ - حقيقته وماهيته ، وهي تقوم على أمور ذاتية لا تتحقق تلك الحقيقة أو الماهية إلا بها - كما سيأتي بيانه - بحول اللَّه تَعَالَى - .

٢ - ما يميز تلك الحقيقة عن غيرها من الحقائق والمهايا. وهذا المميز قد يكون ذاتيًا، وقد يكون عرضيًا.

فالأداة التي يسأل بها عن حقيقة الشيء وماهيته هي «ما». فإذا ما قلت: ما الإنسان؟ أو ذكر الإنسان فقلت: ما هو؟ في هذين السؤالين يجاب ببيان ماهيته وحقيقته التي يتكون منها الإنسان، فيقال: «حيوان ناطق». ولا يجاب بما يميزه عن غيره. لأن السؤال بـ «ما» خاص بالبحث عن حقيقة الشيء وماهيته، وليس بما يميزه عن سواه.

الثانية : «أيّ» .

ويسأل بها عما يميز الشيء عن غيره، إما في ذاته، وإما في عرضه. فإذا ما ذكر الإنسان فقلت: أي شيء هو؟ كان ذلك سؤالا عما يميز الإنسان عن غيره. ولأن الذي يميز الإنسان عن غيره - وكذلك سائر الموجودات - إما أمر ذاتي محقق لوجوده، أو أمر عرضي خاص به. فلذلك ينبغي عند السؤال بـ «أي» أن يذكر بجانبها ما يبين المراد من المميز المسئول عنه؛ هل هو المميز الذاتي؟ أو المميز العرضي؟ فيقال: أي شيء هو في ذاته؟ فيجاب هنا بالمميز الذاتي فيقال في الإنسان: «ناطق». أو يقال: أي شيء هو في عرضه؟ فيجاب هنا بالمميز العرضي فيقال في الإنسان: «ضاحك، أو كاتب، أو يبيضّ شعره عند الهرم».. إلى آخر ما يميزه عن غيره من أعراض.

ويلاحظ أن «ما» لأنها يسأل بها عن حقيقة الشيء وماهيته؛ فإن الجواب عنها يكون بذكر الكليات الذاتية، والأمور الذاتية من الكليات إنما هي: الجنس، والنوع، وهما الأمران الكليان اللذان يدخلان في حقيقة الشيء ويبينان عنها. ولذلك وضع في تعريف كل من «الجنس» و«النوع» **أنه مقول في جواب ما هو ؟**

أما «أي» فيسأل بها عن المميز للماهية سواء كان مميزًا ذاتيًا، أو مميزًا عرضيًا. والمميز الذاتي هو «الفصل» والمميز العرضي هو «العرض الخاص» أو «الخاصة».

ولذلك نص في تعريفهما أن كلا منهما «**يقال في جواب أي شيء هو؟**». وقد كنا نبهنا إلى أنه يجب ذكر المسئول عنه المميز؛ هل هو ذاتي أو عرضي. ولذا فصحة السؤال أن يقال: «**أي شيء هو في ذاته**»؟ إن كان السؤال عن المميز الذاتي، ويكون الجواب هنا بالفصل، فيقال في الإنسان: ناطق.. وقد يقال: «**أي شيء هو في عَرَضِه**»؟ ويكون الجواب هنا بالخاصة، أي العرض الخاص. فيقال في الإنسان «ضاحك» أو «باكٍ» أو «كاتب» أو «يتعلم الصنائع» أو «يمشي على اثنتين منتصب القامة».

هذا.. وسوف يأتي - بحول اللّه - تَعَالَى - مزيد بيان وتفصيل لهذا الموضوع، وبخاصة جانبه التطبيقي عند الحديث عن الكليات الخمسة.

المبحث السابع
الذاتي والعرضي

ينقسم اللفظ الكلي باعتبار دخوله في ماهية ما تحته من أفراد، أو عدم دخوله إلى قسمين: ذاتي، وعرضي.

الأول : الذاتي .

وهو ما يكون داخلا في ماهية وحقيقة الأفراد الواقعة تحته، بحيث يكون جزء ماهيتها، أو ماهيتها كلها. فإذا نظرنا إلى أفراد الإنسان مثل: محمد - علي - حسن. فإنا نجد كلا منهم يصدق عليه أنه «إنسان» فماهيته كاملة، أو تمام ماهيته هي «إنسان». وإذا نظرنا إلى هذه الماهية التي هي «إنسان» وجدناها تتكون من جزءين: الحيوانية، الناطقية. ولذلك يعرف الإنسان بجزئي ماهيته فيقال: حيوان ناطق، والمراد بكلمة حيو ن: «حيّ» وبكلمة ناطق: «مفكر». فكون الإنسان حيًا مفكرًا هذه حقيقته، وهذان أمران ذاتيان كل منهما جزءٌ لماهية الإنسان.

وهكذا يقال في الحصان، إن تمام ماهيته أنه «حصان» وجزءا ماهيته هما: حيوان وصاهل. فحقيقة وتمام ماهيته «حصان» وجزءاها ما ذكرنا.

يتحصل من ذلك أن تمام ماهيتنا كلمة إنسان، وهي تتكون من جزءين: الحيوانية والناطقية. وهذه الأمور الثلاثة: الإنسان - حيوان - ناطق . أمور ذاتية لأنها داخلة في حقيقة ما يقع تحتها من أفراد، ومكونة لهذه الحقيقة، ولا يمكن أن يتحقق وجود هؤلاء الأفراد في الخارج إلا بوجود هذه الذاتيات.

تعريف الذاتي :

بعد ما شرحنا سابقًا نستطيع أن نزيد الذاتي تعريفًا فنقول: «**إنه ما يفتقر إليه الشيء في وجوده، وما يحتاجه في تحقق ماهيته، فلا يتحقق وجود الذات إلا به، وإذا قدر عدم**

وجوده ما كان للذات وجود».

وذلك واضح من كلامنا عن ماهية الإنسان التي تتكون من أمرين ذاتيين هما: الحيوانية والناطقية، أو : كونه حيًّا مفكرًا، فلو قدرنا عدم كونه حيًّا؛ فإنه لن يوجد، وكذلك إذا قدرنا شيئًا حيًّا لكنه ليس مفكرًا، فإن ذلك الشيء لن يكون إنسانًا، ومن باب أولى لو قدرنا انعدام الأمرين جميعًا.

أوصاف الذاتي :

للأمور الذاتية التي تتكون منها حقائق الأشياء ومهاياها صفات أهمها:

أولاً : أن الأمر الذاتي إذا خطر بالبال، ثم خطر بالبال - كذلك - الشيء الذي يتركب منه علم - بداهة - ثبوت الذاتي له لا محالة، وعلم كذلك استحالة سلبه عنه.

وذلك مثل : حيوان ناطق، بالنسبة للإنسان. فإن لفظة «ناطق» إذا ذكرت وذكر الإنسان علم ثبوتها للإنسان ثبوتًا ضروريًّا. وكذلك لفظة «حيوان».

وليس ذلك خاصًّا بالذاتيات فقط، فإن بعض العرضيات يتحقق فيها ذلك - أيضًا - مثل «يتعلم الصنائع» أو «ضاحك»، فإنه إذا ذكرت وذكر الإنسان علم أن هذه ثابتة له ولا يمكن أن يخلو منها إنسان. ولكن هذه الخاصية في الذاتيات أقوى وألزم منها في العرضيات.

ثانيا : أن الأمور الذاتية التي تتركب منها ذات مّا لا بد أن تكون متقدمة على الذات التي تتركب منها في أمرين :

١ - في التصور الذهني ، أو ورودها على الذهن .

٢ - في مرتبة الوجود الذاتي ، وليس الزماني . لأن وجود الذاتيات لا ينفك عن وجود الحقيقة والماهية التي تتركب منها. فالتقدم في الوجود هنا هو تقدم ذاتي وليس زمانيًّا. وهو من باب تقدم العلة التامة على معلولها، فإن العلة التامة تتقدم على معلولها في الذات والمرتبة، وليس في الزمان، لأنه من المعلوم أنه بين العلة ومعلولها تلازم في الوجود وتلازم في الزمان، فلا تتقدم واحدة على الأخرى من حيث الزمان. وذلك كالنار والحرارة، وكحركة الشبح وظلّه، وحركة الإصبع والخاتم.

ثالثًا: أن الأمر الذاتي الذي تتركب منه ذاتٌ ما لا يمكن أن تكون الذات قد استفادته من غيرها. لأن الأمور الذاتية توجد في الشيء لذاته وليس لغيره. فلا يمكن أن يكون الشيء قد اكتسبها من غيره، أو يكون غيره قد أمدّه بها.

فالإنسان ناطق لا لعلة جعلته كذلك، بل لأن حقيقته كذلك، ولا يمكن أن يوجد إلا كذلك. فهو لم يوجد غير ناطق، ثم لسبب مّا أو علة مّا صار ناطقًا، ليس الأمر كذلك، لأن الناطقية جزء من حقيقته وهويته فلا يمكن أن يوجد إلا بها، بل إنها في الجانب الاعتباري تسبقه في التصور وفي الوجود الذاتي - كما نبهنا منذ قليل - . فالأمور الذاتية تلحق الأشياء لذواتها وليس لعلة خارجية.

وهذا لا يعني أن الإنسان وجد حيوانًا ناطقًا دون خالق - سبحانه وتعالى - . ولكن يعني أن حكمة اللّه - سبحانه - اقتضت أن تكون هذه الأمور ضرورية له، حتمية فيه.

الثاني: وهو ما لا يكون داخلاً في حقيقة الشيء أو مقوّمًا لوجوده،

أو هو: «ما لا يفتقر إليه الشيء في وجود حقيقته وماهيته».

وقد سمي «العرَض» بذلك الاسم لما أنه يعرض ويزول، فهو ليس لازمًا ثابتًا كالأمور الذاتية، بل هو - غالبًا - يعرض ويزول. وهذا شأنه غالبًا. وإن كان منه ما هو لازم للماهية لا يفارقها، مثل «الضحك» فهو ملازم للإنسان. ولكن عروضه وزواله يقصد بها حالتا «القوة والفعل». فالإنسان من خاصته الضحك، ولكن الضحك ليس على حالٍ واحدة مع الإنسان، بل أحيانًا يكون الإنسان ضاحكًا بالفعل، وأحيانًا يكون عابسًا أو متجهم الوجه، ومع ذلك يعرف بأنه: حيوان ضاحك. والضحك هنا هو الضحك بالقوة، أي أن لديه الاستعداد والصلاحية لأن يضحك ولو لم يكن ضاحكًا بالفعل. ومثل ذلك بالنسبة لـ: كاتب، يتعلم الصنائع، وما هو من هذا القبيل. فعندما تعرف الإنسان بأنه: «حيوان كاتب، أو: حيوان يتعلم الصنائع» فالمراد هنا إما بالفعل، وإما بالقوة، بمعنى أن لديه الصلاحية لأن يكتب أو يكون صانعًا. فهذا هو مرادنا من كون العرض قد يعرض ويزول، حتى ولو كان لازمًا للماهية.

ونلاحظ هنا :

١ - أن العرض لا يلزم أن يكون سابقًا في التصور عن الماهية كالذاتيات، ولكنه يكون لاحقًا للماهية في التصور، فنحن نتصور الإنسان ثم نتصور كونه ضاحكًا، أو كاتبًا.

٢ - أن العرض قد يكون ملازمًا للماهية وقد يكون مفارقًا لها.

فالملازم مثل: الضحك للإنسان. والمفارق مثل : الشباب، وعلاماته، كسواد الشعر، وطراوة البشرة ونضارتها.

٣ - أن العرض قد يكون بواسطة شيء آخر، أو بغير واسطة. فالعرض الذي له واسطة مثل : الضحك. فإنه إنما يعرض للإنسان بواسطة «التعجب». فالإنسان لا يضحك بلا سبب، بل يضحك لأن شيئًا ما أثار عجبه فضحك، أما العرض الذي يلازم الذات بلا واسطة فمثل الفردية للثلاثة، والزوجية للأربعة.

الفصل الثالث

الكُلِّيَّاتُ الخَمْس

- المبحث الأول : تمهيد .
- المبحث الثاني : الجنس .
- المبحث الثالث : النوع .
- المبحث الرابع : الفصل .
- المبحث الخامس : الخاصة ـ العرض الخاص ـ
- المبحث السادس : العرض العام .
- المبحث السابع : ملاحظات .

المبحث الأول

تمهيد

الكليات الخمس هي ألفاظ كلية يحتاج إليها المشتغلون بالمنطق، سواء في قسم التصورات، أو قسم التصديقات.

أما في قسم التصورات فهي الأساس الذي يقوم عليه مبحث «التعريفات».

والتعريفات هو المقصد الأصلي من قسم التصورات، ويقوم باب التعريفات بكامله على الكليات الخمس. لأن التعريف بأنواعه من الحد؛ تامًّا أو ناقصًا، وكذلك الرسم؛ تامًّا أو ناقصًا، كل ذلك مبني على الكليات المذكورة، وصحة التعريف أو فساده وكذلك نوعه إن كان حدًّا أو رسمًا ، تامًّا أو ناقصًا، كل ذلك أساسه التعامل من خلال الكليات الخمس. وعلى سبيل المثال قول المنطقيين: الحد التام لا يكون إلا بالجنس القريب والفصل، والناقص يكون بالجنس البعيد والفصل، أو الفصل وحده، وهكذا يقولون في الرسم: التام يكون بالجنس القريب والخاصة، والناقص يكون بالجنس البعيد والخاصة، أو الخاصة وحدها.

وكذلك يتضح أن الكليات الخمس هي أساس باب التعريفات الذي هو أساس قسم التصورات، ومن ثم لا يمكن للمنطقيين الاستغناء عن هذه الكليات.

أما في قسم التصديقات؛ فالكليات الخمس دائمًا تستعمل محمولات في القضايا، وقد تقع موضوعات ومحمولات، وإذا عرفنا أن القضايا هي اللبنة التي ينبني عليها قسم التصديقات حيث هي أساسه من جانب، ومن جانب آخر فإن القضايا هي أجزاء القياس الذي هو المقصود الأصلي من قسم التصديقات - عرفنا أهمية الكليات الخمس بالنسبة للمنطق والمشتغلين به.

أما تحديد هذه الكليات وحصرها في هذه الخمس :

الجنس – النوع – الفصل – العرض الخاص أو الخاصة – العرض العام .

فذلك راجع إلى الذين وضعوا المنطق، ونسقوا قضاياه. ويتضح حصر الكليات في هذه الخمس مما يأتي:

وجه الحصر في هذه الخمس : أن الكُلِّيّ بالنسبة لما يقع تحته من أفراد ؛ إما أن يكون تمام ماهيتها، أو جزء هذه الماهية، أو خارجًا عنها.

فإن كان الكليّ هو تمام ماهية ما يقع تحته؛ فهو النوع. وذلك مثل: إنسان فهذه اللفظة الكلية هي تمام ماهية كل ما تصدق عليه أو يقع تحتها من أفراد، مثل: محمد – إبراهيم– عليّ. فهؤلاء يقعون تحت كلمة إنسان. وهي تمام ماهياتهم.

وإن كان الكلي ليس تمام الماهية بل هو جزؤها؛ فإن كان جزءها المشترك الذي يصدق عليها وعلى مهايا أخرى؛ فهو الجنس. مثل كلمة: حيوان. فهي جزء ماهية الإنسان. لكنه يصدق على ماهية الإنسان وعلى مهايا أخرى كالخيل والبغال والحمير والقردة. فهي كلها تشترك مع ماهية الإنسان في الحيوانية.

وإن كان الكليّ هو جزء الماهية لكنه ليس المشترك بينها وبين غيرها، بل هو جزؤها الخاص بها الذي يميزها عن غيرها فهو الفصل. مثل: ناطق، بالنسبة للإنسان فهو جزء الماهية الذي يميزها عن غيرها وهو خاص بها.

وأما إن كان الكليّ خارجًا عن الماهية وليس داخلاً فيها؛ فإن كان خاصًّا بتلك الماهية فقط؛ فهو «الخاصة». مثل: ضاحك بالنسبة للإنسان، وباكٍ، ومتدين.

كل هذه كليات خارجة عن ماهية الإنسان، لكنها خاصة به لا تكون مع ماهية أخرى غير ماهيته. ولذلك سميت «خاصة» أو «عرضًا خاصًا» في مقابل العرض العام – كما سيأتي بحول اللَّه – تَعَالَى – .

وأما إن كان الكلي خارجًا عن الماهية، لكنه ليس خاصًّا بها، بل يصدق عليها وعلى مهايا أخرى، أي أنه عرض مشترك بين هذه الماهية ومهايا أخرى؛ فهو: العرض العام. وقد سمي عامًّا لأنه ليس خاصًّا بماهية معينة، بل يشملها وغيرها، وذلك كلفظة: «ماشٍ ،

متنفس - ينام ليلاً - يتزاوج وينسل» كل هذه أمور كلية خارجة عن الماهية، ولكنها ليست خاصة بماهية الإنسان، بل هي تشترك معه وغيره. ولذلك سميت عرضًا عامًا، حيث تصدق على أفراد الإنسان، وجميع أفراد الحيوان أنها تتنفس، وتتزاوج، وتنسل،وكثير من أفراد الحيوان يمشي وينام ليلاً.

المبحث الثاني
الجنس

أولاً: تعريفه:

يعرف الجنس بأنه: «كليّ مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة يقال في جواب ما هو؟».

شرح التعريف:

«كليّ» جنس في التعريف، تصدق على جميع الكليات الخمسة، ولذلك يصدر بها تعريفات جميع الكليات.

«مقول على كثيرين» جملة هي شرح لمعنى كليّ، فليست قيدًا في التعريف.

«مختلفين في الحقيقة» قيد في التعريف يخرج به النوع الحقيقي، لأنه كلي يصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة، وكذلك يخرج به الفصل والخاصة لأنهما يصدقان على متفقين في الحقيقة.

«يقال في جواب» يخرج به العرض العام، لأنه لا يقال في جواب أصلاً.

«يقال في جواب ما هو» يخرج به الفصل والخاصة. لأنهما يقالان في جواب: «أي شيء هو» فالفصل يقال في جواب: أي شيء هو في ذاته، والخاصة تقال في جواب: أي شيء هو في عرضه. ويتضح من هذا أن الفصل والخاصة تخرجان بقيدين في تعريف الجنس.

القيد الأول: «مختلفين في الحقيقة» فإنهما يقالان على «متفقين في الحقيقة» - كما سيأتي في تعريفيهما.

والقيد الثاني: «يقال في جواب ما هو»؛ فإنهما يقالان في جواب: «أي شيء هو» إما في ذاته في الفصل، وإما في عرضه في الخاصة.

الأمثلة :

أمثلة الجنس : «**جوهر**» وهو جنس يصدق على جميع الموجودات مادية كالجسم، وغير مادية كالعقل والنفس، «**جسم**» ويصدق على كل الموجودات المادية المحسوسة جمادات أو أحياء. فكلها يصدق عليها أنها أجسام، «**نام**» ويصدق على كل ما يتغذى وينمو، بدءًا من النبات وانتهاء بالإنسان، فكلها تدخل تحت كلمة «**نام**» ، «**حيوان**»، وهو جنس كالأمثلة السابقة ويصدق على كل حيّ.

يتضح من هذه الأمثلة أن الجنس أنواع كثيرة، وهو يتدرج من الأعم إلى العام إلى الخاص إلى الأخص. وأعم الأجناس وأعلاها هو الذي يسمونه «الجوهر»، وأخصها وأدناها هو: «الحيوان». والجنس الأعلى يشمل الأدنى، والأدنى لا يشمل الأعلى - وسيتضح ذلك فيما يلي - بحول الله - سبحانه - .

ثانيًا : أقسامه :

يقسم المناطقة الجنس ابتداء إلى قسمين :

١ - **جنس بعيد** ، وذلك مثل : الجسم، أو النامي، أو الجوهر بالنسبة للإنسان.

٢ - **جنس قريب** ، وهو الذي يلي الإنسان مباشرة، وهو «الحيوان».

ويلاحظ أن القريب والبعيد هنا بالنسبة للشيء المذكور. فإذا نظرنا إلى الإنسان كان الأمر كما بينا في المثال، وإذا ما نظرنا إلى «الحيوان» وهو جنس، كان الجنس القريب بالنسبة إليه هو الذي يعلوه مباشرة وهو «النامي» أما البعيد فيشمل الأجناس الأعلى مثل الجسم ، والجوهر.

ويقسم المناطقة الجنس تقسيمًا ثانيًا باعتبار آخر إلى :

١ - **جنس عال** ، ويسمى : جنس الأجناس، وهو أعلاها جميعًا، وهو: «الجوهر» فالجوهر هو الجنس العالي، وهو جنس الأجناس، وهو: الجنس الذي ليس فوقه جنس، وتحته أجناس.

٢ - **جنس سافل** ، وهو أدنى الأجناس، أو آخرها ترتيبًا تنازليًا، أو أخصها. وهو : «الحيوان». ويعرف بعكس ما عرف به الجنس العالي، وهو: الجنس الذي ليس تحته

جنس وفوقه أجناس.

٣ – **جنس متوسط** ، وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس، وذلك مثل: «الجسم» فإن فوقه الجوهر، وتحته النّامي، ومثل «النّامي» فإن فوقه الجسم، وتحته الحيوان.

ثالثًا : نلاحظ في نهاية حديثنا عن الجنس ما يلي :

١ – أن المراد بالجنس إنما هو ترتيب الموجودات من حيث العموم والخصوص إما ترتيبًا تنازليًا كالمتبع، فيذكر الأعم، ثم الذي يليه في العمومية، حتى تصل إلى أخص الأجناس. ويمكن أن نعكس الترتيب فيصير تصاعديًا فنبدأ بأخص الأجناس: «الحيوان»، ثم النامي، ثم الجسم، ثم الجوهر. لكن المتبع عند المشتغلين بالمنطق أنهم يبدءون بالجوهر. أي يرتبون تنازليًا.

٢ – ليس هناك اتفاق ملزم بين المشتغلين بالمنطق على عدد الألفاظ التي تستعمل في الأجناس، ومن ثم يختلفون في عدد الأجناس وفي الألفاظ التي يستعملونها. فبعضهم يستعمل ألفاظًا كثيرة على أنها أجناس مثل: الجوهر – الجسم – النامي – الحساس – المتنفس – الحيوان. ومنهم من يضم بعض الأجناس إلى بعض فيقول: الجسم – الجسم النامي – ، لكن أشهر المستعمل عندهم هو ما يطلق عليه: «شجرة فرفر يوس الصوري» أحد فلاسفة مدرسة الإسكندرية، والذي يقال : إنه هو الذي وضع الكليات الخمس على وضعها الآن. لقد نظم هذا الرجل الذي توفي «٣٠٣ م». الأجناس في ترتيب تنازلي سمي بعد ذلك بالشجرة منسوبة إليه وقد نظمها هكذا:

الجوهر ← الجسم ← النامي ← الحيوان

٣ – ذكرنا أن المشتغلين بالمنطق قد قسموا الجنس إلى ثلاثة أقسام :

عالٍ وهو : الجوهر، ومتوسط وهو : الجسم والنامي، وسافل وهو : الحيوان.

لكن بعض المحدثين من المناطقة أضافوا إلى ذلك قسمًا رابعًا أسموه: «الجنس المنفرد». وأرادوا به الأمور البسيطة المجردة، وحددوا له مثالاً «النفس والعقل». وأضاف إلى ذلك بعضهم «النقطة» باعتبار أنها بسيطة، وأنها بداية كل رسم أو خطّ يخطّه الكاتب أو الراسم. وقد جعلوا العقل والنفس تحت ما أسموه الجنس المنفرد باعتبار أن العقول

والنفوس ذوات حقائق مختلفة، ومن ثم فهي تقع تحت جنس.

وواقع الأمر أن العقول والنفوس ذوات حقائق متفقة وليست مختلفة، وأنها متماثلة من حيث المبدأ وأصل الخلق، وإن كانت تختلف في الأحوال والكيفيات، ومن حيث الذكاء والفهم في العقل، والصلاح والفساد في النفس، وهذه لا تجعلها مختلفة الحقائق.

ويئول الأمر إلى أن الجنس ثلاثة أقسام كما قررنا أولاً ، ونضرب صفحًا عن هذا القسم الرابع الذي قال به الفلاسفة، ورفضه المناطقة المتكلمون.

المبحث الثالث

النوع

أولاً: تعريفه:

يعرف النوع بأنه: «كليّ مقول على كثيرين متفقين في الحقيقة يقال في جواب ما هو».

شرح التعريف:

«كليّ» جنس في التعريف تصدق على جميع الكليات، ولذلك توجد في تعريفها جميعها.

«مقول على كثيرين» ليست قيدًا في التعريف لأنها مجرد شرح لمعنى «كليّ».

«متفقين في الحقيقة» قيد أول، يخرج به الجنس، لأنه صادق على كثيرين مختلفين في الحقيقة، وكذلك يخرج به «العرض العام» لأنه كلي يصدق على كثيرين مختلفين في الحقيقة.

«يقال في جواب» قيد ثانٍ يخرج به - كذلك - «العرض العام». لأنه لا يقال في جواب أصلًا. فالعرض العام خرج من التعريف بقيدين اثنين.

«يقال في جواب ما هو» وكون النوع يقال في جواب «ما هو» قيد ثالث في التعريف يخرج «الفصل» و«الخاصة». لأن الفصل والخاصة يقالان في جواب «أي شيء هو»، فالفصل يقال في جواب: أي شيء هو في ذاته، والخاصة تقال في جواب: أي شيء هو في عرضه.

الأمثلة:

النوع الحقيقي هو الذي يقع تحت آخر الأجناس الذي هو الجنس السافل، وهو: الحيوان. بهذا الجنس تنتهي سلسلة الأجناس، ويبدأ النوع.

فالأنواع - إذن - هي الأفراد الواقعة تحت الجنس الأخير.

والأمثلة توضح ذلك .

فالحيوان يقع تحته أفراد هي الأنواع مثل :

الإنسان - القردة - الخيل - البقرة - الزراف - الأُسْد - الإبل.

كل هذه أنواع ، وكلها أفراد واقعة تحت جنس الحيوان. ولذلك يصدق عليها جميعها كلمة « حيوان »، وتدخل في تعريفاتها كلها. فيقال في الإنسان إنه: حيوان ناطق، ويقال في الخيل أو الحصان إنه: حيوان صاهل، ويقال في الْجَمَل إنه : حيوان راغٍ، وفي الحمار: حيوان ناهق.. إلى آخر هذه الحيوانات التي هي أنواع. فكل منها نوع، وكل منها فرد من أفراد الحيوان.

أما النوع نفسه - وهو موضوع البحث - فهو يصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة. مثل: الإنسان. فالإنسان نوع يصدق على كثيرين هم: محمد - عليّ - حسن - محمود. فكل منهم يصدق عليه أنه إنسان، وكلهم متفقون في حقيقة الإنسانية أو البشرية. وكذلك الخيل، نوع يصدق على كل حصان أنه خيل، وأنه حيوان صاهل، وكل أفراد الخيل حقيقتها واحدة. وكذلك الإبل. فكل بعير يصدق عليه أنه حيوان راغ. وكلها تشترك في حقيقة واحدة. لذلك كان النوع صادقًا على أفراد متفقين في الحقيقة.

ثانيا : أقسامه :

ينقسم النوع إلى قسمين :

الأول: النوع الحقيقي، وهو الذي عرفناه وضربنا له الأمثلة، وهو الذي يقع تحت آخر الأجناس وهو الحيوان. وقلنا : إن أفراده متفقون في الحقيقة.

الثاني: النوع الإضافي ، وهو كل « كليّ » فوقه جنس. فإنه يسمَّي نوعًا إضافة إلى الجنس الذي فوقه. ولذلك سمي « إضافيًا » أي بالإضافة إلى ما فوقه. فكل جنس تحته أفراد، هؤلاء الأفراد تعتبر أنواعًا بالإضافة إليه.

فالجوهر الذي هو أعلى الأجناس تحته الأجسام على كثرتها من جبالٍ وأنهار وشموس وأقمار وغير ذلك، فهذه أنواع بالنسبة أو بالإضافة إلى الجوهر، ثم يأتي الجسم، فنجد

تحته أنواعًا بالإضافة إليه من نبات وأشجار وجبال وبحار كلها تقع تحت الجسم. فهي أنواعٌ بالنسبة إليه. ثم نستمر حتى نصل إلى نوعين إضافيين، أي بالإضافة إلى « النامي ». الذي هو جنس، يتحصل من ذلك أن جميع الأجناس هي أنواع إضافية إلا « الجوهر » الذي هو أعلاها. لأنه ليس فوقه جنس. وقد عرفنا أن كل نوعٍ إضافيّ لابد أن يكون فوقه جنس، حتى يكون نوعًا بالإضافة إليه.

بعد هذا الشرح ندرك أن الذي عرفناه إنما هو النوع الحقيقي - كما ذكرنا - .

أما النوع الإضافي فيعرف بأنه : « كليّ صادق على كثيرين واقع تحت جنس، يقال في جواب ما هو » .

وإذا ما نظرنا إلى الأجناس من خلال شجرة « فرفريوس » التي ذكرناها قبلا. فسنجد ترتيب الأنواع الإضافية هكذا:

الجوهر، جنس الأجناس، وليس واقعًا تحت جنس، فلا يكون نوعًا إضافيًا.

الجسم ؛ نوع إضافيّ بالنسبة للجوهر، لأنه من أفراد الجوهر.

النامي ؛ نوع إضافيّ بالإضافة إلى الجسم لأنه من أفراده.

الحيوان ؛ نوع إضافي بالنسبة إلى النامي لأنه يقع تحته.

الإنسان ، نوع إضافي بالنسبة إلى الحيوان لأنه واقع تحته، وهو في نفس الوقت نوع حقيقي لأنه ليس جنسًا، ولأنه يصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة.

وينقسم النوع الإضافي إلى ثلاثة أقسام :

الأول : النوع العالي – ولا يكون إلا إضافيًا. وهو ما لس فوقه إلا الجنس العالي ومثاله: الجسم، فإنه نوع بالإضافة إلى الجوهر، وليس فوقه إلا الجوهر.

الثاني : النوع المتوسط. وهو نوع إضافيّ - كذلك - ، وهو ما فوقه أكثر من جنس، وتحته جنس. وهو : النّامي، فإن فوقه الجسم والجوهر، وتحته الحيوان، وهو نوع إضافي بالإضافة إلى الجسم.

الثالث : النوع السافل ، وهو نوع إضافيّ ، وفي نفس الوقت نوع حقيقي. وهو ما فوقه أجناس وليس تحته إلا الأفراد. مثل الإنسان. فهو نوع إضافي من جانب أنه كليّ

صادق على كثيرين واقع تحت جنس، فهو فوقه «الحيوان» فهو نوع بالإضافة إلى الحيوان الذي فوقه. وهو نوع حقيقي لأنه صادق على كثيرين متفقين في الحقيقة، فليس تحته إلا الأفراد. فكلمة . إنسان ليس تحتها إلا: عليّ وحسن ومحمد ومحمود.

المبحث الرابع
الفصل

أولاً: تعريفه:

يعرف الفصل بأنه: «كليّ يصدق على كثيرين يقال في جواب أي شيء هو في ذاته».

شرح التعريف:

«كليّ» جنس في التعريف يشمل جميع الكليات.

«يصدق على كثيرين» هذا معنى الكليّ، وليس قيدًا في التعريف.

«يقال في جواب» قيد أول يخرج «العرض العام» لأنه لا يقال في جواب أصلًا - كما سبق وبينا - .

«أي شيء هو» قيد ثان في التعريف يخرج الجنس والنوع، لأنهما يقالان في جواب «ما هو».

«في ذاته» قيد ثالث يخرج الخاصة، أو العرض الخاص. لأنه يقال في جواب: أي شيء هو في عرضه، أو في خاصته.

ويلاحظ أننا لم نبيّن في التعريف صفة «الكثيرين» الذين يصدق عليهم «الفصل» فلم نقل: مختلفين في الحقيقة، ولا: متفقين في الحقيقة. وذلك حتى يصدق التعريف على نوعي الفصل - كما سيأتي بيانه في تقسيم الفصل بحول اللّه - تَعَالَى -.

الأمثلة:

الفصل يميز الماهية عما يشاركها في جزئها المشترك. إذ المعلوم أن الماهية تتكون من جزءين: جزء الماهية المشترك بين الماهية والمهايا الأخرى التي تشاركها؛ إما في جنسها القريب وهو: الحيوان، وإما في جنسها البعيد كالنّامي. فإذا عرفنا الإنسان بأنه حيوان ناطق، أو نامٍ ناطق. فإن الجزء الأول من التعريف هو جزء ماهية الإنسان المشترك

بينه وبين ما يشاركه في هذا الجنس، فإن كان هذا الجزء هو الجنس القريب: « حيوان » فإن يشاركه فيه كل ما يكون حيًا، مثل: الخيل والقردة، والزراف وغير ذلك. وهنا يحتاج الأمر إلى الفصل لكي يميز الإنسان عما يشاركه في هذا الجنس القريب، فيقال : « ناطق ».

فناطق هنا فصل يميز ماهية الإنسان عن مهايا القردة والخيل وبقية ما يشاركه في جنسه القريب، الذي هو جزء الماهية المشترك: « حيوان ».

لكن قد يكون الأمر محتاجًا إلى ما يميز ماهية الإنسان في جنسها البعيد، مثل: النَّامي، وهنا يكون الفصل فصلًا للجنس البعيد، وليس للجنس القريب.

وهنا يكون الفصل فصلًا يناسب الجنس البعيد مثل « حساس » بالنسبة « للنامي ». فيقال في الإنسان: نام حساس. فهذا التعريف ميز الإنسان عما يشاركه في جنسه البعيد مثل النبات، فإنه فرد من أفراد «النامي» لكنه ليس حساسًا، ومن ثم يكون الفصل « حساس » قد ميز الإنسان عما يشاركه في الجنس البعيد، وقد يكون الفصل لجنس أعلى من النامي وهو « الجسم ». فيقال في الإنسان: « جسم نامٍ ». فـ « نام » هنا التي كانت جنسًا أصبحت بالنسبة لما فوقها « فصلًا » يميز الإنسان في جنسه البعيد هذا عما يشاركه في هذا الجنس، فإن الجماد يشاركه في الجسمية، فعندما نقول في الإنسان: جسم نام، كأننا نقرر أن الإنسان ليس جمادًا.

ثانيًا : أقسامه :

ينقسم الفصل باعتبار إلى قسمين :

الأول: الفصل القريب . وهو الذي يميز الماهية عما يشاركها في جنسها القريب، مثل: الحيوان، بالنسبة للإنسان، فإنه جنسه القريب، ويشاركه في هذا الجنس كل ما يصدق عليه أنه حيوان، مثل: القردة، والخيل، والزراف. فالذي يميز الإنسان عن هذه التي تشاركه في جنسه القريب: الحيوان، يسمى « فصلًا قريبًا »، وذلك هو « ناطق ». فناطق فصل للإنسان قريب، لأنه ميزه عن كل ما يشاركه في جنسه القريب.

الثاني: الفصل البعيد . وهو الذي يميز الماهية عما يشاركها في جنسها البعيد. فماهية الإنسان كما لها جنس قريب هو الحيوان، لها جنس بعيد مثل: النامي، الجسم. وكما أن لها فصلا يميزها عن جنسها القريب وهو «ناطق»، وهو الفصل القريب، كذلك لماهية الإنسان فصولًا تميزها عما يشاركها في جنسها البعيد. فإذا ما عرفنا الإنسان بأنه «نام» فذكرنا جنسه البعيد، ثم أردنا أن نميزه عما يشاركه في هذا الجنس من النبات والشجر. أتينا بفصل يخرج هذه الأشياء. فقلنا: «حساس»، أو «متنفس». فهذان فصلان يميزان الإنسان عما يشاركه في جنسه البعيد. وهذا الفصل فصل بعيد، لأنه ميز الإنسان عما يشاركه في جنسه البعيد.

وينقسم الفصل - باعتبار آخر - إلى قسمين:

وهذا التقسيم - كما هو واضح من العنوان - قائم على أمور اعتبارية. فالفصل الذي يقال في تعريف الإنسان يمكن النظر إليه منسوبًا إلى الجنس الذي هو «الحيوان»، ويمكن النظر إليه باعتباره منسوبًا إلى النوع الذي هو الإنسان.

فإذا عرفنا الإنسان بأنه «حيوان ناطق». فحيوان جنس، وناطق فصل. وهذا الفصل إذا نظرنا إليه منسوبًا إلى الحيوان كان معبِّرًا عن قسم من أقسام الحيوان فالحيوان يطلق على الإنسان، والقردة، والخيل، وغيرها. فإذا نسبنا الناطق إلى الحيوان كان هذا الفصل «مقسمًا»، وإذا نظرنا إليه منسوبًا إلى الإنسان كان مقومًا. ومن ثم انقسم الفصل بهذا إلى:

الأول: الفصل المُقَسِّم:

وهو الذي ينسب فيه الفصل «ناطق» إلى الحيوان الذي هو جزء الماهية المشترك. فإننا إذا نظرنا إلى كلمة «ناطق» باعتبارها منسوبة إلى الجنس «الحيوان»، كان هذا الفصل - ناطق - مقسمًا للحيوان؛ أي مخرجًا جميع ما يقع تحته من أنواع مثل القردة والخيل والإبل، ولا يبقى إلا على نوع واحد هو الإنسان. ومن ثم سمّي مقسمًا؛ لأنه أخذ قسمًا واحدًا مما يقع تحت الحيوان ورفض الباقي.

الثاني : الفصل المُقوّم :

والفصل المقوم هو الذي ينظر فيه إلى الفصل – ناطق – منسوبًا إلى الإنسان وليس إلى الحيوان. فإذا نظرنا إلى الفصل منسوبًا إلى الإنسان عرفنا أنه جزء الماهية المميز ، فهو – إذن – مقوِّم للماهية لأنه جزؤها الداخل في إيجاد حقيقتها والمكوّن لها.

وهكذا كل فصل لماهية من المهايا، فإذا عرفنا الحصان بأنه « حيو ن صاهل » كانت « حيوان » جنسًا، وهي جزء ماهية الحصان المشترك. وكانت « صاهل » فصلًا لماهية الحصان، وهي جزؤها المميز. فإذا نسبنا « صاهلًا » إلى الحيوان كانت فصلًا مقسمًا، وإذا نسبناها إلى الحصان كانت فصلًا مقومًا.

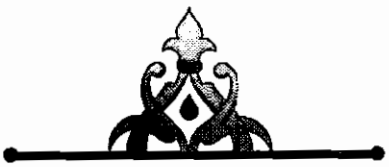

المبحث الخامس
الخاصة

أولاً: تعريفها:

تعرف الخاصة بأنها: « كليّ يصدق على كثيرين يقال في جواب أي شيء هو في عرضه ».

شرح التعريف:

« كليّ » جنس في التعريف تصدق على جميع الكليات.

« يصدق على كثيرين » هذا شرح لمعنى كليّ، فهي ليست قيدًا.

« يقال في جواب » قيد أول يخرج العرض العام، لأنه لا يقال في جواب أصلًا.

« أي شيء هو » قيد ثان يخرج الجنس والنوع، لأنهما يقالان في جواب ما هو.

« في عَرَضِه » قيد ثالث في التعريف يخرج الفصل. لأنه يقال في جواب: أي شيء هو في ذاته.

ويلاحظ أننا لم نعيّن في التعريف صفة الكثيرين، فلم نقل: كثيرين مختلفين في الحقيقة، أو متفقين في الحقيقة. حتى يصدق التعريف على قسمي الخاصة حيث يكون منها ما هو خاصة للنوع فيكون الكثيرون متفقين في الحقيقة، ومنها ما هو خاصة للجنس، فيكون أفرادها الذين تصدق عليهم مختلفين في الحقيقة. لذلك أغفلنا ذكر وحذف الكثيرين.

الأمثلة:

من المعلوم أن الذي يميز الماهية عن غيرها أمران: ذاتي، وعرضي.

أما الذاتي؛ فهو الفصل، وقد تكلمنا عنه، وبينا أنه جزء الماهية، وداخل في حقيقتها. وبذلك سمي ذاتيًا.

وأما العرضي ؛ فهو الخاصة ، ويسمى كذلك - العرض الخاص - ، في مقابل العرض العام. والخاصة تميز الماهية، لكنها تختلف عن الفصل في أنها ليست جزء الماهية، ولا داخلة فيها، بل هي خارجة عن الماهية خاصة بها.

وذلك مثل : « الضحك » للإنسان، وكذلك: الكاتب، والذي يتعلم الصنائع والذي يبيضّ شعره عند الهرم. فهذه كلها أمور خاصة بالإنسان، تميز ماهية الإنسان عما يشاركها في جزئها المشترك الذي هو الجنس، فإذا كان الجنس قريبًا وهو « الحيوان ». فإن هذه الخواص التي ذكرنا خاصة بتمييز ماهية الإنسان عما يشاركه في جنسه القريب الذي هو الحيوان. ومعلوم أنه يشارك الإنسان في ذلك الجنس أنواع الحيوانات الأخرى من الخيل والبغال والحمير والإبل والغنم.. إلخ.

فهؤلاء إذا ذكرنا في تعريف الإنسان كلمة « حيوان » شملت كل هذا، فإذا قلنا: ضاحك، أو كاتب، أو صانع، فإن كل خاصة من هذه على حدة تميز الإنسان عن كل الذين يشاركونه في جنسه القريب هذا، فينتفي من التعريف كل ما عدا الإنسان ولا يبقى إلا هو.

ومثل ذلك يقال في تمييز الإنسان في جنسه البعيد - كما سيأتي بيانه - بحول الله - تَعَالَى - عند الكلام على أقسام الخاصة.

ثانيا : أقسام الخاصة :

تنقسم الخاصة إلى قسمين :

الأول : خاصة نوع . وذلك إذا كانت الخاصة خاصة نوع حقيقي كالإنسان، فإن هذه الخاصة تميز الإنسان عما يشاركه في جنسه القريب. وذلك مثل ما ذكرنا من خواص للإنسان ومنها: ضاحك، متعجب، باكٍ، مازح، كاتب.

فهذه وأمثالها الخاصة بالإنسان هي خاصة نوع.

الثاني : خاصة جنس. وذلك إذا كانت الخاصة ليس خاصة نوع، ولكنها خاصة جنس، بمعنى أنها تميز جنسًا عما يشاركه في جنسه الأعلى منه. فإذا عرفنا الحيوان بأنه « نام متنفس » أو « نام يمشي » أو « نام يتزاوج وينسل » فإن هذه الخواص: التنفس،

والمشي، والتزاوج والإنسال، كلها خاصة بجنس الحيوان. وقد ميزته عما يشاركه في جنسه الأعلى منه مثل: النبات، فإن النبات ليس فيه شيء من هذه الخواص.

ويلاحظ أن الخاصة منها لازمة كالضاحك والباكي والعابس والكاتب بالقوة، فوجود هذه الخواص للإنسان بالقوة - أي صلاحيته لأن يقوم بها - شيء دائم. أما وجودها بالفعل فهو أمر مفارق، وليس دائمًا، فالإنسان يضحك ويعبس، يكتب ويترك وهكذا.

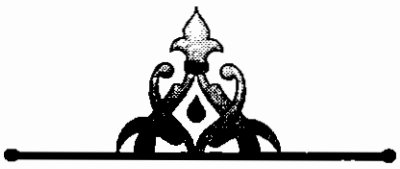

المبحث السادس
العرض العام

أولاً: تعريفه.

يعرف العرض العام بأنه: « كليّ يصدق على كثيرين مختلفين في الحقيقة، لا يقال في جواب ».

شرح التعريف:

« كليّ » جنس في التعريف يشمل جميع الكليات.

« يصدق على كثيرين » هذا معنى كلي. فهو شرح وتوضيح لمعنى « كلي ».

« مختلفين في الحقيقة » قيد أوّل يخرج النوع الحقيقي، والفصل، والخاصة، لأنها جميعها تصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة.

« لا يقال في جواب » قيد ثان مخرج لجميع الكليات ما عدا العرض العام. ذلك أننا عرفنا أن الجنس والنوع يقالان في جواب: ما هو، والفصل والخاصة يقلان في جواب: أي شيء هو. فكلها تقال في الجواب. ولم يبق إلا العرض العام هو الذي لا يقال في جواب أصلًا.

الأمثلة:

العرض العام واضح من اسمه أنه خارج عن المهايا، فليس داخلًا فيها لا كُلًّا، ولا جزءا، وهذا واضح من كونه عرضًا، وواضح من وصفه بالعمومية أنه لا يختص بماهية واحدة، وإلا كان خاصًا، لكنه يعرض لعددٍ من المهايا.

وذلك مثل ما نعرف الإنسان بأنه حيوان يمشي، أو حيوان متنفس، أو حيوان ينام ليلا، أو حيوان يتزوج وينسل. كل هذه الأمثلة إذا قيلت بالنسبة للإنسان كانت عرضًا عامًا. فهي عرض لأنها خارج ماهية الإنسان، وهي عامة لأنها ليست وصفًا خاصًا بالإنسان. بل تصدق عليه وعلى غيره من الأحياء الأخرى.

فإذا نظرنا في وصف « ماشٍ » أو « ينام ليلًا » أو « يتنفس » وجدناها جميعها تصدق على الإنسان وعلى الحيوانات الأخرى، فهي - إذن - عرض عام .

ثانيًا : يلاحظ أن العرض يكون عامًا إذا نسب إلى أخص منه بحيث يشمله ويشمل غيره :

مثل « متنفس » إذا قيلت بالنسبة إلى الإنسان. فهي عرض عام لأنها تشمل الإنسان وغيره من الحيوانات، فأضحت أعم من الإنسان، والإنسان أخص منها. أما إذا نسب العرض العام لجنس أعلى بحيث يكون وصفًا مساويًا له، أو خاصًا به، فإنه في هذه الحالة يكون: خاصة وليس عرضًا عامًا. وذلك كما إذا عرفنا الحيوان بأنه : « نام متنفس » أو « نام يمشي » أو « نام يتزاوج ويتكاثر ». كل هذه الصفات التي كانت عرضًا عامًا مع الإنسان، صارت خاصة مع الحيوان، وقد يكون بعضها فصلًا.

المبحث السابع
ملاحظات

ثَمة بضع ملاحظات حول أمور مفهومة وواضحة مما قدمناه حولها من حديث. ولكن لأنها قد يختلط أمرها عند البعض، وبخاصة المبتدئون في دراسة المنطق رأينا أن ننبه إليها - مجرد تنبيه - زيادة في الإيضاح، ودفعًا لما قد يتوهم من لبس ، وأهم هذه الأمور ما يلي:

أولًا : الكليات الخمس هي تصنيف للموجودات بصورة عامة من الأعم إلى الأخص، أو من الأخص إلى الأعم، مرورًا بما يتوسط بين الأعم والأخص نزولًا أو صعودًا. كما هو واضح من شجرة فورفريوس، أو كما هي طبيعة الأشياء دون ما حاجة إلى فورفريوس وشجرته.

ثانيا : يلاحظ - كذلك - أن الأجناس الوسيطة يختلف حولها المشتغلون بالمنطق، فبعضهم يزيد منها والبعض يحصرها في عدد أقل، ولا مشاحة في ذلك. أما الجنس الأعلى، والجنس الأدنى - السافل - فلا خلاف حولهما، وهما: « الجوهر » و« الحيوان ».

ثالثًا : الأجناس هي أنواع إضافية بالنسبة لما هو أعلى منها، وأجناس بالنسبة لما هو أدنى منها. ويتضح من ذلك أن جميع الأجناس يمكن أن تكون أنواعًا إضافية سوى الجنس الأعلى المسمى « جنس الأجناس » وهو « الجوهر »، لأنه لا يوجد أعلى منه ليكون هو نوعًا بالإضافة إليه. لكن جميع الأجناس بعد ذلك هي أنواع بالنسبة لما هو أعلى منها أجناس لما هو أدنى منها. ويكون ترتيبها هكذا: « الجسم » نوع إضافي بالنسبة للجوهر، وجنس لكل ما تحته. فهو جنس قريب « للنامي » وجنس بعيد للحيوان.

« النامي » : نوع إضافي بالنسبة للجسم، وجنس قريب بالنسبة للحيوان، وجنس بعيد بالنسبة للأنواع الحقيقية تحت الحيوان. مثل: الإنسان - الخيل. « الحيوان » نوع إضافي

بالنسبة إلى « النامي » وجنس بالنسبة للأنواع التي تحته، مثل: الإنسان القردة - الخيل - الإبل - وكل ما هو حيّ فإن يدخل تحت الحيوان.

رابعًا : الأفراد التي تقع تحت جنس الحيوان هي أنواع بالإضافة إليه، ومن ثم فهي بهذا الاعتبار أنواع إضافية، وهي في نفس الوقت أنواع حقيقية لأنها تصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة. وهم الأفراد الحقيقيون الواقعون تحت كل نوع من الأنواع، التي هي الواقعة تحت الجنس الأدنى - السافل - الذي هو الحيوان. فالحيوان هو آخر الأجناس نزولًا، وليس تحته جنس، ولكن تحته أنواع الأحياء، التي منها: الإنسان، والخيل واليغال والقردة والإبل، وغيرها من كل ما هو حيّ.

خامسًا : النوع الحقيقي يعرف بأنه : « كلي يصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة واقع في جواب ما هو ». مثل « إنسان » فإنه يصدق على محمد وعلي وإبراهيم..

والمراد بكون أفراده متفقين في الحقيقة أن ماهيتهم وحقيقتهم واحدة، هي الإنسانية. وكذلك الخيل نوع يصدق على جميع أفراد الخيل ذوات الحقيقة الواحدة. والحقيقة الواحدة لا تنافي الفروق الشخصية، أو المشخصات الفردية التي تخص كل فرد من أفراد النوع الواحد. فمع أن حقيقتهم وماهيتهم واحدة؛ إلا أن ثمة فروقًا شخصية مثل السواد والبياض، والطول والقصر والنحافة والبدانة، فبعض أفراد الإنسان أبيض، والآخر أسود، وواحد نحيف والآخر بدين، وواحد طويل والآخر قصير. ومثل ذلك يقال في كافة الأنواع التي كل نوع منها حقيقة واحدة، لكن ثمة فروقًا بين الأفراد ذوي تلك الحقيقة. فالخيل بعضها أسود، وبعضها أبيض، وبعضها سمته عربية، والآخر آسيوية أو أوروبية. وهكذا.

سادسًا : الأنواع الحقيقية والإضافية يجمعها تعريف واحد يصدق عليها كلها. ذلك هو التعريف الذي لا يذكر فيه صفة الكثيرين الذين يصدق عليهم الكلي، فلا يقال فيه « مختلفين في الحقيقة » ولا يقال فيه كذلك « متفقين في الحقيقة » لكن يوضع فيه قيد: « واقع تحت جنس » ليخرج به الجنس بصورة عامة. فإن تعريف الجنس لا يوضع فيه ذلك القيد. وهذا التعريف هكذا: « كلي يصدق على كثيرين واقع تحت جنس يقال في جواب ما هو ». وهذا التعريف يصدق على النوع الإضافي، ويصدق على النوع الحقيقي

معًا، فهذا هو التعريف الجامع لكلا النوعين.

أما تعريف النوع الإضافي بخاصة فهو :

« كلي يصدق على كثيرين مختلفين في الحقيقة واقع تحت جنس يقال في جواب ما هو » . وواضح سبب كونه لا يصدق على النوع الحقيقي، إذ الحقيقي أفراده الذين يصدق عليهم هم متفقون في الحقيقة.

أما تعريف النوع الحقيقي الخاص به، والذي لا يصدق على الإضافي فهو :

« كلي يصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة يقال في جواب ما هو ». واضح من هذا أن ثمة للنوع ثلاثة تعريفات. هي تعريف خاص لا يصدق إلا على النوع الإضافي، وتعريف لا يصدق على النوع الحقيقي، وتعريف يشمل الاثنين، يصدق على هذا وذاك.

سابعًا : بينا أن الجنس والنوع - كما هو واضح من تعريفيهما - يجاب بكل منهما على السؤال عن حقيقة الشيء وماهيته. أما الفصل والخاصة فيجاب بكل منهما عما يميز تلك الحقيقة أو الماهية عن غيرها، إما في ذاتها، وإما في عرضها. وأن السؤال عن حقيقة الشيء وماهيته يكون بـ « ما هو؟»، وأما السؤال عما يميزه في ذاته أو في عرضه فيكون بـ « أي شيء هو؟ ».

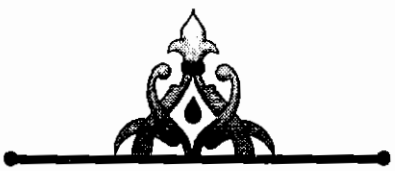

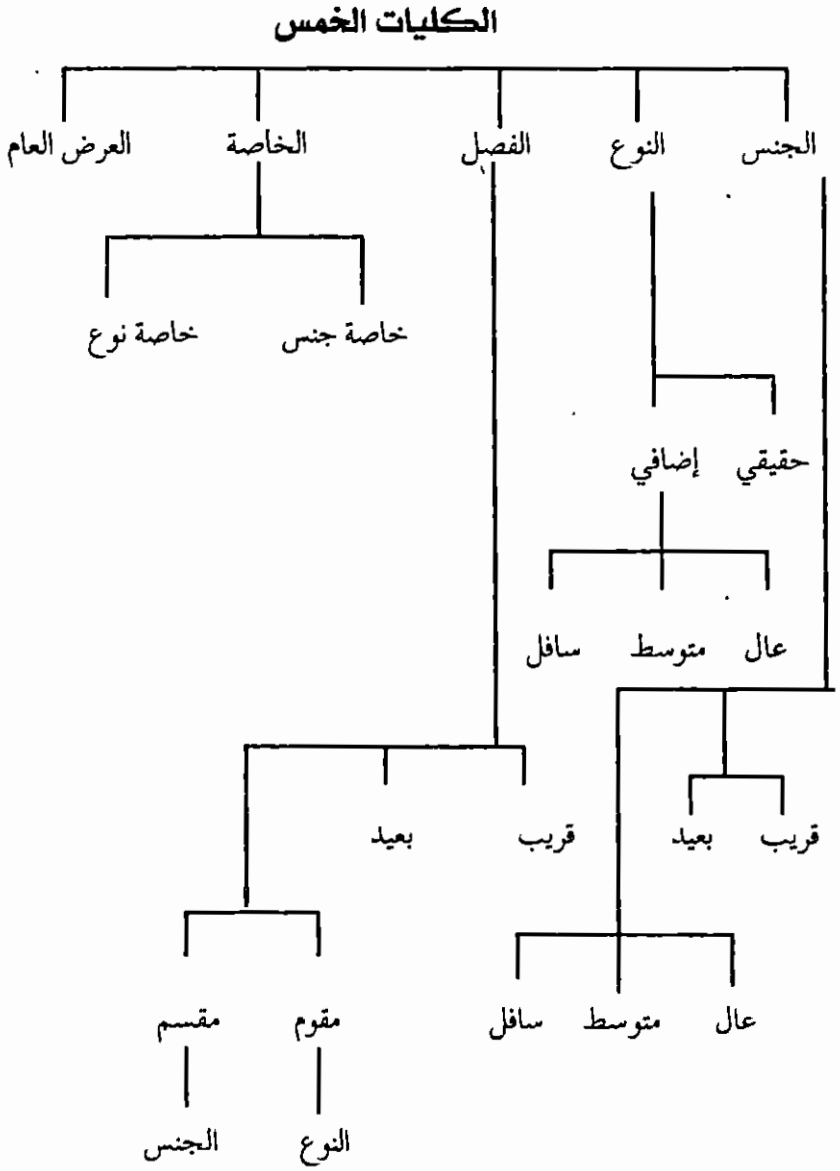

(شكل ٢) رسم توضيحي للكليات الخمسة وأقسام كل منها.

الفصل الرابع

التعريف

- المبحث الأول : تمهيد .
- المبحث الثاني : المراد بالتعريف .
- المبحث الثالث : أقسام التعريف .
  - المطلب الأول : تعريف المعيّن
  - المطلب الثاني : الحد التام .
  - المطلب الثالث : الحد الناقص .
  - المطلب الرابع : الرسم التام .
  - المطلب الخامس : الرسم الناقص .
- المبحث الرابع : شروط التعريف .
- المبحث الخامس : ملاحظات .

المبحث الأول

تمهيد

بينا فيما سبق أن المنطق يتكون من قسمين رئيسين . هما : التصورات، والتصديقات، وبينا كذلك عند حديثنا عن تعريف المنطق أنه : **العلم الذي يبحث في المعلومات التصورية والتصديقية من حيث كونها موصلة إلى معرفة وبيان مجهول تصوري أو تصديقي.** يتضح من هذا أن مباحث المنطق الرئيسة هي التصورات والتصديقات. ولكل من التصورات والتصديقات مبادئ ومقاصد.

أما التصورات فمبادؤها أو مقدماتها : مباحث الدلالة، والمفرد والمركب، والكلي والجزئي والكليات الخمس. ومقاصدها أو نتائجها والمقصد الأصلي من وراء تلك المباحث؛ إنما هو : التعريفات. فالتعريفات - إذن - هي المقصد الأصلي والهدف الأساسي من قسم التصورات، وما عداه مما سبقه من موضوعات مباحث إنما هو تقدمة له وموصل إليه.

أما التصديقات فمبادؤها القضايا والأحكام المتعلقة بها من نقضٍ وعكس وغير ذلك، أما مقاصدها ونتائجها فالقياس والحجة.

على أن ثمة حقيقة يتفق عليها الجميع، وهي أن المقصد الأساسي من علم المنطق بجملته، أو بقسميه إنما هو القياس والحجة والاستدلال. فالقياس والاستدلال هما الهدف من علم المنطق بقسميه، وعليه يكون القسم الأول الذي هو التصورات مقدمة وتمهيدًا لقسم التصديقات، وقسم التصديقات بمباحثه مقدمة للقياس والاستدلال والحجة.

على أن أهمية التعريف لا تقف عند حدود قسم التصورات، بل له صلة وثيقة بقسم التصديقات، لأن المستدل لابد أن يدرس القضايا التي يتركب منها القياس، وكل قضية من قضايا القياس تتكون من ألفاظ، ولن تفهم القضية وتؤدي الغرض منها إلا إذا كانت

جميع ألفاظها واضحة، معلومة الدلالة. لكل لفظ منها معنى مفهوم ومقصود، وأن يكون معناه واضح الدلالة التي تواضع عليها المتكلم والسامع، حتى إذا ذكر المتكلم قضية من لفظين: موضوع ومحمول، تمكن السامع أن يفهم مراده من إثبات العلاقة بين الموضوع والمحمول أو سلبها. ولن يتم ذلك إلا من خلال مبحث التعريفات الذي يفيد تحديد معاني الألفاظ المفردة عند الحاجة إلى بيانها أو الاختلاف حول هذه المعاني.

فمبحث التعريفات كما له صلة بقسم التصورات ، هو - أيضًا - له صلة وثيقة بقسم التصديقات، حتى إن بعض الباحثين يرى أن مكان الكلام عنه إنما يكون في قسم التصديقات، وليس التصورات، من حيث إن قسم التصديقات يقوم على القضايا، والقضايا مركبة من ألفاظ، والألفاظ تحتاج - بالضرورة - أحيانًا إلى تحديد معانيها، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال باب التعريفات.

المبحث الثاني
المراد بالتعريف

والتعريف سمِّي بذلك؛ لأن التعريف معناه : التبيين، وسمي بذلك لكونه مبينًا وموضحًا للماهية التي يعرفها.

وسمّي - كذلك - القول الشارح . وذلك لكونه يشرح حقيقة الماهية المعرَّفة، وذلك إذا كان القول الشارح بالجنس والفصل، أي بالذاتيات، أو يشرح الماهية عن طريق عرضها وخاصتها. كما إذا عرفها أو شرحها بالرسم.

أولاً: تعريفه .

وللتعريف تعريفات كثيرة، كلها تؤدي المطلوب. منها ما هو تعريف مجمل مثل :

التعريف هو : « **تحليل لمعنى اللفظ الكلي** ».

فقولهم : « تحليل لمعنى » هذا جنس في التعريف يشمل كل ما هو في باب الشرح والتحليل. وقولهم: « اللفظ الكلي » فيه قصر التحليل على الكليات. والتحليل هنا يشمل كل صور التعريفات، حتى التعريف اللفظي يدخل فيه بوجه مًا.

ومن التعريفات - كذلك - قولهم : التعريف هو : « **ما يقال على الشيء لإفادة تصوّره** ». فقولهم: « ما يقال على الشيء » جنس في التعريف يشمل كل قول يقال عن شيء ما. وقولهم: « لإفادة تصوره » قيد يخرج كل ما يقال إلا ما هو من باب تعريف الكليات بحيث يفيد تصورها وإدراكها.

ومن التعريفات الجيدة في هذا قولهم: التعريف هو: « **قول تستلزم معرفته معرفة الشيء المعرَّف** » . وهذا من أوضح التعريفات للمعرَّف أو للتعريف، فإنك إذا عرفت تعريف الشيء عرفت الشيء المعرَّف، وإلَّا ما كان التعريف صالحًا للتعريف به، وهذا خلف، إذ المفروض أن التعريف صالح لمعرفة المعرَّف، بحيث إذا عرف التعريف عرف المعرف.

الأمثلة :

إذا نحن عرفنا الإنسان بأنه : « حيوان ناطق » ، أو عرفنا المعدن بأنه : « جسم يتمدد بالحرارة ». أو عرفنا المثلث بأنه : « سطح مستو محاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة ». فهذه التعريفات كل منها يصدق على المعرَّف من خلال التعريفات التي ذكرنا للتعريف، أو للقول الشارح، فتعريفنا الإنسان بأنه: حيوان ناطق. هذا التعريف هو « تحليل لمعنى اللفظ الكلي الذي هو الإنسان. وهذا التعريف - أيضًا - قاله المعرَّف على الإنسان ليفيد تصّوره ، ونحن قد تصورنا الإنسان عندما قيل عنه هذا التعريف. ثم إن هذا التعريف يصدق عليه - أخيرًا - أنه قول إذا عرفناه وفهمناه فهمنا وعرفنا المعرَّف الذي هو الإنسان. ومثل هذا يقال في تعريف المعدن، وتعريف المثلث. فإننا إذا عرفنا معنى: « **سطح مستوٍ محاط بثلاثة مستقيمات متقاطعة** » عرفنا معنى المثلث.

المبحث الثالث
أنواع أقسام التعريف

المطلب الأول
تعريف المعين

للتعريف أنواع كثيرة . لكنا نستطيع أن نحصره في نوعين اثنين.

الأول: هو التعريف الحقيقي، وهو يعتمد على بيان ماهية الشيء المعرَّف، سواء ببيان ذاتياته، أو بيان أعراضه وخواصه. وهذا النوع هو المعتبر في علم المنطق.

الثاني: هو ما نستطيع أن نسميه تعريف المعيَّن، أو التعريف الخاص. وهذا النوع من التعريف يدخل تحته أربع صور .

١ - التعريف بالإشارة :

وذلك كأن يسألك أحد الأشخاص عن «السجنجل» فتشير بإصبعك إلى المرآة بجواركما وتقول له: هذه هي السجنجل. أو يسأل عن الطائرة فتشير إليها وهي تمر فوقكما سابحة في الفضاء قائلًا: هذه هي. أو تصحب ابنك الصغير إلى حديقة الحيوان وتمر به أمام أنواع الحيوانات مشيرًا بإصبعك إلى كل منها: هذا قرد - هذا أسد - هذا دب... وهكذا.

٢ - التعريف بالمثال :

وذلك مثل ما لو سألك أحد الناس عن جوارح الطير. فتقول له: مثل النسر، أو الحيوانات المفترسة، فتقول له: مثل الأسد، أو سألك عن الفعل في اللغة فتقول مثل: ضرب، يضرب، اضرب. أو عن النبات العطري، فتقول له: مثل الورد. أو عن الفاكهة، فتقول له: مثل التفاح والبرتقال والعنب.

٣ - التعريف بالمرادف :

وهو التعريف الذي يشرح اللفظ بلفظ أوضح منه وأشهر عند السامع، أو هو تفسير اللفظ بلفظ أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد.

وذلك مثل تعريف الغضنفر بأنه : الأسد، والمهنّد بأنه : السيف، والسجنجل بأنه: المرآة، والعُقار بأنه: الخمر.

وهذا التعريف يسمى عند جمهور المناطقة : بالتعريف اللفظي. لأنه تعريف لفظ بلفظ أوضح منه. لذلك اشتهر عندهم بأنه تعريف لفظي.

لكن بعض المناطقة يرون أن هذا ليس قسمًا خاصًّا من أقسام التعريف، قائمًا بنفسه، ولكنه من نوع التعريف بالرسم، لأن الاسم المسئول عنه إنما هو خاصة من خواص المرادف، لذلك هو تعريف بالخاصة فهو من الرسم الناقص.

وعلى سبيل المثال يسأل عن « العُقَار » فتعرف بأنها الخمر. ويسأل عن « الحسام » أو « الباتر » فيعرف بأنه السيف، قالوا: إن « العقار » خاصة للخمر لأنها تعقر العقل، و« الحسام » أو « الباتر » عرض خاص أو خاصة للسيف لأنه يحسم ويبتر.

لكن كلامهم قائم على نوع من التكلف واضح، فإن هذا الذي ذكروه إذا توفر في بعض الألفاظ فإنه لا يتوفر في كل الألفاظ، فليس كل مرادف هو خاصة من خواص المرادف له. وذلك مثل: البرّ والقمح، ثم إن التعريف بالخاصة على أنها خاصة إنما يقوم على إدراك ذلك ومعرفة المعرِّف به. والتعريف اللفظي يتعاطاه الناس دون أن يقصدوا إلى أن أحد المترادفين خاصة للآخر.

٤ - التعريف المعجمي أو القاموسي :

وهو تعريف لغوي للكلمة ، وبيان معانيها المختلفة ، واستعمالاتها المتعددة، فهو لا يقتصر على تعريف الكليّ، وإنما يذكر تصاريفه ومعانيه ومشتقاته واستعمالات كل منها.

وذلك كما إذا عرف المعجم كلمة « صان » فإنه يقول: « صان الفرس صونًا: قام على طرف حافره، - أيضًا - اتقى المشي من حفًا أو وجع في حافره، وصان الشيء صونًا: حفظه في مكان أمين. وصان عرضه: وقاه مما يعيبه » هذا في تعريف الكلمة المطلوب

تعريفها، لكن المعجم لا يقف عند حدود الكلمة، بل يأتي بمشتقاتها ومعاني كل فيقول: «واصطانه» مبالغة في صانه. وتصاون: تكلف صيانة نفسه.. والصُّوان: ما يحفظ فيه الكتب وغيرها من الملابس ونحوها، والصَّوَّن: ضرب من الحجارة شديد الصلابة».

وعلى ذلك فتعريف المعجم أعم، وفيه التعريفات الثلاثة السابقة ويزيد عليها التعريف بما يشتق من اللفظة.

لكن هذه الأنواع من التعريفات لا تعتمد حقيقة المعرف وماهيته، ولا تعتمد الجنس والنوع أو الفصل والخاصة. كذلك فإن هذه التعريفات خاصة بالمسئول عنه المعيّن المشخص، لذا فهي لا تفيد معرفةً بما يماثله في النوع، أو يشاركه في الخاصة، أو يداخله في الفصل، لذا قلنا إنه تعريف المعين أو الخص. فالتعريف بالإشارة قصر على المشار إليه لا يتعداه، وقد يجد السائل عن السجنجل مرآة مربعة الشكل وقد كنت أشرت له إلى مرآة مستديرة فيظن أن أمرها مختلف، وأنها ليست سجنجلا. ذلك أن التعريف لم يتناول إلا الشكل الخارجي المعين أو المشخص.

كذلك التعريف بالمثال فقد يرى السائل عن كواسر الطير الذي مثلت له بالنسر أن الصقر ليس كذلك، وذلك واضح السبب حيث إن التعريف ارتبط بشخص النسر المعيّن أو الممثل به..

ومثل ذلك يقال في الأمرين الآخرين مع نوع من التجوز قليل.

أقسام التعريف الحقيقي

ينقسم التعريف الحقيقي - أي المعتبر عند المناطقة - إلى قسمين أساسيين - لأن التعريف إما أن يكون بالذاتيات فقط، أو يدخل فيه العرضيات. فإن كان بالذاتيات الخالصة، فهو «الحد» وإن اعتمد العرضيات مع الذاتيات أو بدونها فهو: «الرسم».

ثم إن كلا من «الحدّ» و«الرسم» قد يكون «تامًّا» أو «ناقصًا»، فيتحصل من كل ذلك أن التعريف المنطقي ينقسم إلى أربعة أقسام :

الأول : الحد التام .

الثاني : الحد الناقص .

الثالث : الرسم التام .

الرابع : الرسم الناقص.

وفيما يلي تفصيل كل قسم في مطلب خاص به - بحول اللَّه - تَعَالَى - .

المطلب الثاني

الحد التام

وقد سمي الحد حدًّا لأن الحد هو المنع ، أو من بعض معانيه المنع. وذلك لأنه يمنع من دخول غير أفراد الحد فيه، وكذلك يمنع من خروج بعض أفراد عنه. وقد سميّ الحد التام تامًّا لذكر جميع الذاتيات فيه على وجه طبعي، وهو ذكر الجنس القريب مع الفصل. فهذان هما جزءا الماهية، وقد ذكرا على وجه طبعي.

أما الحد الناقص فقد سمي بذلك لكونه اقتصر على ذكر بعض الذاتيات دون البعض، أو ذكر فيه الذاتيات غير المباشرة كالجنس البعيد، أو ذكر فيه الذاتيات القريبة على غير النسق الطبعي - كما سيأتي بيان ذلك تفصيلًا - بحول اللَّه - تَعَالَى - عند الحديث على الحد الناقص.

أما الحد التام فهو أكمل أنواع التعريفات، وهو ما توافر فيه أمور ثلاثة:

١ - أن يذكر فيه جزءا الماهية ؛ جزؤها المشترك وهو الجنس، وجزؤها المميز وهو الفصل.

٢ - أن يذكر فيه جزء الماهية المشترك المباشر، وهو الجنس القريب.

٣ - أن يكون ذكر جزأي الماهية على الترتيب الطبعي، وليس عكس ذلك.

وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه: حيوان ناطق والحصان بأنه: حيوان صاهل، والجمل

بأنه: حيوان راغٍ، فكل هذه التعريفات توافر فيها الأمور الثلاثة. فجزءا ماهية الإنسان هما: « حيوان، ناطق » ، وجزء الماهية المشترك الذي هو « حيوان » هو الجنس المباشر لنوع الإنسان، فليس بينه وبين الإنسان جنس آخر.

ثم ذُكِرَ الجزآن على الوضع الطبعي، الجزء المشترك أولًا ليضمن الجمع، ثم الجزء المميز وهو الفصل ليضمن المنع. أي منع دخول غير المعرف فيه. وبذكر هذين الجزءين تتحقق ميزة الحد التام التي هي : الجمع والمنع، أي يكون جامعًا لجميع أفراد المعرف فلا يخرج من أفراد المعرف شيء لا يصدق عليه التعريف. ويكون مانعًا من دخول غير المعرف ضمن أفراد المعرف، وذلك بأن يكون التعريف صادقًا عليه.

المطلب الثالث

الحد الناقص

هو ما خالف شروط الحد التام أو واحدًا منها.

ويكون على ثلاث صور :

١ - أن يكون بالجنس البعيد والفصل. مثل تعريف الإنسان بأنه : « جسم ناطق » أو تعريف المثلث بأنه : « شيء محاط بثلاثة خطوط مستقيمة. فالجسم في تعريف الإنسان هو الجنس البعيد غير المباشر للمعرف، إذ المباشر للمعرف هو: حيوان وكذلك في تعريف المثلث كلمة: « شيء » جنس بعيد، إذ الجنس القريب للمثلث هو : شكل مستو.

٢ - أن يكون بالفصل وحده، دون ذكر للجنس قريبًا أو بعيدًا. وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه: ناطق، وتعريف الحصان بأنه صاهل، وتعريف المثلث بأنه: محاط بثلاثة خطوط مستقيمة. فهذه التعريفات جميعها إنما هي بالفصل وحده دون ذكر الجنس.

٣ - أن يكون بالجنس القريب مع الفصل مثل الحد التام، لكن مع عكس الترتيب بين الجنس والفصل، فيذكر الفصل أولًا، ثم يذكر الجنس بعد الفصل، فيقال في تعريف

الإنسان: ناطق حيوان، وفي الحصان: صاهل حيوان، وفي تعريف: الجسم «له وزن ويشغل حيزًا من الفراغ جوهر» . ففي كل هذه التعريفات جيء بالجنس القريب للمعرف: حيوان للإنسان والحصان، وجوهر للجسم، لكن بعد ذكر الفصل.

وإن كان بعض علماء المنطق قد رأى أن الترتيب من باب الاستحسان والأفضلية، إلا أن جمهور المناطقة يرون وجوب الترتيب، وهذا ما نراه، لأن ذكر الجنس بعد الفصل لا يأتي بجديد، ولا فائدة فيه، وهو يشبه التعريف بالفصل وحده. إذ إن ذكر الفصل أولًا قد تم به تمييز المعرَّف عما عداه، وبذلك تمت الفائدة من التعريف، فما الفائدة في ذكر الجنس بعد ذلك؟

هذا هو الحد الناقص ، وهذه صوره . والحد الناقص لا يستلزم تصوره تصور ماهية المعرَّف على حقيقتها أو ترتيبها الطبعي، وذلك لعدم اشتماله على بعض الصفات الذاتية للماهية، أو لعدم ترتيب هذه الذاتيات كما هي في طبيعتها، لذلك سمي ناقصًا.

المطلب الرابع
الرسم التام

بينا فيما سبق أن التعريف إنما يكون بذكر ذاتيات الماهية، أو بذكر خواصها التي هي من لوازمها. والخواص رغم أنها عرضيات؛ إلا أنها لما كانت خاصة بالماهية من جانب، ولازمة لها من جانب آخر فقد صلح أن يكون التعريف بها، وأن تكون مميزة للشيء المعرَّف عما عداه. لذلك كان التعريف بالرسم هو تعريف للشيء بأعراض الماهية وخواصها.

ويسمى التعريف بالرسم : التعريف الوصفي، لأنه يصف الماهية من خارج من خلال أعراضها الخاصة.

أما التعريف بالحد فيسمى: التعريف التحليلي، لأنه يعتمد تحليل الماهية إلى الذاتيات التي تتركب منها حقيقتها.

وقد بينا - سابقًا - أن التعريف بالرسم ينقسم إلى قسمين: الرسم التام والرسم الناقص، وفي هذا المطلب نتكلم عن الرسم التام - بحوله تَعَالَى -.

والرسم التام هو ما كان يعتمد خواص الشيء المعرف. وله ثلاث شرائط:

١ - أن يكون بجزء الماهية المشترك، وهو الجنس، والخاصة المساوية للمعرف. وذلك مثل قولنا في تعريف الإنسان: حيوان ضاحك.

٢ - أن يكون جزء الماهية المشترك هو المباشر. أي الجنس القريب بالنسبة للمعرف.

٣ - أن يكون ذكر الجنس القريب والخاصة على الوضع الطبعي، بأن يذكر الجنس أولًا، ثم الخاصة، وليس العكس.

وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه : حيوان ضاحك ، أو كاتب، أو يتعلم الصنائع أو تعريف المثلث بأنه : سطح مستو ذو ثلاث زوايا مجموعها قائمتان.

ونستطيع أن نعرف الرسم التام كذلك بأنه: ما كان بالجنس القريب والخاصة مع تقديم الجنس على الخاصة.

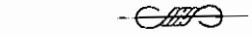

المطلب الخامس

الرسم الناقص

الرسم الناقص هو تعريف الشيء بخواصه، لكنه خالف شروط الرسم التام جميعها أو بعضها. وله ثلاث صور :

١ - أن يكون بالجنس البعيد مع الخاصة . مثل تعريف الإنسان بأنه : جسم ضاحك. أو تعريف المثلث بأنه: شيء له ثلاث زوايا مجموع زواياه قائمتان.

٢ - أن يكون بالخاصة وحدها . مثل تعريف الإنسان بأنه : ضاحك، أو كاتب.

٣ - أن يكون بالجنس القريب والخاصة مع عكس الترتيب، فتقدم الخاصة على الجنس القريب، كتعريف الإنسان بأنه : ضاحك حيوان.

وقد بينا عند الكلام على الحد الناقص أن الترتيب بين الجنس والفصل بحيث يقدم الجنس ويتبعه الفصل أمر يستحسنه البعض، ولكن جمهور المناطقة يراه واجبًا بحيث إذا عكس الترتيب ينتقل الحد من كونه تامًا إلى كونه ناقصًا. وبينا هناك أننا نحبذ هذا الرأي الأخير، وبينا هناك مستند الدعوى.

ومناسبة ذكر هذا الكلام هنا ؛ أن الرسم الناقص في هذا يماثل تمامًا الحد الناقص، وما قيل عند الحد الناقص مما أعدنا ذكره هنا يقال في الرسم الناقص. ومن ثم يصير الرسم ناقصًا في ثلاث حالات: مع الجنس البعيد والخاصة. أو الخاصة وحدها، أو الجنس القريب والخاصة مع عكس الترتيب بتقديم الخاصة على الجنس.

المبحث الرابع
شروط التعريف

التعريف الحقيقي الذي تكلمنا عنه له شروط اتفق عليها جمهرة المنطقيين. وقد يزيد بعض المتأخرين شيئًا أو ينقص شيئًا، لكن هذا لا ينبغي أن يشغلنا ويشتت وحدة موضوعنا، وحرصنا على أن نذكره بالإيجاز الذي يجعله مفيدًا الإفادة التامة، دون أن نحشوه بما يشتت الذهن، ويعثر الوقت.

وقد ذكر المنطقيون للتعريف شروطًا محددة، وبتطبيق كل شرط سوف تخرج من التعريف الصور المخالفة لهذا الشرط، والتي لا تدخل ضمن التعريف الصحيح. وسوف نذكر هنا - بحول اللَّه - تَعَالَى - تلك الشروط، وبعد كل شرط ننبه على ما يخرج به من صور وأشكال التعريفات الباطلة.

الشرط الأول : أن يكون التعريف مساويًا للمعرَّف في الماصدق.

والتعريف المساوي هو الذي يكون محققًا لأمرين :

١ - أن يكون جامعًا وشاملًا لأفراد المعرف جميعًا، فلا يخرج من أفراد المعرف أحد.

٢ - أن يكون مانعًا من دخول أفراد غير المعرف في التعريف.

وهذا معنى قولهم : أن يكون التعريف جامعًا مانعًا، بمعنى أن يجمع جميع أفراد المعرف فلا يخرج منهم شيء، وأن يمنع دخول غير أفراد غير المعرف في التعريف، وبذلك يكون التعريف مساويًا تمامًا للمعرَّف في الماصدق، أي فيما يصدق عليه من أفراد، لا يزيد عليه ما ليس منه، ولا يخرج منه ما هو منه. والمناطقة يطلقون - أحيانًا - على قولهم: « **جامعًا مانعًا** » قولهم « **منعكسًا مطّردًا** »، والمعنى واحد، فإن « منعكسًا » تعني: « جامعًا »، و« مطردًا » تعني: « مانعًا ».

وذلك كما نعرف الإنسان بأنه : حيوان ناطق، وكما نعرف المثلث بأنه: سطح مستوٍ محاط بثلاثة خطوط مستقيمة. فهذان تعريفان جامعان مانعان. كل منهما مكون من

جنس وفصل. والجنس يتحقق به الجمع. أي كون التعريف جامعًا ؛ لأنه جزء الماهية المشترك. فكلمة: حيوان تشمل كل حيّ بما في ذلك الإنسان المعرَّف حيث يدخل فيها دخولًا أوليًا لأنه المسئول عنه. وكذلك عبارة: سطح مستو. فهي جنس في التعريف تشمل جميع السطوح المستوية من مربع ومستطيل ومثلث وغير ذلك. ويدخل فيها المثلث دخولًا أوليًا حيث هو المسئول عنه. وبالجنس الذي هو جزء الماهية المشترك يتحقق الجمع، أو ما يسمى: العكس.

ثم تأتي الكلمة الثانية في التعريف وهي: الفصل، فتمنع كل ما أدخله الجنس في التعريف ولا تسمح إلا بأفراد المعرف فقط. وبالفصل يتحقق: المنع، أو: الطرد. فبذلك يكون التعريف جامعًا مانعًا، أو : منعكسًا ، طردًا.

ويترتب على مراعاة هذا الشرط بطلان التعريفات الآتية:

أولًا : التعريف بالأخص . بحيث يتخلف الأمر الأول، فلا يكون التعريف جامعًا لكل أفراد المعرف. مثل تعريف الإنسان بأنه: حيوان كاتب بالفعل، أو المثلث بأنه: سطح مستو محوط بثلاثة خطوط مستقيمة. أو تعريف الحيوان بأنه: نام صاهل فالتعريف الأول للإنسان رسم تام لكنه ليس جامعًا لأفراد الإنسان حيث يخرج منه من لا يعرف الكتابة، والثاني ليس جامعًا لأفراد المثلث حيث يخرج منه ما ليس متساوي الأضلاع. والثالث حد تام لكنه فاسد، لأنه ليس جامعًا لأفراد الحيوان، ولا يصدق من الحيوان إلا على الحصان.

ثانيا : التعريف بالأعم : بحيث يكون التعريف جامعًا لأفراد المعرف جميعًا، لكنه لا يمنع دخول غيرهم في التعريف، فهو صادق على أفراد المعرف وغيرهم. وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه: حيوان حساس، أو حيوان متنفس، ومثل تعريف المثلث بأنه: سطح مستو محوط بخطوط مستقيمة. ومثل تعريف الحيوان بأنه: جسم نامٍ فكل هذه التعريفات قد تخلف فيها الشرط الثاني من شرطي التعريف المتقدمين نقصد به أن يكون مانعًا من دخول غير أفراد المعرف في التعريف. ففي المثال الأول والثاني دخل في التعريف جميع أفراد الحيوان، ولم يقتصر على الإنسان. وفي الثالث تحقق في تعريف المثلث أنه جامع، ولكنه ليس مانعًا من دخول كافة الأشكال الهندسية فيه، فإنه يصدق على المربع

والمستطيل ومتوازي الاضلاع وغيرها. وفي تعريف الحيوان بأنه جسم نام دخل فيه كل نام مثل النبات، لذلك لم يكن التعريف مانعًا.

ثالثًا : وكما أن التعريف لا يجوز بالأخص، ولا بالأعم؛ فكذلك لا يجوز بالمباين فلا يجوز تعريف الإنسان بأنه: حيوان صاهل، أو تعريف المربع بأنه: سطح مستو محوط بثلاثة خطوط مستقيمة، ولا المثلث بأنه: محوط بأربعة خطوط مستقيمة.

الشرط الثاني : أن يكون التعريف أوضح من المعرف بالنسبة للسامع وأجلى منه عنده.

ذلك أن المعرّف مجهول بالنسبة للسامع ، لذلك احتاج إلى تعريفه ، فإذا كان التعريف في مثل خفاء المعرَّف، أو أخفى منه، فإنه لن يفيد المستمع شيئًا ويكون ذكره عبثًا.

ويترتب على مراعاة هذا الشرط بطلان التعريفات الآتية:

أولاً : تعريف المعرّف بما يساويه في الخفاء .

مثل تعريف المتحرك بما ليس بساكن . وتعريف السَّاكن بأنه: ما ليس بمتحرك. فكل من السكون والحركة يماثل الآخر في الخفاء.

ومثل تعريف الإنسان بأنه : حيوان بشري ، وتعريف الزوجي بأنه : ما ليس بفردي.

ثانيا : تعريف الشيء بما هو أخفى منه .

وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه : موجود ذكي ، أو أنه : أذكى الموجودات الأرضية، وتعريف النار بأنها: جوهر يشبه النفس في المطافة . وتعريف الماء بأنه: أحد الأُسْتُقُسَات الأربعة[1].. فهذه التعريفات كلها أخفى من المعرَّف. لذا فهي لا تصلح. فإن الذكاء أخفى من الإنسان، فإذا وصفناه بأنه أذكى الموجودات تطلب منا ذلك إحصاء الموجودات ومعرفة ذكاء كل منها وذلك تصوره أصعب من تصور الإنسان.

كذلك اعتماد النفس في تعريف النار خطأ. إذ النفس أخفى من النار. حيث النار

(١) وهي الماء والهواء والنار والتراب. جمع أُسطُقْس وهو الأصل البسيط يتكون منه المركب والكلمة معرّبة.

محسوسة، وآثارها ملموسة. أما النفس فأخفى وإدراكها أصعب. كذلك معرفة الاستقص، وإحصاء الاستقصات وأدلة حصرها في عدد محدود. كل ذلك أصعب من تصور الماء الذي هو أساس الحياة في الأحياء.

ثالثًا : التعريف المستلزم للمحال ، وذلك بأن يكون مؤديًا إلى دور أو تسلسل.

وذلك مثل تعريف العلم بأنه : إدراك المعلوم . وتعريف الحياة بأنها : مجموع القوي الحيوية في الجسد. فإن في التعريف الأول دورًا ظاهرًا. إذ يتوقف معرفة العلم على المعلوم، ومعرفة المراد بالمعلوم على العلم. وكذلك هناك دور واضح بين معرفة الحياة، ومعرفة الحيوية. فإن القوى الحيوية لا تعرف إلا بالحياة، فتعريف الحياة بها دور محال.

رابعًا : تعريف الشيء بالمتضايف معه .

وذلك مثل تعريف الأستاذ بأنه : ما له تلميذ، والتلميذ بما له أستاذ، والأب بما له ابن، والابن بما له أب، والزوج بما له زوجة، والزوجة بما لها زوج. وهكذا.

خامسًا : التعريف بما يشتمل على المشترك اللفظي أو المجاز بدون قرينة تعين المعنى المراد.

وذلك مثل تعريف الشمس بأنها : عين . وتعريف القيد الحديد بأنه: الأدهم. دون أن تكون هناك قرينة تعين المراد بكل منهما، فإن العين تطلق على الذهب، والفضة، وعين الماء، والجاسوس. والأدهم يطلق على قيد الحديد، وعلى الخيل. لكن إذا ذكرت القرينة التي تحدد المراد جاز التعريف كأن يقول عن الشمس عين تضيء الدنيا نهارًا. وكذلك إذا ذكر المجاز دون قرينة كأن يعرِّف العالم بأنه : بحر، أو الشجاع بأنه : أسد. فهذه تعريفات لا تصلح، ليس لأنها أخفى من المعرف - كما يذكر البعض - ، بل لأنها مضللة، وتجعل السامع يفهم غير ما يريد المتكلم. أما إذا ذكرت معها القرينة فهي صحيحة ولا بأس بها، كأن يقول عن العالم: إنه بحر ينير عقول تلاميذه. وعن الشجاع: إنه أسد يطيح برقاب الأعداء.

الشرط الثالث: ألا يكون التعريف بالسلب متى أمكن أن يكون بالإيجاب.

وذلك كتعريف الشيء بضده أو نقيضه. مثل تعريف الحركة بأنها: عدم السكون، والسكون بأنه: عدم الحركة. وتعريف الطويل بأنه: غير القصير، والعدل بأنه: ما ليس بظلم، والغنيّ بأنه: من ليس بفقير.

فهذه تعريفات باطلة لأنها ليست أوضح من المعرف من جانب، ولأن فيها دورًا من جانب آخر، فإن تعريف الغنيّ بأنه: من ليس بفقير، يحتاج إلى تعريف الفقير، وسيقال فيه آنئذ هو: من ليس بغنيّ، فيدور الأمر.

وقد قلنا: إن ذلك مشروط بإمكان تعريف الشيء بالموجب، مثل تعريف العدل بأنه: إيتاء كل ذي حق حقه، وتعريف الغنيّ بأنه: من لديه ما يزيد عن حاجته، وتعريف الفقير بأنه: من تقصر إمكاناته المالية عن حاجاته، والطويل بأنه: من زاد طوله على خمسة وسبعين ومائة سنتيمتر. والقصير من قل طوله عن ستين ومائة سنتيمتر.

أما إذا كان الشيء لا يمكن تعريفه إلا بالسلب، وذلك لأن السلب - غالبًا - داخل في مفهومه. فلا بأس في تعريفه بالسلب. وذلك مثل تعريف الكافر بأنه: غير المؤمن.

أما المؤمن فيعرف بشرائط الإيمان. وكذلك تعريف العاصي بأنه: غير المطيع، وذلك لأن لفظ « العاصي » داخل في معناه السلب ورفض الطاعة والانصياع.

الشرط الرابع: ألا يشتمل التعريف على « أو » التي للشك.

ذلك أن وجودها يتنافى مع الهدف من التعريف وهو بيان المعرَّف بوضوح وجلاء. فإذا وجدت « أو » التي للشك فإنها لا تؤدي إلى علم بالمعرَّف، بل إلى شك وحيرة. وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه: حيوان ناطق أو صاهل، وتعريف العدل بأنه: إيتاء كل ذي حق حقه أو غالب حقه. وتعريف الحيوان بأنه: نام متنفس أو غير متنفس، وتعريف الجسم بأنه: جوهر له وزن يشغل حيزًا من الفراغ أو لا يشغل.

أما إذا كانت « أو » للتقسيم وليست للشك فإنه يجوز اشتمال التعريف عليها، لأنها هنا لا تتعارض مع الهدف من التعريف وهو البيان، بل هي تزيد المعرَّف بيانًا بذكر جميع ما يتعلق به، أو إضافة معلومة جديدة إليه. وذلك مثل تعريف كلام منطوق بأنه اسم أو

فعل أو حرف. ومثل تعريف العلم - كذلك - بأنه : المعرفة التي هي تصور أو تصديق ، ومثل تعريف العلم - كذلك - بأنه : إدراك هو تصور أو تصديق. ومثل تعريف النظر بأنه : الفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظن.

وقد اختلف المناطقة حول «أو» التي للتقسيم، بعد أن اتفقوا على جواز دخولها التعريفات، وكان خلافهم حول: هل يجوز دخولها جميع أنواع التعريفات حدًّا، ورسمًا؟ أم أنها لا تدخل إلا في التعريف بالرسم فقط تامًّا وناقصًا، ولا يجوز دخولها الحدّ تامًّا وناقصًا؟

ذهب فريق من المناطقة إلى أن «أو» التي للتقسيم لا تدخل الحدود لا تامة، ولا ناقصة. وإنما يقتصر دخولها على التعريف بالرسم فقط. ووجهة نظرهم أن الحد لا يكون إلا بالفصل، والفصل في المعرَّف دائمًا واحد، ومحال أن يكون للشيء فصلان على التبادل، بحيث يقال في تعريف الشيء إنه كذا أو كذا، ويكون التبادل بين فصلين.

وعلى ذلك فالتقسيم لا يكون في الفصل، وبالتالي لا يكون في الحد. أما الذي يكون للمعرف عدد منه بحيث يجوز ذكره على التبادل فهي الخاصة. والخاصة يكون التعريف بها رسمًا وليس حدًّا. ولأن المعرَّف يكون له أكثر من خاصة فإنه يجوز ذكر «أو» التي للتقسيم فيما يكون بالخاصة وهو الرسم تامًّا وناقصًا.

وهذه وجهة نظر سليمة، وتتفق تمامًا مع مباحث المنطق التي ترى أن كل ماهية لها فصل واحد، فمن أين يأتي البديل الذي يسبق بـ «أو»؟ وهناك من يتكلف كي يعم التقسيم حتى في الحدود، زاعمًا أن كل تعريف ورد فيه «أو» التي للتقسيم إنما هو بمثابة تعريفين؛ ما قبل «أو» تعريف بفصل، وما بعدها يعتبر تعريفًا بفصل آخر. وهذا الزاعم يظن أنه قد حل إشكال تعدد الفصول للماهية الواحدة، مع أنه لم يفعل شيئًا، إذ إن المعرف واحد، فإذا جعلت له تعريفين، كل تعريف بفصل؛ فكيف جعلت له فصلين؟ وكيف تعددت الفصول والماهية واحدة؟

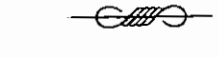

المبحث الخامس
ملاحظات على التعريف

أولاً : يلاحظ أن الذي يدخل في التعريفات من الكليات الخمس إنما هو: الجنس، والفصل، والخاصة. أما النوع والعرض العام فلا يصاغ منهما تعريف من أي قسم، لا من الحد، ولا من الرسم.

أما النوع فيجاب به عن السؤال عن الأفراد وليس الأنواع، فتقول: ما محمد وعلي وإبراهيم؟ فيقال عن كل منهم إنه: إنسان. وقد يسأل بعد ذلك: وما الإنسان؟ فيجاب بالتعريف على وجه من وجهه الأربعة.

ثانيا : العرَض العام قد يذكر في التعريف، وفي هذه الحالة لا يكون له أي تأثير في نوعية التعريف، بل يعتبر من هذا الجانب كأنه غير موجود. ويصنف التعريف على أساس عدم وجوده. فإذا قيل في تعريف الإنسان: حيوان ناطق ماش، أو حيوان ماشٍ ناطق. فالتعريف حد تام. وإذا قيل: جسم ناطق متنفس، أو: متنفس ناطق. فهو حد ناقص. وكذلك إذا قيل: حيوان ضاحك متنفس، أو: حيوان متنفس ضاحك. فهو رسم تام. وإذا قيل: جسم ضاحك ينام ليلا، أو: ينام ليلًا ضاحك، فهو رسم ناقص.

هذا فيما يتصل بتصنيف التعريف بين حد ورسم. أما فيما يتصل بالإفادة وزيادة البيان؛ فقد ذهبَ بعض المناطقة إلى أن ذكر العرض العام إنما هو حشوٌ لا فائدة فيه. ولكن البعض الآخر، ومنهم « السّيد الشريف » في شرحه على: الشمسية يرى أن ذكر العرض العام مع الفصل أو الخاصة فيه زيادة بيان، وفضل توضيح. ونحن نرى ما رأى الفريق الثاني، فإن العرض العام قد لا يكون لغوًا، وقد يضيف معنى لم يتضمنه الفصل أو الخاصة، أو تضمناه ولم يلتفت إليه السامع.

ثالثًا : قد يذكر في التعريف أكثر من مميز. كأن يذكر الفصل ومعه الخاصة، مثل تعريف الإنسان بأنه: حيوان ناطق ضاحك. مع تقديم الفصل على الخاصة. أو تعريفه

بأنه: حيوان ضاحك ناطق. فالتعريف في هاتين الحالتين هو: حد تام. إذ العبرة بالأقوى من المميزين المذكورين. والأقوى هو «الفصل» سواء قدم على الخاصة أو قدّمت الخاصة، ومثل ذلك في الحد الناقص، فلو قلت في تعريف الإنسان: ناطق يتعلم الصنائع، أو: يتعلم الصنائع ناطق. فهذان التعريفان من الحدود الناقصة. كأنك قلت فيهما: «ناطق» فقط، وكأن الخاصة لم تذكر، وكذلك سواء قدم الفصل أو سبقته الخاصة.

رابعًا : قد يذكر في التعريف مميزان أو أكثر على مستوى واحد - وذلك لا يكون - كما عرفنا - إلا في الخاصة. لأنه محال أن يكون للشيء الواحد فصلان، أما الخاصة فيمكن أن يكون له خاصتان أو أكثر، وإذا وقع ذلك كان التعريف - من حيث التصنيف- كأنه قائم على خاصة واحدة، وكأنه لم يذكر فيه إلا هي فقط، والخاصة الثانية لا وزن لها، فإذا ما كان التعريف رسمًا ناقصًا فهو على حاله، ولو ذكر فيه خاصتان أو أكثر، مثل ما إذا قيل في الإنسان: كاتب ضاحك يتعلم الصنائع. فهذا رسم ناقص على حاله. أما من حيث الإفادة فإن ذكر الخاصة الثانية فيها زيادة إفادة، وإضافة توضيح وبيان، فهو - إذن - أفضل مما لو كان بخاصة واحدة.

خامسًا : واضح أن التعريف بالحدّ لا يكون إلا ما يقع تحت جنس وفصل، سواء ذكر الجنس أو لم يذكر، والجنس إذا لم يذكر فهو مأخوذ في الاعتبار، وإذا كان الأمر كذلك؛ فبدهيّ أنه لا يصاغ حدٌّ إلا للمهايا المركبة من هذين الذاتيين - الجنس، والفصل - . وواضح من هذا أن المهايا البسيطة التي لا تقع تحت جنس، ولا تتركب منه ومن الفصل، لا يمكن أن يوضع لها حدّ، لأنه كيف يوضع لها حدّ وهي لا جنس لها ولا فصل؟

لذلك رأى جمهور المنطقيين أن المهايا البسيطة - غير المركبة من الذاتيين - لا يمكن أن تحدّ. ولا توضع الحدود إلا للمهايا المركبة مثل الإنسان، والحيوان لذلك كان من النقود التي وجهها منتقدو المنطق - وبخاصة الإمام ابن تيمية - رحمه الله - خروج المهايا البسيطة عن الحد، وعدم شمول شروط وقواعد المنطق لهذه المهايا على أهميتها ومكانتها وخطورتها في حياة الخلق. وذلك مثل: «العقل»، و«النفس».

سادسًا : التعريف باقسامه الأربعة إنما جعل لتوضيح المبهم، والتعريف بالمجهول، ولذلك لا يكون التعريف إلا فيما يتصور الجهل به، وهي الأشياء النظرية. أما الأشياء

البدهية التي لا يمكن أن يقع الجهل بها عند الناس فلا يوضع لها تعريف، ولا تقع في دائرة التعريفات. ولذلك كانت القاعدة لديهم: أنه لا يحدّ إلا النظري، أما البدهي فلا يجوز السؤال عنه، ومن ثم لا يعرّف.

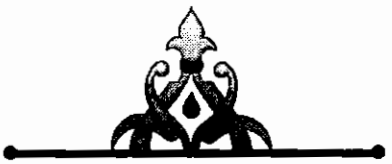

الفصل الخامس

نقد التصورات

* المبحث الأول : تمهيد .
* المبحث الثاني : وجوه النقد .

المبحث الأول

تمهيد

المطلب الأول

لقد أحدث المنطق اليوناني منذ تُرجم إلى العربية وتداوله العلماء المسلمون ردود أفعال مختلفة، ونشأت عنه مواقف للعلماء متعارضة. ونستطيع أن نحصر هذه المواقف في ثلاثة:

الموقف الأول : موقف المؤيدين له ، المفتونين به .

فقد تلقاه فريق من العلماء بعين الإعجاب، وفتنوا به إلى حد أن اعتبروه ميزان الفكر، ومعيار الصواب، وأن في الأخذ به العصمة من الخطأ، والنجاة من الضلال، وموقف هؤلاء يعبر عنه تلك القاعدة التي أطلقها بعضهم، والتي تقول: « **من لم يَدْرس المنطق لا يوثق بعلمه** ».

الموقف الثاني :

وهو نقيض الموقف الأول ، فهو موقف الرافضين منطق يونان، حيث رأى هذا الفريق في هذا المنطق أداة إفساد للفكر، وإضلال للعقل، وحرب على الدين، وانتقاض على التوحيد، إذ أن المنطق اليوناني مبني على فكر وثنيّ خالص، وقائم على أسس إلحادية واضحة، وهو تعبير عن أفكار أصحابه، وصَدًى لمعتقداتهم الوثنية الشركية. لذلك وقف هؤلاء من منطق يونان موقف المعارض الرافض، وحاربوه بكل وسيلة، وقرروا أنه مضيعة للوقت والجهد، مفسدة للعقل، عدو للدين. وهو في أحسن حالاته « لا يحتاج إليه الذكيّ، ولا ينتفع به الغبي » - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - من أجل ذلك جاء شعار هؤلاء الذي يعبر عن رأيهم، بل معتقدهم في هذا العلم وفي الذين يتعاطونه، والذي يقول: « **من تَمَنْطَقَ فقد تزندق** » .

الموقف الثالث :

موقف الذين يقفون من المنطق اليوناني في موقف المحايد الذي لا يراه مفيدا إلى الحد المرغَّب فيه، ولا ضارًّا إلى الحد المرغَّب عنه، بل قصارى ما يرون فيه أنه نوع من الرياضة العقلية ليس أكثر، وأن فيه من الأغاليط مثل ما فيه من الصواب. وأن الأغاليط فيه لا تصل إلى الحد الذي يجعلنا ننصرف عنه ضرورة، وكذلك ما فيه من صواب لا يصل إلى المستوى الذي يجعلنا ننصرف إليه، أو نحرص عليه. ولذلك كان محصِّل الأمر عند هؤلاء أن منطق يونان لا يرتفع شأنه إلى الحدّ الذي يجعلنا نختلف حوله، أو نتدابر فيه.

ولقد وقف جِلة العلماء المسلمين موقف المعارضين الرافضين للمنطق اليوناني منذ بداياته الأولى في البيئة المسلمة، وبخاصة أهل الحديث والفقه. ولم نجد قبولًا له إلى حد التعصب إلا لدى جماعة المتفلسفة ومن تأثر بهم، وحذا حذوهم.

ولأن الناقدين منطق يونان من العلماء كثيرون، وعلى مدى التاريخ الإسلامي منذ عرف المنطق في مجتمع المسلمين؛ فلم يكن من المنتظر أن يكون ناقدوه على منهج واحد، أو طريقة متشابهة، بل كان لكل طريقته ومنهجه:

فقد كان منهم من اكتفى بنقده من وجهة نظر شرعية دون الدخول في تفاصيل جدلية عقلية. ومنهم من وجه نقوضه إلى بعض نقاط معينة في المنطق غير شاملة قضاياه، أو مستوعبة مسائله، ومنهم من أبعد النُّجعة في نقده، وأطال في بيان فساده، غير أنه اكتفى بالنقد الإجمالي. وكلهم اكتفى بالنقد الإجمالي وإن فصل ففي بعض قضايا قليلة، كأنها أمثلة وأدلة على فساده في الجملة. والكثيرون من هؤلاء وأولئك وضعوا نقودهم تلك ضمن مؤلفات في موضوعات أخرى، فلم يعن الكثيرون بوضع مؤلفات، مستقلة لنقد أو نقض منطق يونان. هذا كان شأن جمهرة الناقدين منطق يونان.

غير أن ثمة من قد تدارك هذا الذي نستطيع أن نسميه تقصيرا في نقد المنطق اليوناني، حيث عني عناية كبيرة، واهتم اهتمامًا عظيمًا بنقد المنطق نقدًا تفصيليًا شاملًا جميع قضاياه ومسائله، فلم يترك منه شاردة ولا ورادة إلا وتناولها بالنقد المفصل حسب منهج عملي تحليلي دقيق. ذلكم هو شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الذي جمع نقوده في سفر كبير أسماه : « **الرد على المنطقيين** » .

ولأن هذا السفر الكبير لابن تيمية هو أشمل وأدق ما كتب في نقد المنطق - من وجهة نظرنا-؛ فقد آثرنا أن نعتمده مرجعًا أساسًا في نقدنا منطق اليونان في شقيه أو قسميه: التصورات والتصديقات، مع ملاحظة أن اعتمادنا هذا الكتاب الجيد في بابه، الفريد في تحقيق ما هدف إليه، لا يمنعنا أن نصحب نظرتنا الخاصة، فنتصرف نوعًا من التصرف فيما ورد فيه من نقود موفقة غاية التوفيق، غير أننا قد نوجز ما نراه مسهبًا، أو نفصل ما نراه مجملًا، أو نترك ما نراه مكررًا، ولو في الهيئة وطريقة العرض بينما يكون المضمون واحدًا، أو نضيف من عندنا ما نراه مناسبًا من نقود لم يوردها شيخ الإسلام، وبخاصة تلكم النقود التي وجهها إلى المنطق اليوناني فلاسفة الغرب في العصور الحديثة حين افتتحت أمامهم مغاليق العلوم المادية. وأخذوا يقعِّدون لمناهج البحث فيها، ويُنظِّرون للوصول إلى قوانين اللَّه - تَعَالَى - التي تحكمها، وكان من ذلك ما سُمِّي بـ « المنطق الحديث ومناهج البحث » نقول إن وصول علماء الغرب إلى هذه المناهج كشفت لهم جوانب كثيرة من قصور المنطق القديم، وفقدانه الصلاحية، بل ووقوفه عائقًا أمام التقدم العلمي المادي، مما جعلهم يكيلون له النقد تلو الآخر، ويكشفون من فساده وبطلانه الشيء الكثير.

لكنا نستدرك على هذه المعلومة ، فنبين أن جمهرة نقودهم قد سبقهم إليها شيخ الإسلام وآخرون من العلماء المسلمين الذين أشاروا تصريحًا إلى جملة النقود التي أوردها الغربيون، مما يجعلنا نرجح أن يكون هؤلاء الغربيون قد اطلعوا على نتائج علمائنا - وبخاصة شيخ الإسلام - فيما وجهوه من نقود لمنطق يونان، وقد اتضح صدق كلامنا عندما قمنا بمقارنة موضوعية بين نقود المحدثين من الغربيين للمنطق اليوناني ونقود ابن تيمية - رحمه اللَّه - ، حيث انبلجت بوضوح الصلة القوية بين النوعين من النقود بحيث لم يكن بينهما من فروق سوى في الأسلوب وعرض الفكرة.

المطلب الثاني

منهج شيخ الإسلام في نقده المنطق

اعتمد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللَّه - في نقده المنطق اليوناني منهجًا دقيقًا توخى فيه أن يحيط بنقده جميع قضايا المنطق اليوناني وأهم مسائله. وقد قام منهجه في النقد على الأسس الآتية:

أولاً : اعتمد النقد التفصيلي التحليلي الشامل لكل موضوعات المنطق الهامة بحيث يأتي عليه جملة وتفصيلًا.

ثانيا : تطبيقًا للأساس السابق وتحقيقًا له نظم نقوده ووزعها على قسمي المنطق: التصورات والتصديقات دون أن يخلط بينهما. وذلك رغبة منه في الإحاطة بكل مسائل المنطق الهامة من جانب، ومن جانب آخر أراد تيسير فهم تلك النقود على القارئ، وأن يترقي القارئ معها أو بها حتى يستطيع أن يفهم نُقودَ الشيخ إياه على بصيرة ويسر.

ثالثًا : زيادة في التفصيل ، وحرصًا على التوضيح والتيسير جعل الشيخ - رحمه اللَّه- تَعَالَى - لكل من قسمي المنطق نوعين من النقود، كل نوع يرد على دعوى وضعها الشيخ على لسان المناطقة يعبر بها عن مزاعمهم حول المنطق. فتحصل من كل ذلك أربعة أنواعٍ من النقود، كل نوعٍ يرد به الشيخ على دعوى يدعيها المناطقة بلسان المقال، أو بلسان الحال.

وقد وضع الشيخ على لسان المناطقة أربع دعاوى، لكل قسم من القسمين دعوى سلبية، وأخرى إيجابية. وسمي كل دعوى من الدعاوى الأربع « مقامًا » . فتحصل من ذلك أن أصبح لدينا أربعة مقامات:

المقام الأول : مقام سلبي في نقد التصورات.

المقام الثاني : مقام إيجابي في نقد التصورات.

المقام الثالث : مقام سلبي في نقد التصديقات.

المقام الرابع : مقام إيجابي في نقد التصديقات.

ويلاحظ أن وصف المقام بالسلب أو بالإيجاب إنما هو مأخوذ من منطوق الدعوى التي وضع المقام ردًّا عليها ونقدًا لها. فإذا كان منطوق الدعوى سالبًا وصف المقام الذي وضع للرد عليها بالسلب، ومثل ذلك إذا كانت الدعوى إيجابية كان المقام الذي وضع للرد عليها مقامًا إيجابيًا.

رابعًا : نذكر هنا الدعاوى الأربع التي ذكرها شيخ الإسلام على لسان المنطقيين، مبينًا بها مزاعمهم التي زعموها لمنطقهم، ثم ردّ عليها ونقدها وبيّن بطلانها.

وهذه الدعاوى هي :

١ – قولهم : « إن التصورات غير البدهية لا تنال إلا بالحدّ » .

٢ – قولهم : « إن الحدّ يفيد العلم بالتصورات » .

٣ – قولهم : « إنه لا يعلم شيء من التصديقات غير البدهية إلا بالقياس » .

٤ – قولهم : « إن القياس يفيد العلم بالتصديقات » .

هذه هي الأربع الدعاوى التي أقام عليها ابن تيمية – رحمه اللَّه - تَعَالَى – نقوده للمنطق.

وواضح أن كل دعوى منهما سماها الشيخ « مقامًا » . وأن المقامين الأول والثاني هما في نقد التصورات، وأن المقامين الثالث والرابع هما في التصديقات.

وأن مقامي التصورات يسمى الأول منهما « مقامًا سلبيًّا » ، ويسمى الثاني « مقامًا إيجابيًّا » . وكذلك بالنسبة لمقامي التصديقات؛ فإن الأول منهما يسمى « مقامًا سلبيًّا » ، والثاني يسمى « مقامًا إيجابيًّا » .. واضح – كذلك – أن وصف المقام بأنه سلبيّ أو إيجابي إنما يرجع إلى منطوق الدعوى، فالدعوى التي تزعم استحالة تحصيل المعلومات إلا بالحد إن كانت تصورية، أو بالقياس إن كانت تصديقية، سماها ابن تيمية: دعوى سالبة. وذلك مثل الدعويين: الأولى والثالثة، والدعوى التي تثبت أو تخبر بأن المعلومة يمكن أن تحصل وتنال سواء كانت تصورية حيث تنال بالحد، أو تصديقية حيث تنال بالقياس؛ سمّاها ابن تيمية: دعوى إيجابية، وذلك مثل الدعويين: الثانية والرابعة.

يبقى هنا أن نشير إلى نكتة لطيفة تدل على ذكاء الرجل وفطنته حتى في الأمور الدقيقة التي قد لا يلتفت إليها الكثيرون - والأمر يتعلق بالطريقة التي اتبعها الشيخ - رحمه الله - في ترتيب الدعاوى أو المقامات التي ذكرها.

أما ترتيبه بين مقامي التصورات ومقامي التصديقات، وجعل ما يتصل بالتصورات أسبق؛ فذلك أمر طبعي لا يحتاج إلى نظر.

لكن الذي يلفت النظر ويحتاج إلى وقفة نتبين فيها حكمته في التنسيق، فذلك تقديمه المقام الإيجابي في كلا القسمين. وقد كان المنتظر غير ذلك. بمعنى أن يدعي المناطقة أولًا المقام الإيجابي الذي يخبر فقط أن الحدود تفيد العلم بالتصورات، ثم يترقَّون أكثر من دعواهم، فبعد أن قرروا أن العلم بالتصورات ممكن عن طريق الحد، يزداد غرورهم فيجعلون العلم بالتصورات ليس ممكنًا فقط بالحد، بل مقصورًا عليه ولا ينال إلا عن طريقه. ومثل ذلك يقال في مقامي التصديقات.

لكن شيخ الإسلام فعل غير ذلك. فقد ذكر أولًا الدعوى السالبة التي تدل على ثقة المناطقة بمنطقهم، واغترارهم به إلى حد أنهم جعلوا تحصيل أية معلومة محالًا إلا من خلال علومهم هم: الحد أو القياس. ثم ذكر شيخ الإسلام الدعوى الإيجابية بعد ذلك.

وقد قصد ابن تيمية من وراء ذلك المنهج أن يفهم القارئ أن المناطقة بدءوا واثقين ومغترين بمنطقهم إلى حد أن أحالوا الحصول على العلوم والمعارف إلا من خلال هذا المنطق وقواعده التي وضعوها من الحد أو القياس. ثم لما وجَّه ابن تيمية النقود الكاشفة لبطلان قواعدهم، وفساد علمهم، وكانت تلك النقود من الدقة والتوفيق والوضوح والإصابة إلى الحدّ الذي جعل المناطقة يقتنعون بها، ويعجزون عن الرد عليها، كانت نتيجة ذلك أن رجع المنطقيون عن دعواهم السالبة، وعن غرورهم، وتركوا دعواهم بأنه لا يمكن أن يُنال شيء من العلوم إلا عن طريق الحد في التصورات، والقياس في التصديقات. رجعوا عن ذلك، وانتقلوا إلى الدعوى الثانية الإيجابية، وهي لا تحيل الحصول على المعارف إلا من خلال منطقهم، بل تجعل ذلك ممكنًا، وقصارى ما ادعوه ثانية أن الحد يمكن أن يفيد العلم في بابه، وكذلك القياس يمكن أن يفيد العلم في بابه، مع إمكانية حصول العلوم بدونهما. وذلك تراجع واضح منهم، وإقرار بخطئهم في

دعواهم الأولى التي قرروا فيها أن المنطق هو الطريق الأوحد لتحصيل العلوم والمعارف، حيث تراجعوا عن تلك الدعوى، إلى دعوى أخرى يقرون فيها أن المنطق هو أحد طرق تحصيل العلوم والمعارف تصورية أو تصديقية، وليس هو الطريق الأوحد، بل ثمة طرق كثيرة هو واحد منها.. ورغم تراجعهم ذلك؛ فإن شيخ الإسلام لم يترك لهم هذه الدعوى الثانية، بل لَاحَقَهم بنقوده التي قضى بها على ما ادَّعوه ثانية، ولم يبق لهم من دعوييهم لا الأولى الجامحة، ولا الثانية المتواضعة.

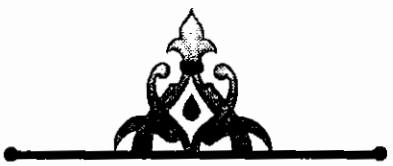

المبحث الثاني

وجوه النقد

المقام الأول في نقد التصورات وفيه الرد على دعواهم التي تقول:

« إن التصورات غير البدهية لا تنال إلا بالحد »

والرد على هذه الدعوى من وجوه :

الوجه الأول :

أن المنطقيين زعموا في هذه الدعوى أنه لا يمكن لأحد أن يَعْلم شيئًا عن أحد، ولا لأحد أن يُعْلم شيئًا لأحد إلا إذا استعملا الحدود في التعريف بالتصورات. وهذا معنى قولهم « إن التصورات غير البدهية لا تنال إلا بالحد ». وقد وضعوا قيد: « غير البدهية » لأن البدهيات لا يسأل عنها، وإذا سأل أحد عنها فلا يترتب على السؤال جواب مّا.

والمناطقة في دعواهم هذه هم المدعون. والمدعي يجب عليه ذكر الدليل على صدق دعواه . والمناطقة ادعوا دعواهم ولم يذكروا دليلًا على صدقها.

فالخصم – الذي هو نحن – له حالتان؛ **الأولى** : أن يسلم بدعوى المدعي، ويقبلها، وفي هذه الحالة تنتهي الخصومة. **والثانية**: أن يمنع الدعوى، والمنع معناه: طلب الدليل من المدعي. ونحن قد منعنا الدعوى، أي طلبنا من المدعي الذي هو المناطقة أن يأتوا بالدليل على صدق دعواهم، وحيث إنهم عجزوا عن الإتيان بالدليل، فدعواهم – إذن – ساقطة أو باطلة.

والعجب في أن يدعي المناطقة أنهم أصحاب علم هو ميزان للفكر ، وعاصم للفكر عن الخطأ؛ ثم يبدءون كلامهم بدعواهم تلك التي تخالف الحق والتي لا دليل لهم عليها.

فأي قوم مغالطون هم؟ وأي علم هو علمهم؟

ثم إن دعواهم سالبة عامة ، حيث حكموا بأنه لا يستطيع أحد من البشر ان يحصل شيئًا من العلوم أو يتصور شيئًا من المعارف، إلا عن طريق الحد؛ فكيف تحقق لهم صدق

هذه الدعوى؟ وكيف عرفوا صدق تطبيق هذه القاعدة على جميع بني آدم؟

هل عرفوا أحوال السابقين منهم في الأزمنة الماضية؟ أو خبروا أحوال اللاحقين في الأزمان القادمة؟ ليطلقوا هذا الحكم ويجعلوه شاملًا لبني البشر أجمعين!؟

وهل لديهم دليل على أن الدعوى التي ادعوها صادقة على الماضين والمستقبليين من البشر كما هي صادقة على من عرفوا من الناس - فيما يزعمون -؟

إن هذا وجه آخر يدل على فساد قولهم . وبطلان دعواهم.

الوجه الأول: الثاني

أن التعريف هو قول المعرِّف. فإذا سألنا أحد المشتغلين بعلم المنطق عن تعريف « الإنسان »، فسيقول إنه « حيوان ناطق » زاعمًا أن هذا هو حدّ الإنسان.

وحينئذ نسأله: هذا الحدّ الذي عرفت به الإنسان؛ هل عرفته بحدٍّ أم بغير حدّ؟ فإن قال: عرفته بغير حدّ، فقد سقطت دعواهم، وثبت أن أحدهم عرف الأشياء وتصورها بغير حد. وإن قال: بل عرفته بحدٍّ، انتقلنا إلى الحدّ الثاني وسألناه نفس السؤال: هذا الحد الثاني هل عرفته بحدٍّ أم بغير حدّ؟ فإما أن يقول: عرفته بغير حد فتسقط دعواهم، وإما أن يظل متمسكًا بأنه عرف تلك الحدود بحدود أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية. وهنا يلزمه التسلْسُل أو الدور في العلل والأسباب، وهما محالان. وفي كلا الحالين تبطل دعواهم، إما باعترافهم بأن بعض الحدود تعرف وتتصور بغير حد، وهذا نقيض دعواهم، وإما بالتزامهم التسلسل القبلي أو الدور في العلل والأسباب وذلك محال. فتكون دعواهم إذا صدقت لزم عنها محال، وما يلزم عنه محال هو محال.

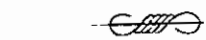

الوجه الثالث:

أن الأمم جميعهم، يستوي فيهم أهل العلم والكتابة، أو أرباب الحرف والصناعة، أو السادة والخدم، كل هؤلاء يعرفون علومهم، ويزاولون حِرَفهم وصناعاتهم، ويتصورون ما تمتلئ به بيئاتهم من علوم ومعارف، كلية وجزئية، ويأخذ بعضهم عن بعض، فالتلميذ يأخذ عن أستاذه، وطالب الحرفة يأخذ عن معلّمه، كل ذلك دون أن يشعر أحد منهم

بحاجة إلى معرفة شيء من المنطق، أو أن يعرف الكليات المنطقية خمسًا كانت أم ستًّا، ودون أن يشغل نفسه بما هو ذاتي أو عرضي، ودون أن يستعمل أحد منهم الحدود.

والمثال على ذلك ؛ الأستاذ يدرس لتلامذته، والتلامذة يأخذون علومهم دون أن يعرف أحد منهم شيئًا عن المنطق فضلًا عن استعماله الحدود.. كذلك النجار يعرف أنواع الأشجار التي يأخذ منها أخشابه، ويعرف أنواع آلاته من المِنشار والقَدُوم، والمِثقاف، ويعرف الغراء وأنواع اللواصق، وعنه يأخذ صبيانه الذين يتعلمون منه وتنتقل إليهم الصناعة من بعده، ولم يعرف أحد منهم شيئًا عن الحدود أو يستعملها.

ومثل ذلك يقال في الزارع والتاجر وجميع فئات الناس الذين لا يعرفون شيئًا عن الكليات والذاتيات والعرضيات وهذه الأمور التكلُّفية التي لا يشتغل بها إلا من خلا قلبه عن عظائم الأمور واشتغل بسَفْسَافها.

الوجه الرابع:

أن المنطقيين قد اشترطوا استعمال الحدود المنطقية في إفادة تصور الأشياء والعلم بها. وزعموا أنه بدون تلك الحدود لا يعلم الناس شيئًا. وقد وضعوا لهذه الحدود شروطًا، وأصّلوا لها أصولًا. وطالبوا الناس أن يراعوا تلك الشروط ويطبقوا هذه الأصول عند استعمال الحدود.

لكن المناطقة حين أرادوا وضع الحدود حسب الأصول التي أَصَّلوها والشروط التي اشترطوها كانوا أول الفاشلين في ذلك، ولم يستطيعوا - وهم واضعو المنطق، ومؤصلو أصوله - أن يقيموا حدًّا واحدًا مستوفيًا للشرائط والأصول التي وضعوها، فكان استعصاء ذلك عليهم - وهم أصحابه - دليلًا واضحًا على أمرين :

الأول: جهلهم وتخبطهم في علومهم، وفساد مزاعمهم عصمة فكرهم، وفساد تلك الأداة التي زعموها مؤدية إلى عصمة الفكر.

الثاني: عجزهم عن تطبيق ما فرضوه على الآخرين، وألزموهم تطبيقه، وهذا يدل على فساد تلك الشروط، وضلال ما وضعت لأجله.

والدليل على ما ذكرناه من عجزهم عن تطبيق أصولهم في الحدود، وأنهم حتى اليوم

لم يستطعوا إقامة حدٍّ صحيح على تلك الأصول، أن أشهر الحدود عندهم بإطلاق هو حدّ الإنسان الذي يعرفون فيه الإنسان بأنه: «حيوان ناطق»، هذا الحد عليه اعتراضات مشهورة، لم يستطع المناطقة التخلص منها أو الردّ عليها، فبقي التعريف الأشهر عندهم مندرجًا تحت الحدود الفاسدة. ومن أشهر الاعتراضات عليه أنه غير مانع، فهو يسمح بدخول الملائكة في التعريف، إذ يصدق عليها أنهم: «أحياء مفكرون»، إذ معنى قولهم في تعريف الإنسان: حيوان ناطق: حيّ مفكر. والملائكة كذلك أحياء مفكرون. وبذا يصبح التعريف غير مانع.. ولذلك حاول المناطقة الخروج من هذا بحيث يكون التعريف مخرجًا للملائكة قصرًا على الإنسان فأضافوا إلى تعريف الإنسان قيدًا آخر فقالوا: «الإنسان حيوان ناطق مائت»، وظنوا أن قيد «مائت» سوف يجعل التعريف مانعًا وأنه سيخرج الملائكة. ولكن هذا القيد فاسد لا يحقق مطلوبهم لأمرين:

الأول: أنه خاصة للإنسان وليس فصلًا، إذ يمكن تصور الإنسان بعيدًا عن كونه ميتًا. وذكر الخاصة في التعريف مع الفصل يجعلها غير معتبرة وكأنها غير مذكورة، ثم إن ذكر الخاصة في التعريف - إذا اعتبرناها - يجعل التعريف «رسمًا» وليس «حدًّا».

الثاني: أنه على فرض صحة التعريف وصحة القيد الذي هو: «مائت»، فإنه غير نافع في إخراج الملائكة، حيث إن الملائكة - أيضًا - يموتون عند جمهور الأمة وعلماء السنّة.

فالتعريف - إذن - يظل غير جامع.

يضاف إلى ذلك أن صعوبة شروطهم في التعريف بالحدّ جعلت الذين اتبعهم من العلماء ضلوا الطريق ولم يصلوا إلى تعريف صحيح لعلم من علومهم. فالنحاة حينما أرادوا تعريف النحو على أصول المناطقة ذكروا للاسم بضعة وعشرين تعريفًا لم يسلم لهم واحد منهم، وكذلك الأصوليون ذكروا للقياس بضعة وعشرين حدًّا لم يسلم لهم شيء منها، ومثل ذلك الأطباء والفلاسفة وغيرهم.

فالحدود عند المناطقة باطلة مستحيلة التطبيق، فلو توقف عليها تصور الناس لعلومهم ومعارفهم لاستحال ذلك، ولما استطاع أحد من الناس أن يتصور علمًا من العلوم، أو يحصل شيئًا من المعارف، لأن الحدود مستحيلة، وما ترتب على المستحيل مستحيل.

وحيث إن الناس يعرفون علومهم، ويحصلون معارفهم، فقد دل ذلك على فساد قولهم، وضلال علومهم، وزيف دعاواهم.

الوجه الخامس:

إن تصور الماهية عندهم إنما يحصل بالحد الذي يتكون من الذاتيات المشتركة والذاتيات المميزة، أي: بالجنس والفصل، وهذه الحدود بهذه الشروط هي إما صعبة التحقيق، أو مستحيلة. بل هي غالبًا مستحيلة. وذلك بسبب صعوبة التفرقة بين ما هو ذاتي وما هو عرضي، وتفرقتهم بين الذاتي والعرضي غير مسلمة لهم، وإنما كلامهم في هذا هو من باب الاصطلاح المتفق عليه بينهم، وليس من باب الواقع المتفق عليه.

وإذا كان إدراك الذاتيات صعبًا أو محالًا، فالحدود المركبة منها محالة، فما ترتب على ذلك من العلم بالأشياء بواسطة تلك الحدود محال، ويترتب على ذلك أن أحدًا من بني آدم لا يعرف شيئًا عن حقيقة ما، وحيث كان الناس جميعًا يدركون الحقائق كل في مجال تخصصه، فقد علم استغناء الناس عن الحد في معرفة علومهم، وعلم بالتالي فساد دعواهم.

الوجه السادس:

أن الحدود عندهم إنما تكون من الذاتيات التي تتركب منها المهايا، وهذه لا تكون إلا في المهايا المركبة من الجنس والفصل، ومعلوم أن هذا لا يصدق إلا على المهايا التي تقع تحت جنس، أو التي يعلوها جنس. أما المهايا غير المركبة، أي التي لا تقع تحت جنس، وذلك مثل الجواهر البسيطة ومثالها: النفس والعقل فهذه مهايا بسيطة جنسها الذي يشملها هو «الجوهر»، وهو أعلى الأجناس، وهذا يعني أن هذه المهايا التي هي جواهر بسيطة لا تنضوي مع غيرها تحت جنس، فلا يوجد لها جنس مشترك فكيف نعرفها بالحد، والحد لا بد فيه من الجنس المشترك والفصل وهذه ليس لها جنس مشترك؟

هنا يقرر المناطقة أن هذه المهايا البسيطة لا تنطبق عليها شروطهم في التعريف بالحد، ولكن يكفي أن تعرف بأي نوع آخر كالخاصة، وهي رسم وليست حدًّا وهذا يعني أن

المناطقة أقروا أن النفوس والعقول يمكن تصورها بدون الحدّ.

وقد تصورها الناس فعلًا ، فدلّ ذلك على فساد دعواهم وبطلانهم، وتقرر أن الناس يستطيعون تصور الأشياء غير البديهية بدون الحد.

الوجه السابع:

أن الأشياء التي يمكن للإنسان تصورها نوعان :

الأول: أشياء ظاهرة تقع في مجال الحواس الظاهرة في الإنسان. وتلك مثل المبصرات والمسموعات، والملموسات، والمشمومات، والمذوقات، فكل واحدة من هذه يتصورها الإنسان ويدركها بواسطة الحسّ الملائم لها، فيدرك الإنسان الشمس ويتصور القمر ، وما هو من هذا القبيل بالبصر، ويتصور الأصوات على اختلافها بحاسة السمع، ويتصور الأشياء المشمومة بحاسة الشم وهكذا جميع الأشياء المحسوسة ظاهرًا.

الثاني: أشياء باطنة مثل الجوع، والعطش، والفرح، والحزن، والحب، والكراهية، وغير ذلك، وهذه يدركها الإنسان ويتصورها عن طريق الحسّ الباطن، نعني الشعور والوجدان، أو ما يطلق عليه : الحس الباطني. وإذا كان الأمر كذلك؛ فما حاجة الإنسان إلى الحدود ليتصور بها الأشياء ؟

والخلاصة ؛ أن اللّه – تَعَالَى – قد زوَّد الإنسان بنوعين من الحس والإدراك، نوع ظاهر كالحواس الخمسة، وبها يدرك الإنسان ويتصور الأشياء الظاهرة المحسوسة ظاهرًا. ونوع باطن، وبه يدرك الإنسان ويتصور الأمور الباطنة كالغضب والرضا، والفرح والحزن، وغير ذلك، فما حاجتنا إلى المنطق وحدوده؟

الوجه الثامن :

أن المنطقيين مُقِرّون بأن الأشياء منها ما هو بدهيّ لا يحتاج إلى بحث وإعمال فكر. ومنها ما هو نظري يحتاج إلى نظر وبحث وإعمال فكر، وقد يحتاج إلى مقدمات أولية تؤدي به إلى ذلك الأمر النظري. لذلك اهتم المناطقة ببيان أن التصورات البدهية لا يسأل عنها، ولا تعرَّف. أما التي يسأل عنها وتعرَّف بالحد إنما هي التصورات غير البدهية - أي

النظرية - . ولذلك جاءت دعواهم تقول: « **إن التصورات غير البدهية لا تنال إلا بالحد** » .

وهنا يقال لهم : إن هذا القيد الذي وضعوه في دعواهم وهو : « غير البدهية » قيد غير متفق عليه، ولا هو من الأمور المنضبطة التي ينبني عليها حكم عام، أو قاعدة صحيحة. ذلكم لأن هذا القيد نسبي إضافي، فما يكون تصوره عند بعض الناس بدهيًا قد يكون عند آخرين نظريًا، وما يكون عند البعض نظريًا يكون عند آخرين بدهيًا. وقد يكون لدى زيد من الأمور المتيقنة ما هو مشكوك فيه عند عمرو. لذلك كان قيدهم باطلًا، ودعواهم غير مطردة ولا عامة، ومن ثم فهي فاسدة ساقطة.

الوجه التاسع:

أنهم اشترطوا في الحدود ذكر الفصول الذاتية، دون الخاصة اللازمة. وجعلوا ذكر الفصل الذي يسمونه جزء الماهية المميز شرطًا ليكون التعريف حدًّا، دون ما يسمونه: « العرض اللازم » أو « الخاصة » التي جعلوا ذكرها دون الفصل يجعل التعريف « رسمًا » وليس « حدًّا ».

والحق أن تفرقتهم بين ما هو فصل مميز، وما هو « لازم » أو « خاصة » تفرقة غير صحيحة، وذلك من تحكم لا يستند إلى مسوغ صحيح. فإن المميز للماهية الذي لا يفارقها، وإنما يطابقها ويلازمها في العموم والخصوص، وفي الكثرة والأفراد، هذا يمكن أن يسميه البعض « ذاتيًا مميزًا »، ويمكن أن يسمِّيه آخرون: « عرضًا لازمًا ». لأنه في الواقع لا يوجد ثمة فارق بينهما من حيث الموضوع الذي نبحثه وهو التعريف بالشيء وتمييزه عن غيره. فكل واحد من الاثنين سواء سمي « ذاتيًا مميزًا » أو « عرضيًا لازمًا » يؤدي نفس ما يؤديه الآخر بلا فرق. فسواء قلت: « الإنسان حيوان ناطق » أو قلت: « الإنسان حيوان ضاحك » فالنتيجة واحدة، والمآل واحد، وتمييز المحدود حاصل في كلا الحالين على نسبة واحدة. والزعم بأن ثمة فرقًا إنما هو تحكم باطل لا مسوِّغ له.

الوجه العاشر:

أنهم يقولون : إن الذات لا تحد حدًّا حقيقيًا - أي تامًّا - إلا بذكر صفاتها الذاتية التي تتركب وتتكون منها ماهيتها وحقيقتها، والتي لا تتصور الذات إلا بها. ولكن؛ كيف لنا أن نعرف الذاتيات التي تتركب منها ماهية مَّا إلا إذا عرفنا تلك الذات أولًا؛ لكي نعرف ممّ تتركب؟ وهذا يعني أن معرفة الذات عن طريق الحدّ المنطقي متوقفة على معرفة الذاتيات التي تتركب منها. وبينما معرفة هذه الذاتيات متوقفة - هي الأخرى - على معرفة الذات، لأنه كيف نعرف الذاتيات التي هي أجزاء حقيقية للماهية بدون أن نعرف هذه الماهية، فيتبين لنا حين نعرفها الذاتيات التي تتركب منها؟

فهذا دور قبليّ باطل. حيث توقفت معرفة الذات على معرفة أجزائها الذاتية، وتوقفت معرفة أجزائها الذاتية على معرفتها.

فمعرفة الذات ووضع حدٍّ حقيقي تام لها متوقف على معرفة الذاتيات التي تتركب منها هذه الذات لكي نبني الحد منها، ومعرفة هذه الذاتيات التي تتركب منها الذات متوقف على معرفة الذات .

فهذا دور باطل . وهذا يعني أن دعواهم إذا صدقت لأفضت إلى باطل، وأدَّت إلى محال. وما يفضي إلى الباطل هو باطل، وما يؤدي إلى محال هو محال.

الوجه الحادي عشر :

أن أنبياء اللَّه - تَعَالَى - ورسله - صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمعين - قد تلقَّوْا عن اللَّه - سبحانه - وحيه ورسالاته، ثم قاموا بإبلاغها لأقوامهم. وأقوامهم تناقلوا وحي اللَّه - تَعَالَى - جيلًا عن جيل، وكل هذه المراحل قد تمت دون استعمال الحدود المنطقية لا من الأنبياء والرسل - صلوات اللَّه عليهم - ، ولا من أقوامهم في حالتي فهمهم وتصورهم لكل ما يقول الأنبياء والرسل، ولا في حال نقلهم هذا إلى الأجيال التالية لهم. فثبت أن الناس تصوروا العلوم والمعارف دون استعمال الحدود. وهذا نقيض دعواهم، فدعواهم باطلة.

وهذا النقد يسمى « معارضة »، حيث أقمنا الدليل على نقيض دعوى المناطقة. إذ إن

المعارضة هي : « **إقامة الخصم الدليل على صدق نقيض دعوى المدّعي** ». وهذا ما فعلناه هنا.

ويمكن إبطال دعواهم في هذا الوجه « بالنقض » ، وليس بالمعارضة.

والنقض هو : « إثبات أن دعوى المدعي إن صدقت لزم عنها محال، أو أدّت إلى باطل ». وذلك كما ذكرنا في الوجه السّابق - العاشر ، ومثل ما لو قلنا في هذا الوجه: إن الأنبياء والرسل - صلوات اللّه عليهم - لم يستعملوا الحدود المنطقية مع أقوامهم في تبليغ وحي اللّه - تَعَالَى - إليهم، فلو صدقت دعوى المناطقة التي يزعمون فيها أنه لا يمكن لأحد أن يتصور شيئًا عن أحد إلا بالحدود؛ للزم عنها أن الأنبياء لم يستطيعوا إبلاغ وحي اللّه - تَعَالَى - إلى أقوامهم، وأن أقوامهم لم يفهموا عنهم شيئًا، وأن دين اللّه - تَعَالَى - لم يؤمن به أحد من البشر. وكل هذه أمور محالة باطلة. بدليل الواقع، فقد بلغ الأنبياء دين اللّه إلى أقوامهم. وفهم أقوامهم عنهم، ونحن المسلمين ندين بما جاءنا تبليغًا عن رسولنا - صلوات اللّه وسلامه عليه - .

فثبت أن اللوازم التي ترتبت على دعواهم - لو أنها صدقت - جميعها باطلة ومستحيلة، وما أدى إلى باطل فهو باطل، وما لزم عنه محال فهو محال. وهذا إبطال لدعواهم بالنقض.

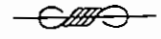

الوجه الثاني عشر :

في إبطال دعواهم : « **إن الحد يفيد العلم بالتصورات** » :

هذه دعواهم، ويمكن إبطال الدعاوى بأحد أمور ثلاثة :

١ - « **المنع** » : وهو طلب الدليل من المدعي على صدق دعواه، فإن عجز بطلت الدعوى.

٢ - « **النقض** » : وهو إبطال الدعوى لاستلزامها شيئًا من المحالات.

٣ - « **المعارضة** » : وتكون بإقامة الدليل على صدق نقيض الدعوى، لأن نقيضها إن ثبت صدقه بطلت هي تلقائيًا وبالضرورة. لأن النقيضين لا يصدقان معًا، فإن صدق أحدهما بطل الآخر.

هذه صور إبطال الدعوى. والمناطقة في هذا الوجه أرادوا أن يثبتوا أن الحدّ يفيد العلم بالتصورات، ويمنعوا طرق إبطاله أو نقده.

من هنا لجأ المناطقة إلى القول بأن الحدّ إنما هو قول مفرد، وليس مركبًا. ويقصدون بالقول المفرد: الكلام الذي لا يحمل خبرًا. وقد لجئوا إلى ذلك لأن لمفرد أو الكلام الذي لا يحمل خبرًا لا يجوز منعه، ولا نقضه، ولا معارضته. وبالتالي لا يمكن إبطاله بوجه من وجوه النقد الثلاثة المذكورة . فإذا قالوا في تعريف الإنسان: « حيوان ناطق ». كان التعريف حدًّا مفيدًا للعلم بالإنسان، ولا يمكن الاعتراض عليه، أو الادعاء بأنه غير مفيد، وبالتالي تصدق دعواهم الأصلية لتي يقولون فيها : « **إن الحد يفيد العلم بالتصورات** » .

لكنا نقول لهم : إن الحد قول مركب وليس مفردًا ، وهو قول يحمل خبرًا، ومن ثم يجوز منعه ونقضه ومعارضته. وهو قول مركب لأننا إذا سألنا: ما الإنسان؟ فأجاب المجيب: « حيوان ناطق »، فهذه العبارة ليست مفردة، بل هي خبرية تقديرها: « الإنسان حيوان ناطق » لكن حذف المبتدأ المسئول عنه وهو الإنسان، وأجيب بالخبر. وهذه الطريقة معلومة من واقع اللغة، وذلك مثل قول اللّه عز وجل : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر: ٣٨] .

فلفظ الجلالة هنا فاعل لفعل محذوف ، أي : خلقهن اللّه. ومثل ذلك قوله عز وجل:

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ .

[الكهف: ٢٢].

أي : هم ثلاثة ، هم خمسة ، هم سبعة .

نخلص من هذا إلى أن هذه العبارات ليست مفردات خالية من الخبر، بل هي جمل خبرية حذف المبتدأ فيها للعلم به، أو حذف فعلها – كذلك -- للعلم به.وكذلك الحد، إذ خبر المبتدأ فيه هو المسئول عنه. فإذا سئل : ما هو الإنسان؟ فقيل: حيوان ناطق. كانت جملة: حيوان ناطق خبرًا عن مبدأ هر الإنسان المسئول عنه.

وهكذا يتضح أن الحدود إنما هي مركبات خبرية ، وليست مفردات خالية من الخبر، ولأنها مركبات خبرية؛ فإنه يمكن نقدها وإبطالها بالأوجه الثلاثة المعروفة، حيث يجوز للخصم منع دعوى المدّعي، أو معارضتها، أو نقضها. ولذلك سبق أن اعترضنا على حدّهم الإنسان بأنه حيوان ناطق، حيث بيّنا أن هذا حدّ فاسد لكونه بالأعم، ولأنه حد بالأعم فهو غير مانع، حيث يدخل فيه الملائكة لأنه يصدق عليهم أنهم - عليهم السلام- أحياء مفكرون. كما قد بينا ذلك مفصلًا في الوجه الرابع.

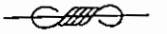

الوجه الثالث عشر :

أن الحدّ هو قول الحادّ . والحادّ إنسان غير معصوم يجوز عليه الصدق والكذب، والصواب والخطأ، فإذا لم يكن معه دليل يؤكد صدقه في خبره، فخبره خبر واحد لا يقبل، وبخاصة أن الحدّ أمر عقليّ معنويّ يصعب التيقن منه، بخلاف ما لو كان أمرًا حسيًّا يسهل التيقن منه.

وعلى سبيل التوضيح لو أننا سألنا عن حدّ الإنسان، فقال المنطقيّ: الإنسان حيوان ناطق، أصبح لديّ خبر أخبر به من ليس بمعصوم، وخبره خبر الواحد الذي يجوز عليه الكذب والخطأ، وليس معه دليل يؤكد صدقه فيما أخبر به، ومن ثم فإن خبره لا يفيد العلم، ولا يلزم أحدًا قبولُه. وهذا النقد يتجه إلى جميع حدودهم التي يحدّون بها الأشياء، فكل حدّ يضعون أو يزعمون دون دليلٍ منهم على صدقه فهو حدّ باطل، ولا يفيد العلم.

ومن ثم تكون دعواهم التي يقولون فيها: « **إن الحدود تفيد العلم بالتصورات** » دعوى باطلة.

ومن العجيب أن المناطقة يطلبون منا أن نقبل خبر الواحد في الحدود، ويشغبون على من يرفضها، ويدعوننا إلى التسليم بها زاعمين أنها تفيد العلم. بينما هم يرفضون خبر الواحد في الأمور السمعيّة الشرعية التي يكون معها من الأدلة والقرائن ما يقطع بصدقها، ويجعلها تفيد العلم اليقيني الذي لا يشغب عليه أو ينكره إلا من أضله اللّه على علم وختم على سمعه وجعل على بصره غشاوة.

وإذا كانوا يرفضون خبر الواحد في أمور ديننا مع كثرة الأدلة على صدقه، أو ليس من

حقنا أن نرفض خبر الواحد في حدودهم السّاقطة الباطلة التي قام عشرات الأدلة على بطلانها وفسادها!؟

وهكذا يتضح بطلان دعوى المناطقة صحة ما أوردوه في قسم التصورات من منطقهم، وبخاصة في قسم التعريفات التي هي المقصد من قسم التصورات، وبالأخص في الحدود التامة التي يجعلونها هي القصد الأكبر والأهم من باب التعريفات.

القسم الثاني

التصديقات

الفصل الأول

- المبحث الأول : تمهيد .
- المبحث الثاني : القضية الحملية .

المطلب الأول : تعريفها وأجزاؤها .

المطلب الثاني : أقسامها باعتبار موضوعها .

المطلب الثالث : أقسامها باعتبار العدول والتحصيل .

- المبحث الثالث : القضية الشرطية .

المطلب الأول : تعريفها وأقسامها إلى متصلة ومنفصلة .

المطلب الثاني : أجزاء القضية الشرطية .

المطلب الثالث : المتصلة وأقسامها .

المطلب الرابع : المنفصلة وأقسامها .

المبحث الأول

تمهيد

درسنا فيما سبق أن المنطق ينقسم إلى قسمين رئيسين : تصوُّر وتصديق. وعرفنا أن لكل من التصور والتصديق مبادئ ومقاصد؛ أو مقدمات ونتائج.

أما قسم التصورات ؛ فإن مقاصده تتمثل في باب التعريفات، ويلحق بها الكليات الخمس التي تقوم التعريفات عليها وتتكون منها، وما عدا ذلك من موضوعات في قسم التصورات فإنما هي مبادئ أو مقدمات ممهدة لمقاصدها أو نتائجها.

وأما قسم التصديقات ؛ فإن مقاصده أو نتائجه والهدف منه يتمثل في القياس الذي تتكون منه الأدلة وابراهين على أية دعوى. فالقياس هو المقصد الأساس من قسم التصديقات، وأما مبادؤه أو مقدماته التي تسلم إليه، وينبني عليها فهي القضايا وما يتصل بها من أحكام ؛ مثل :

أنواع القضايا ، والتناقض والعكس ، والكم والكيف، والحدود والأشكال، وما ينتج وما لا ينتج.

كل هذه مبادئ أو مقدمات لابد منها لنصل في النهاية إلى ما يهدف إليه المنطقيون من مقاصد التصديقات وهو القياس والحجة.

فالقضايا - إذن - هي المدخل إلى قسم التصديقات ، والكلام عنها مدخل طبعي للكلام عن قسم التصديقات وصولًا إلى مقصده الأهم وهو القياس.

لذلك نبدأ حديثنا - بحول اللَّه تَعَالَى - عن قسم التصديقات بالحديث عن القضايا وما يتصل بها من أحكام ، حيث قد بان لنا أن الترتيب الطبعي في دراسة التصديقات أن نبدأ بالقضايا التي هي مبادئ ومقدمات، ثم نثني بالأقيسة التي هي مقاصد وغايات.

واللَّه المستعان.

المبحث الثاني
القضية الحملية
المطلب الأول
تعريف القضية وأجزاؤها

تنقسم القضية إلى قسمين أساسين :

الأول : القضية الحملية : والتي هي محل كلامنا في هذا المبحث - بحول الله تعالى - .

الثاني : القضية الشرطية : وستكون محل حديثنا في المبحث التالي - بحول الله سبحانه - .

لذا نستعين بالله - سبحانه - ونبدأ الكلام على القضية الحملية.

أولاً : التعريف بالقضية بنوعيها :

للقضية الحملية أسماء كثيرة لدى المشتغلين بالمنطق ، ونفس هذه الأسماء تطلق على القضية الشرطية كذلك. ومن تلك الأسماء .

١ - **قضية** : وسميت بذلك ؛ لأنها تشتمل على موضوع حُكِمَ عليه بالمحمول، ففيها حكم بشيء هو المحمول، على شيء هو الموضوع، سواء كان الحكم إيجابًا أو سلبًا.

٢ - **خبر** : لأنها تشتمل على خبر ، والخبر يحتمل الصدق والكذب، ولأن أهم ما يميز القضية أنها خبر، أو تشتمل على خبر.

٣ - **مطلب** : من حيث إن السامع يطلب من المدعي بهذا الخبر إقامة الدليل عليه.

٤ - **مسألة** : من حيث كون السامع يسأل عن صدقها، أو عن دليل صدقها.

٥ - **مقدمة** : حيث إن القياس يتركب من قضيتين كل منهما تسمى مقدمة له.

٦ – **نتيجة** : من حيث كونها نتيجة للقياس، أو نتيجة تثبت بعد إقامة الدليل عليها.

٧ – **دعوى** : من حيث كونها خبرًا يدعيه قائله، وللخصم أن يُسَلِّمَ به أو يطلب الدليل عليه.

هذه أهم الأسماء التي تطلق على القضية، وليس مهمًا لدينا كثرة الأسماء إن كان المعنى واحدا، وإن كانت كثرة الأسماء تدل على أهمية المسمى وحطر مكانته – كما يقولون.

وتعرف القضية بنوعيها : الحملية والشرطية بأنها: « **قول يحتمل الصدق والكذب لذاته** » . وتوضيح هذ التعريف نذكر بعض الأمثلة :

١ – « محمد الطالب بالجامعة ».

٢ – « لقد زرتني يوم الخميس ظهرًا » .

٣ – « ذاكر دروسك ».

٤ – « ليت الشباب يعود يومًا » .

٥ – « إذا كان النهار موجودًا فالشمس طالعة » .

٦ – « علي ليس طالبًا بالجامعة » .

٧ – « محمد رسول اللّه » .

هذه سبعة أمثلة تشتمل على كلام منه ما هو قضية، ومنه ما ليس كذلك، فالمثالان: (١، ٢) ليسا من القضايا، ولا من المركب التام؛ لأن كلًّا منهما مركب ناقص لا يشتمل على فائدة يحسن السكوت عليها. والمثالان: (٣، ٤) ليسا من القضايا؛ لأن كلًّا منهما مركب إنشائي، لا يحتمل خبرًا، فالأول أمر، والثاني تمنٍّ. والمثال الخامس، والسادس قضيتان؛ لأن كلًّا منهما يشتمل على خبر يحتمل الصدق والكذب لذاته. أما المثال السابع فهو – كذلك – قضية تشتمل على خبر ، لكن لهذا المثال شأنًا في بيان القيد الموضوع في تعريف القضية، ونعني به قولهم: « لذاته » .

على ضوء ما قدمنا يمكن شرح التعريف الذي ذكرناه للقضية تفصيلًا.

« قول » جنس في التعريف يشمل الكلام المركب مطلقًا، سواء كان مركبًا ناقصًا مثل

المثال الأول والثاني، أو كان مركبًا تامًّا إنشائيًّا؛ مثل: المثال الثالث والرابع، أو قولًا خبريًّا مثل: الأمثلة الثلاثة الأخيرة.

والقول عند المناطقة أعم من أن يكون ملفوظًا به أو غير ملفوظ، بأن يكون معنى في مجال العقل فقط، فأنت إذا تلفظت بالقضايا السابقة بكلام مسموع كان هذا هو القول الملفوظ، أما إذا وردت تلك القضايا على ذهنك فقط، ودارت في نفسك ولم تتلفظ بها، بل أدَرْتها في فكرك، وفكرت في صدقها أو كذبها، والأدلة على ذلك، كل هذا في ذهنك؛ كان ذلك هو القول المعقول لدى المناطقة، وهو قول عندهم، وهو داخل في تعريف القضايا المنطقية، بل إن المناطقة يعتبرون أن الأصل في القضايا المنطقية هي القضايا المعقولة، وليست الملفوظة؛ لأن المنطق ينصب على التفكير، وأما الألفاظ فإنها - فقط - دلائل على المعقول، ولأن اللفظ دالّ على ما وراءه من معنى ذهني؛ فإن المناطقة يرون أن القضية المعقولة هي الأصل، وهي الحقيقة، وأما القضية الملفوظة فهي فرع عن الأصل، وبعضهم يراها - لذلك - قضية مجازًا، وذلك كالعلة والمعلول، أو الدال والمدلول، فالقضية العقلية مدلول عليه، واللفظية دالّ على العقلية.

فقولنا في التعريف : « قول » جنس في التعريف يتناول كل كلام سواء كان تامًّا أو ناقصًا، إنشائيًّا أو خبريًّا.

وقولنا : « يحتمل الصدق والكذب » قيد أول في التعريف، يُخْرِجُ كل الأقوال التي لا تحتمل الصدق والكذب، وحيث إن هذا القيد لا يصدق إلا على الأقوال الخبرية؛ أي التي تشتمل على خبر؛ لأنها وحدها التي تحتمل الصدق والكذب؛ فإن الأمر يئول إلى : « قول خبري يحتمل الصدق والكذب » . وبما أن العبارتين تنوب كل منهما عن الأخرى، فإن قولنا: « يحتمل الصدق والكذب » نابَ عن قولنا: « خبري » . ويخرج بهذا القيد - كما قلنا - القول غير المفيد، كما في المثال الأول والثاني، كما يخرج المركبات الإنشائية كما في المثال الثالث والرابع، ولا يدخل في هذا القيد إلا المثال الخامس والسادس والسابع، فإنها جميعها تشتمل على أخبار.

وأما قولنا في التعريف: « لذاته » : فهو قيد ثانٍ في التعريف يخرج به كل اعتبار آخر في الحكم على صدق القضية أو كذبها سوى الخبر الذي تشتمل عليه القضية فقط،

وتحديدًا لإخراج أمرين هما: « القائل، والواقع ». فالقائل مهما كان مقطوعًا بصدقه، كما لو أخبرني من لا يكذب أبدًا بأن: محمدًا قد نجح في الامتحان، فإن قوله يظل محتملًا للصدق والكذب عند المناطقة، واحتماله الصدق والكذب هنا ليس بالنظر إلى قائله، بل بالنظر إلى ذات الخبر؛ لأنه بالنظر إلى قائله صادق؛ إذ قررنا أنه لا يكذب، لكنا ننظر إلى الخبر بعيدًا عن قائله. ولذلك كان الخبر يحتمل الصدق والكذب رغم قطعنا بصدق قائله.

وكذلك يخرج بهذا القيد « لذاته » الواقع؛ فلو أن الخبر مقطوعٌ بصدقه من حيث الحق والواقع، وقد ثبت واقعًا وموضوعًا أن الخبر حق وصدق لا ريب فيه؛ فإن الخبر يظل - رغم ذلك - محتملًا للصدق والكذب من وجهة نظر المنطقيين الذين يرفضون النظر إلى أي اعتبار سوى الخبر في ذاته؛ ولذلك ذكرنا المثال السابع الذي يقول: « محمد رسول اللَّه » فهذه قضية تشتمل على خبر مقطوع بصدقه في الواقع ونفس الأمر، وليس ثمة ذرة شك في صدقه. لكن هذا القيد قد وضعه المناطقة لكي يخرجوا به مثل هذا الخبر المقطوع بصدقه واقعًا، وصدق قائله حين نادى في الناس: (إني رسول اللَّه إليكم). لكن المناطقة يضعون هذه الأخبار في إطار الاحتمال، ملاحظين في ذلك أن المنطق ليس خاصًا بالمسلمين، ولكنه عام كذلك للنصارى والملاحدة، وهؤلاء يجحدون ما يراه المسلمون حقًا لا ريب فيه. وواضعو المنطق هم اليونان الوثنيون، وقد انتشر عند الأمم ذوات الأديان المختلفة، فالذي يراه هؤلاء حقًا يراه الآخرون غير ذلك. من هنا جعل المنطقيون جميع الأخبار بلا استثناء داخلة في إطار هذه العبارة « تحتمل الصدق والكذب لذاتها » ؛ أي: بالنظر إلى ذات الخبر، وليس بالنظر إلى قائله أو واقعه.

تعريف القضية الحملية :

تعرف **القضية الحملية** بأنها : « **ما حُكِمَ فيها بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء** » . مثال ذلك: محمد ناجح، عليٌ ليس بفاهم، ففي القضية الأولى حكمنا بثبوت النجاح لمحمد، وفي الثانية حكمنا بنفي الفهم عن عليّ.

وتعرف **القضية الحملية** - كذلك - تفرقة بينها وبين الشرطية - بأنها : « **ما أطلق**

فيها الحكم بدون شرط ولا قيد ».

وتعرف - كذلك - بأنها : « **ما كان طرفاها مفردين حقيقة أو حكمًا** ».

أما إطلاق الحكم في الحملية دون شرط فذلك واضح في مثل قولنا: « الحديد معدن »، فقد أثبتنا المعدنية للحديد دون أن يدخل في القضية أداة شرط؛ مثل: « إذا ، إن لو » فهذه تدخل على الشرطية، وأما كون طرفيها مفردين حقيقة؛ فمثل: « الورد نبات ». فالموضوع مفرد، والمحمول كذلك. وأما المفردان حكمًا؛ فمثل: محمد نجح ابنه، محمد أرسله ربه. فكل من المثالين محموله مفرد؛ لأن الأول في حكم قولنا: محمد ابنه ناجح، والثاني في حكم قولنا: محمد رسول الله ﷺ .

أجزاء القضية الحملية

تتكون القضية الحملية من ثلاثة أجزاء :

الأول: الموضوع :

وقد سُمِّي موضوعًا؛ لأنه وضع ليحمل عليه المحمول، ويسمى - كذلك - : المحكوم عليه، يحكم عليه بالمحمول الذي هو الجزء الثاني من القضية. وذلك مثل قولنا: العالم حادث. فالعالم موضوع حمل عليه المحمول الذي هو حادث، كذلك حكم عليه بأنه حادث. فهو محكوم عليه.

ويطلق على الموضوع في علم المعاني: المسند إليه، وفي علم النحو: المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل. وهو متقدم حقيقة ورتبة، وإن تأخر في بعض الاستعمالات مثل « محمد » في الأمثلة الآتية : محمد ناجح - جاء محمد - ضُرِبَ محمد.

الثاني: المحمول :

وقد سمي محمولًا ؛ لأنه يحمل على الموضوع؛ أي يوصف الموضوع به، ويسمى - كذلك - المحكوم به ؛ لأنه حكم به على الموضوع، وذلك مثل: « حادث » في المثال السابق: العالم حادث. فقد حملنا الحدوث على الموضوع الذي هو « العالم »؛ أي وصفناه به. وكذلك حكمنا على الموضوع بالمحمول؛ أي حكمنا بأنه حادث. ومثل

قولنا: العالم ليس قديمًا. فقد حملنا ووصفنا العالم بأنه ليس قديمًا، وكذلك حكمنا عليه بنفي القدم أو بسلب القدم عنه.

والمحمول يسمَّى في علم المعاني : المسند ، وفي علم النحو هو : الخبر ، أو الفعل.

والمحمول متأخر عن الموضوع في الترتيب ، ولو تقدم عليه في اللفظ أحيانًا، وذلك مثل قولنا: لمحمد عليٌّ دين. فلفظة « دين » هي الموضوع، وهي في الجملة مبتدأ مؤخر. وجملة « لمحمد عليٌّ » هي المحمول، وهي الخبر. والموضوع مقدم رتبة حتى ولو وقع في الجملة متأخرًا – كما في المثال .

الثالث : النسبة :

وتسمى « **الرابطة** » وهي النسبة القائمة بين الموضوع والمحمول، أو الارتباط القائم بينهما، أو العلاقة بينهما سواء كانت إيجابًا بإثبات المحمول للموضوع، أو سلبًا بنفيه أو سلبه عنه.

وقد يعبر عن النسبة بين الموضوع والمحمول بـ « **الحكم** » ؛ أي : إدراك وقوع النسبة بينهما سلبًا أو إيجابًا.

وكما أن للموضوع لفظًا يدل عليه، وكذلك للمحمول لفظ يدل عليه؛ فإن من حق النسبة أن يكون لها لفظ يدل عليها، وهذا اللفظ قد يصرح به، وبذلك تكون القضية ثلاثية. وذلك مثل قولنا: « العلم هو نافع » .

فلفظة « هو » أداة تعبر عن النسبة ، أو هي الرابطة بين الموضوع والمحمول. وقد تحذف الدالة على النسبة اختصارًا، وللعلم بها، وهذا هو الغالب الأعم في اللغة العربية، بل إن ذكر الرابطة أو النسبة في الجملة يعتبر شذوذًا في الأسلوب.

وحركات الإعراب كافية في الدلالة عليها، لكن المشتغلين بالمنطق تأثروا باللغة اليونانية أو اللاتينية وبُنيَّاتها من لغات الغرب التي تذكر الرابطة دائمًا في كلامهم.

والرابطة أو النسبة تسمى « **أداة** » ؛ لأنها لا تستقل بنفسها بل هي متوقفة على الموضوع والمحمول. وكل ما لا يستقل بنفسه ويعتمد في معناه على غيره يسمَّى « **أداة** » .

والأداة في القضية المنطقية قد تكون على صورة الاسم ، وقد اصطلح على أنها لفظ « هو » . وتسمى أداة غير زمانية؛ مثل: العالم هو حادث، وإذا حذفت - وهو المستعمل - قيل : العالم حادث. وقد تكون الأداة على صورة الفعل، وقد اصطلح على أنها لفظ « كان » ، ويقال: إنها أداة زمانية. فالرابطة - إذن - إما على هيئة الاسم أو على هيئة الفعل، وهي إما زمانية أو غير زمانية. فالزمانية يعبر عنها بـ « كان » وغير الزمانية يعبر عنها بـ « هو » . والأداة ليست اسمًا ولا فعلًا - عند المشتغلين بالمنطق-؛ لأنها لا تستقل بنفسها، لذلك يقولون: هي على صورة الاسم، أو على صورة الفعل؛ وذلك مثل: العالم حادث، العالم ليس قديمًا. وتذكر الأداة غير الزمنية؛ فيقال العالم هو حادث، العالم ليس هو قديمًا ؛ أما الأداة الزمانية فيقال: السفر متعب، السفر غير مريح. وتذكر الأداة الزمانية فيقال: السفر كان متعبًا. السفر كان غير مريح.

أقسام القضية الحملية باعتبار موضوعها

تنقسم القضية الحملية - وكذا القضية الشرطية كما سيتضح عند الكلام عنها - بحول الله - تَعَالَى - إلى خمسة أقسام :

الأول: الشخصية ، وتسمى - كذلك - **المخصوصة** :

وقد سميت شخصية؛ لكون الحكم فيها على شخص واحد فقط، وسميت مخصوصة لكون الحكم خاصًا بذلك الشخص دون غيره، ولخصوص موضوعها وتعينه؛ وذلك مثل: محمد كاتب، عليٌ ليس أستاذًا بالجامعة.

الثاني: المهملة :

وهي التي يكون موضوعها كليًا ، والحكم فيها على الأفراد، ولكن لم يُبيَّن فيها كمية الأفراد لا كلًا ولا بعضًا، فقط ذكر الأفراد دون بيان إن كان المراد كلهم أو بعضهم. وقد سميت « **مهملة** » ؛ لأنه أهمل فيها بيان كمية الأفراد.

وذلك مثل : الطالبات مجتهدات، الطلبة أمناء مهملات، النجوم مضيئة بنفسها، الكواكب ليست مضيئة بنفسها.

الثالث : الكلية :

وهي القضية التي يكون موضوعها كليًا ، والحكم فيها على جميع الأفراد على وجه الإحاطة والشمول؛ وذلك عن طريق الأداة التي تفيد تعميم الحكم على جميع أفراد الموضوع.

وذلك مثل : كل ساكني مكة مسلمون. كل مؤمن مقر بالبعث، لا أحد من المؤمنين بمخلد في النار. فالحكم هنا شامل لجميع أفراد الموضوع، والذي أفاد ذلك تلك الأداة التي هي: « كل » في الإيجاب، و« **لا أحد** » في السلب.

الرابع : الجزئية :

وهي القضية التي يكون الموضوع فيها كليًا، لكن الحكم فيها على بعض أفراد الموضوع، وليس على جميعهم - فالحكم فيها - إذن - جزئيٌ وليس كليًا؛ لأنه على جزء من الموضوع ولذلك سميت جزئية. وذلك عن طريق الأداة التي تدل على اختصاص الحكم بالبعض، وليس الكل؛ وذلك مثل: بعض النبات ورد، بعض الأنبياء ليس رسلًا. ونلاحظ أن الذي أفاد الجزئية هنا هي: « **بعض** » في الموجبات. و« **بعض ليس** » في السالبات.

الخامس : الطبعية :

وهي ما كان الموضوع فيها كليًا ، وكان الحكم فيها ليس على أفراد هذا الكليّ، بل على حقيقته وماهيته. فالحكم في الطبعية لا ينصَبُّ على الأفراد. لكن يختص بالحقيقة والماهية وطبيعة الأفراد؛ لذلك سميت طبعية.

وذلك مثل : الإنسان نوع، الحيوان جنس، الورد نبات، الحديد معدن، العالم حادث، ليس العالم قديمًا، ليس الحيوان جمادًا.

ويلاحظ أن القضية الطبعية يختلف حولها المشتغلون بالمنطق، فالبعض يذكرها ضمن القضايا ويعتبرها، والبعض الآخر يذكرها ليس لأهميتها؛ بل تكملة للكلام على الأقسام، ثم يعتذر عن اعتبارها أو التفريع عليها محتجًا بأنها غير معتبرة في العلوم، وليست بذات فائدة، وهناك من يهمل ذكرها تمامًا ويدرج قضاياها ضمن القضية المهملة.

اتضح لنا أن القضايا المستعملة والمعتبرة عند المناطقة أربعة أقسام؛ - إذا نحن تغاضينا عن القضية الطبعية كما يفعل جمهرة المناطقة - ؛ وهذه القضايا هي :

١ - الشخصية .

٢ - المهملة .

٣ - الكلية .

٤ - الجزئية.

وهذه القضايا لكل منها حالتان : الإيجاب والسلب. فيصير لدينا ثماني حالات هي هذه الأقسام الأربعة في حالتي الإيجاب والسلب لكل منها.

لكن عند بعض الأحكام التي تعتري القضايا يحدث تداخل بين القضايا وبخاصة فيما يتصل بالكم - كما سيتضح لنا - بحول اللّه تَعَالَى عند حديثنا عن الكم - ، فتدخل بعض الأقسام تحت الأقسام الأخرى وتلحق بها. فتصير الأقسام اثنين فقط بدلًا من أربعة. وهذا التداخل لا يقع ولا يكون له أثر إلا في بعض الأحكام التي تقع للقضايا، وتحديدًا في الأحكام الآتية:

١ - التناقض .

٢ - العكس .

٣ - الموجهات.

فيما يتصل باستغراق الموضوع أو المحمول أو عدم استغراقهما، وما يتبع ذلك من أثر في نتيجة القياس.

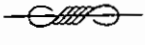

الكم والكيف في القضايا

أولاً: الكمُّ :

يراد بالكم في القضايا بصورة عامة - حمليه وشرطية - موقع أفراد الموضوع من الحكم عليها بالمحمول.

ولقد عرفنا مما مر بنا في تقسيم موضوع القضية أن بعض القضايا يكون الحكم فيها على جميع أفراد الموضوع إحاطة وشمولًا، وهذه تسمى: « **كلية** ». وأن بعض القضايا يكون الحكم فيها على بعض أفراد الموضوع دون البعض، وهذه عرفنا أنها تسمى « **جزئية** ».

وهناك القضية التي موضوعها كليّ؛ لكن لم يبين في الموضوع إن كان الحكم فيها شاملًا لجميع الأفراد، أو لبعضهم دون البعض، وهذه سميت « **مهملة** » وذلك لإهمال بيان الأفراد الواقعين تحت الحكم، هل كلهم أو بعضهم؟

وقد رأى المناطقة أن القضية المهملة تُدْرَج ضمن القضية الجزئية، وتأخذ حكمها في كل ما يتفرع على ذلك من أحكام؛ مثل: العكس والتناقض وغير ذلك. والذي جعل المناطقة يضعون المهملة ضمن الجزئية، ويعطونها أحكامها؛ أن المهملة موضوعها كليّ، ولم يذكر ما يدل على كل الموضوع أو جزئه؛ لذلك كان الحكم على الجزء متيقنًا، وعلى الكل محتملًا، والمحتمل مشكوك فيه. من هنا اعتبر المناطقة الحكم المتيقن وهو الجزء، ورفضوا الحكم المحتمل محل الشك وهو الكل؛ لذا جعلوا المهملة في حكم الجزئية.

وأخيرًا هناك القضية الشخصية أو المخصوصة : وهذه نظر المناطقة إلى موضوعها فوجدوه مستغرقًا في الحكم؛ أي: أن الحكم بالمحمول واقع على الموضوع كله، الذي هو الشخص، وشامل له؛ لذا جعلوا الشخصية في حكم الكلية انطلاقًا من أن الحكم بالمحمول واقع على جميع الموضوع وشامل له.

من هنا آل أمر القضايا - حملية وشرطية - من حيث الكم إلى نوعين اثنين:

١ - **كلية** : ويدخل فيها القضية المسورة بأداة تفيد الكل، والتي موضوعها كليّ، ويضاف إليها - كذلك - القضية الشخصية أو المخصوصة وتأخذ حكمها.

٢ - **جزئية** : ويدخل فيها القضية التي موضوعها كليّ، وصدرت بأداة تفيد الجزئية، التي تفيد أن الحكم بالمحمول واقع على بعض أفراد الموضوع.

ويضاف إليها - كذلك - القضية المهملة - كما بينا قبلًا-؛ لأن موضوعها كلي،

ولم يبين موطن الحكم فيها: هل على جميع الأفراد، أم على البعض؟ فلما كان الحكم - والحالة هذه - على البعض متيقنًا، وعلى الكل مشكوكًا فيه، اعتُبِرت حالة التيقن، ورفضت حالة الشك. فكانت ضمن القضية الجزئية. وتأخذ حكمها فيما يتفرع عليها من أحكام.

ومما يجب التنبيه إليه أن هذا التداخل بين القضايا، وإلحاق بعضها بالبعض الآخر، وتحديدًا: إلحاق المهملة بالجزئية، وإلحاق الشخصية بالكلية لا يعتبر، ولا يكون له أي أثر إلا فيما يلحق القضايا من أحكام، وتحديدًا أحكام التناقض، والعكس والموجهات فيما يتصل باستغراق الموضوع أو المحمول أو عدم ذلك، وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة فإن كل قضية من القضايا الأربعة تظل قائمة بذاتها، مستقلة عن الأخريات.

وذلك كما سبق وبينا عند الكلام على أقسام القضية.

ثانيًا : الكيف :

يُراد بالكيف لدى المناطقة حالة القضية من حيث : الإيجاب، والسلب.

فكل قضية من القضايا - حملية أو شرطية - لها الكيف الخاص بها؛ أي لها وضعها الخاص بها من حيث الإيجاب والسلب. بحيث لا توجد قضية منطقية إلا وهي إما موجبة وإما سالبة، والسلب والإيجاب هو : الكيف.

وإذا ضممنا الكم إلى الكيف فيتحصل لدينا من القضايا من حيث كمها وكيفها أربعة أنواع؛ لأن القضايا من حيث الكم: إما كلية، وإما جزئية.

ومن حيث الكيف : إما موجبة وإما سالبة.

وهذه أمثلتها:

١ - كل حديد معدن.	كلية موجبة.	ويرمز لها بـ : ك - م .
٢ - لا واحد من الإنسان بجماد.	كلية سالبة.	ويرمز لها بـ : ك - س .
٣ - بعض النبات ورد .	جزئية موجبة.	ويرمز لها : ج - م .
٤ - بعض النبات ليس وردًا .	جزئية سالبة .	ويرمز لها : ج ـ ـ

سور القضية الحملية

بينا فيما سبق أن القضية - من حيث الكم - إما أن تكون كلية ، وإما جزئية، والذي يدل على كون القضية كلية أو جزئية إنما هي أداة توضع في مقدمة القضية لتدل على أن القضية كلية أو جزئية ، فالذي يتولى بيان كلية القضية أو جزئيتها إنما هي تلك الأداة التي تدخل على القضية، وتسمَّى هذه الأداة « سورًا » وتُسمَّى القضية التي دخلت عليها هذه الأداة : « مسوَّرة » . وقد سمّى المناطقة تلك الأداة « سورًا » تشبيهًا لها بسور المدينة أو سور الحديقة الذي يحيط بها كلها، أو بعضها، وكذلك سور القضية يدخل عليها فيجعل الحكم بالمحمول ثابتًا للموضوع كله أو لبعضه في حال الإيجاب، أو يجعله مسلوبًا عنه كله أو عن بعضه في حال السلب.

ففي حال الإيجاب مثل : كل الطلاب ناجحون، بعض الطلاب ناجحون.

وفي حال السلب مثل : لا واحد من الطلاب بناجح، بعض الطلاب ليسوا ناجحين.

ويرمز للحالات الأربع : ك - م . ج - م / ك - س . ج - س .

والأدوات التي تستعمل في السور تنقسم إلى أربعة أقسام تبعًا لما قدمنا:

الأول : سور الإيجاب الكلي ، ورمزه : « ك - م » .

وهو ما يدل على أن الحكم بالمحمول ثابت لجميع أفراد الموضوع وشامل لها، ولهذا السور ألفاظ تدل عليه؛ مثل: كل، جميع، عامة، كافة، وغير ذلك من الألفاظ التي تدل على الاستغراق والشمول؛ مثل: عامة أشجار الحديقة برتقال - كافة الطلاب مجتهدون- جميع المؤمنين يشهدون للرسول بالتبليغ - كل من مات كافرًا مخلد في جهنم.

الثاني : سور الإيجاب الجزئي ، ورمزه : « ج - م » .

وهو ما يدل على أن الحكم بالمحمول ثابت لبعض أفراد الموضوع، وأدواته، أو ألفاظه الدالة عليه: بعض، معظم، جزء، غالب، كثير، وكل ما يدل على البعضية أو الجزئية؛ مثل:

بعض الأشجار تفاح - كثير من الطلاب مجتهدون - معظم الطلاب حاضرون - جزء من المسلمين عاصون - غالب الورد جميل الرائحة.

الثالث : سور السلب الكلي ، ورمزه : « ك - س ».

وهو ما يدل على سلب الحكم بالمحمول عن جميع أفراد الموضوع؛ أي نفي ثبوت المحمول لأي فرد من أفراد الموضوع، وأدواته الدالة على السلب الكلي هي:

« لا شيء - لا واحد - لا أحد - لا ديار - لا فرد - لا طالب » ، وكل نكرة في سياق النفي؛ حيث النكرة في سياق النفي تعم؛ وذلك مثل: لا شيء من الليمون بحلو - لا واحد من سكان مكة بكافر - لا أحد من الطلاب براسب - لا ديار بالمدينة يسمع له صوت - لا فرد من المسلمين بمخلد في النار - لا طالب بغائب.

الرابع : سور السلب الجزئي ، ورمزه : « ج - س » .

وهو ما يدل على سلب الحكم بالمحمول عن بعض أفراد الموضوع، وأدواته التي تدل على السلب الجزئي، هي: « ليس بعض - بعض ليس - وليس كل - ليس جميع - ليس كافة »، وكل ما يدل على سلب البعض.

وذلك مثل : ليس بعض الطلاب ناجحًا - بعض الطلاب ليس ناجحًا - ليس كل الطلاب مجتهدين - ليس جميع النبات وردًا - ليس كافة الناس مسلمين.

أقسام القضية الحملية
من حيث العدول والتحصيل

عرفنا أن القضية الحملية إما موجبة، وإما سالبة، وذلك مثل : العالم حادث، العالم ليس بقديم.

ومعنى القضية السالبة : أن أداة السلب قد سلطت على النسبة أو الرابطة فسلبت المحمول عن الموضوع؛ فإذا قيل : « العالم هو قديم »: وأردنا أن نسلب هذا الحكم بالقدم عن موضوع القضية الذي هو: العالم؛ فإننا نأتي بأداة السلب وندخلها على النسبة؛

بحيث يكون وضع الأداة في القضية قبل النسبة، وبذلك تسلبها؛ فنقول: « العالم ليس هو قديمًا »، واستعمال أداة السلب في القضية لنفي النسبة بحيث تكون الأداة قبل النسبة فتدخل عليها فتسلبها هو الوضع الطبعي في استعمال أداة السلب في القضايا؛ كما هو واضح من المثال الذي ذكرناه، بل ومن كافة الأمثلة السالبة التي مرت بنا.

لكن يحدث أحيانًا أن تُوضع أداة السلب في القضية ، ولا يراد بها رفع النسبة، بل تستعمل كجزء من الموضوع، أو جزء من المحمول، أو جزء منهما معًا؛ بحيث يكون في القضية أداتا سلب : واحدة جعلت جزءًا من الموضوع، والثانية جعلت جزءًا من المحمول؛ وبذلك تكون القضية موجبة، رغم وجود أداتي سلب بها، وهي موجبة رغم ذلك؛ لأن النسبة لم تدخل عليها أداة منهما فظلت النسبة ثابتة، أما الأداتان فإحداهما جعلت جزءًا من الموضوع والأخرى جزءًا من المحمول.

وقد اصطلح المشتغلون بالمنطق على أن أداة السلب إذا دخلت على النسبة فسلبتها، قيل إن القضية « **مُحصَّلة** » ، وقد سميت القضية محصلة؛ لأن أداة السلب فيها وجِّهت إلى النسبة بين الموضوع والمحمول فسلبتها؛ وبذلك حصَّلت أداة السلب الهدف منها، أو حققت الهدف الذي وضعت له، وهو السلب والنفي. من هنا سميت محصلة.

أما إذا وُضِعَتْ أداة السلب في القضية ولم يُرَد بها سلب النسبة؛ بمعنى أن أداة السلب لم تسلط على النسبة؛ أي لم تدخل عليها، بل جعلت جزءًا من الموضوع أو جزءًا من المحمول، أو جعلت جزءًا من الموضوع والمحمول معًا؛ فتكون هناك في القضية أداتا سلب واحدة هي جزء من الموضوع، والثانية جزء من المحمول، أما النسبة فثابتة موجبة، لم تدخل عليها أداة سلب؛ والقضية في هذه الحالات الثلاث تسمى: « **معدولة** ». وقد سميت القضية بذلك لوجود أداة السلب فيها، دون أن تسلب النسبة، والنسبة لم تسلب لأنه « عُدِل » بأداة السلب عن الهدف الذي وضعت له وهو السلب والنفي، فهي لم تَنْفِ النسبة ولم تسلبها؛ بل جعلت جزءًا من الموضوع. أو المحمول، أو كليهما. وظلت النسبة ثابتة موجبة، وما ذلك إلا لأن أداة السلب « عُدِل » بها عن وضعها الطبعي إلى وضع مختلف.

والقضية المعدولة لها ثلاث صور – كما ذكرنا – :

فقد تكون أداة السلب جزءًا من الموضوع فقط؛ وحينئذ تسمى القضية: « **معدولة الموضوع** »؛ وذلك مثل: « **اللا حي جماد** »؛ فقد جعلت أداة السلب التي هي « **لا** » جزءًا من الموضوع، وصارت هي والموضوع شيئًا واحدًا.

وقد تكون أداة السلب جزءًا من المحمول فقط؛ وحينئذ تسمى القضية: « **معدولة المحمول** »؛ وذلك مثل: « **الفرس لا ناطق** » أو : « **الحيُّ لا جماد** ».

وقد تكون أداة السلب جزءًا من الطرفين جميعًا الموضوع والمحمول؛ وحينئذ تسمى القضية « **معدولة الطرفين، أو معدولة الموضوع والمحمول** » ؛ وذلك مثل : « **اللا حي لا ناطق** » ، ومثل : « **غير الناطق غير إنسان** » أو: « **اللا ناطق لا إنسان** ».

ويمكن حصر القضايا المحصلة والمعدولة في ثمان؛ اثنتان فقط للمحصلة، وست قضايا للمعدولة.

أما المحصلة فهي إما موجبة، وإما سالبة.

١ – فالموجبة المحصلة مثل : محمد ناجح – كل إنسان ناطق – المعدن موصل للحرارة.

٢ – والسالبة المحصلة مثل : علي ليس ناجحًا – لا شيء من الإنسان بفرس – الخشب ليس موصلًا للحرارة؛ وأما المعدولات فستة أنواع. لأن القضية إما معدولة الموضوع، أو معدولة المحمول، أو معدولة الطرفين، وكل من الثلاثة إما موجبة وإما سالبة.

فهذه ست قضايا، فإذا أضيف إليها القضايا المحصلة صارت ثمانيًا وأمثلتها كالآتي:

١ – موجبة معدولة الموضوع ؛ مثل : غير الحي جماد .

٢ – سالبة معدولة الموضوع ؛ مثل : ليس غير الحي إنسانًا .

٣ – موجبة معدولة المحمول ؛ مثل : الفرس غير ناطق .

٤ – سالبة معدولة المحمول ؛ مثل : ليس الإنسان غير ناطق .

٥ - موجبة معدولة الطرفين ؛ مثل : غير الحيوان غير عاقل .

٦ - سالبة معدولة الطرفين؛ مثل : لا شيء من غير الحيوان بغير جماد.

٧ - محصلة موجبة؛ مثل : كل إنسان حيوان.

٨ - محصلة سالبة؛ مثل : ليس كل حيوان إنسانًا.

هذه جملة القضايا الحملية بنوعيها محصلة ومعدولة، وقد عرفنا أن القضية المحصلة هي التي لا تكون أداة السلب فيها جزءًا من الموضوع أو المحمول.

وهذه الأمثلة السابقة التي تبين المحصلة بأنواعها، والمعدولة بأنواعها لا إشكال فيها جميعها؛ حيث تتمايز فيما بينها تمايزًا واضحًا، سوى قضيتين اثنتين؛ حيث يمكن أن يقع اللَّبس بينهما فلا يُدْرَى إن كانت القضية موجبة أو سالبة، محصلة أو معدولة، وهاتان القضيتان هما : القضية الموجبة معدولة المحمول - رقم ٣ في الأمثلة - ، والمحصلة السالبة رقم ٨ في الأمثلة - .

وسبب اللَّبس أو الاشتباه أن القضية تشتمل على أداة سلب واقعة بين الموضوع والمحمول، مثل: « محمد ليس طالبًا » .

فهذه القضية يحتمل أن تكون أداة السلب فيها مسلطة على النسبة؛ أي واقعة قبل النسبة فتكون محصلة أي تكون القضية هكذا: « محمد ليس هو طالبًا » ، فتكون القضية: « سالبة محصلة »، ويحتمل أن تكون أداة السلب فيها جزءًا من المحمول، أي واقعة بعد النسبة، وفي هذه الحالة تكون القضية « موجبة معدولة المحمول »؛ أي تكون القضية هكذا : « محمد هو ليس طالبًا » .

وهذا اللبس والاشتباه بين القضيتين لا يقع ما دامت النسبة مذكورة في القضية؛ لأنها إن ذكرت وكانت بعد أداة السلب كانت القضية سالبة محصلة مثل: الإنسان ليس هو جمادًا. أما إذا ذكرت النسبة في القضية وكانت قبل أداة السلب؛ فالقضية موجبة معدولة المحمول، لأن أداة السلب مذكورة، بل كانت مطوية محذوفة؛ فهنا يقع اللبس المذكور؛ لأنه عند عدم ذكر النسبة يكون أمرها متروكًا للمتكلم أو السامع. فقد يقدرها البعض قبل أداة السلب، فتكون القضية موجبة معدولة المحمول، وقد يقدرها بعد أداة

السلب فتكون القضية محصلة سالبة.

لكن المناطقة فيما بينهم ، ومنعًا لهذا اللبس قد اصطلحوا على أن بعض الأدوات تكون خاصة بالعدول؛ أي بعض أدوات السلب تكون أجزاءً من الموضوع أو المحمول، وليست للسلب الحقيقي. وهذه الأدوات هي: « **لا** » و« **غير** » و« **سوى** » . وما شابهها.

وإذا ذكرت واحدة منها في القضية لم تكن للسلب بإطلاق، بل تكون جزءًا من الموضوع أو المحمول أو كليهما، وكما اصطلحوا على أن بعض الأدوات تكون للعدول، اصطلحوا كذلك على أن بعض الأدوات هي للسلب، وليست أجزاء من طرفي القضية؛ وذلك مثل: « **ليس** » و« **لا شيء** » و« **ليس كل** » وما شابهها.

الفصل الثاني

القضية الشرطية

- المبحث الأول : التعريف بالقضية الشرطية .
- المبحث الثاني : أقسام الشرطية .
- المبحث الثالث : الشرطية المتصلة وما يتعلق بها .
- المبحث الرابع : الشرطية المنفصلة وما يتصل بها .

سبق أن بينا أن القضية المنطقية تنقسم إلى قسمين :

١ – القضية الحملية :

٢ – القضية الشرطية .

- أما القضية الحملية فقد تحدثنا عنها – بفضل الله – تَعَالَى – في الفصل السابق ، وقد أوفيناها حقها – والحمد لله – .
- وأما القضية الشرطية فهي موضوع حديثنا في هذا الفصل – بحول الله سبحانه .

المبحث الأول
تعريف القضية الشرطية

عرفنا - فيما سبق - أن القضية الحملية : هي ما كان طرفاها الأساسان مفردين حقيقة مثل: « محمد ناجح » ، أو مفردين حكمًا؛ مثل : « فاطمة المجتهدة في دروسها طالبة بكلية الدعوة » ؛ فكل من الموضوع والمحمول في القضية الحملية مفردٌ حقيقة مثل: « محمد » و« ناجح ». أو حكمًا مثل : « فاطمة المجتهدة في دروسها » و« طالبة بكلية الدعوة » .

أما القضية الشرطية فهي : « **ما كان طرفاها قضيتين حمليتين** » . فهي لا تتركب من طرفين مفردين مثل الحملية؛ بل كل طرف من طرفيها هو قضية حملية قائمة بذاتها، وقدْ تمَّ الربط بين القضيتين ، أو الطرفين بأداة الشرط التي هي: « **إذا، إن، لو** » في القضية الشرطية المتصلة، أو « **إمَّا، أو** » في القضية الشرطية المنفصلة، وبهذا الربط الذي يتم بتلك الأدوات تتحول القضيتان الحمليتان اللَّتان هما طرفا الشرطية إلى قضية واحدة؛ هي: الشرطية المتصلة، أو الشرطية المنفصلة - كما سيأتي بيانه عند الكلام على قسميها - بحول اللَّه - تَعَالَى .

ويتضح التعريف المذكور من خلال المثالين الآتيين :

المثال الأول : « **إذا كانت الشمس طالعة فالجو دافئ** » .

المثال الثاني : « **العدد إما شفع وإما وتر** » .

فالمثال الأول كان في أصله قضيتان هما : « **الشمس طالعة** » و« **الجو دافئ** »، وكل قضية منهما كانت حملية تشتمل على خبر يحتمل الصدق والكذب لذاته، وكان يحسن السكوت عليها. لكن لما دخل حرف الشرط « **إذا** » على القضية الأولى أفقدها استقلاليتها، فلم تعد تفيد شيئًا يحسن السكوت عليه، وصار المستمع ينتظر بقيَّة الكلام؛ ماذا يحدث إذا كانت الشمس طالعة؟ وهنا يأتي الجزء الثاني أو الطرف الثاني الذي هو

القضية الثانية لتكمل به القضية الشرطية وتتمّ به الفائدة، وهذا مثال للشرطية المتصلة.

وأما المثال الثاني؛ فهو - أيضًا - مركب من طرفين كل منهما قضية حملية كانت قائمة بذاتها، وهاتان القضيتان هما: « **العدد شفع** » و« **العدد وتر** » ، لكن لما دخلت عليهما أداة الشرط التي تفيد الفصل والتَّعانُد بين القضيتين، وهي « **إمَّا** » أفقدتهما استقلاليتهما وربطت بينهما بحيث لا يتم الكلام ولا تحصل الفائدة إلَّا بهما معًا، فلو قلت: « العدد إما شفع » فالكلام يظل ناقصًا حتى تأتي بالجزء الثاني فتقول: « **وإما وتر** » .

وهذا المثال للقضية الشرطية المنفصلة.

المبحث الثاني
أقسام القضية الشرطية

تنقسم القضية الشرطية إلى قسمين :

١ - القضية الشرطية المتصلة . ٢ - القضية الشرطية المنفصلة .

وسنتناول كلًّا منهما بالشرح والتوضيح - بحول اللَّه - تَعَالَى - ، ونبدأ بالشرطية المتصلة.

أولاً: تعريف الشرطية المتصلة :

تعرف الشرطية المتصلة بأنها : « **ما حُكِمَ فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى** ». وتعرف - أيضًا - بأنها : « **ما حُكِمَ فيها بثبوت نسبة التالي أو نفيها على تقدير ثبوت المقدم** » .

وقد سميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها، وكانت متصلة لوجود الاتصال بين طرفيها؛ وذلك بسبب ربط أداة الشرط بينهما.

ثانيا : أجزاء القضية الشرطية :

بينا فيما سبق أجزاء القضية الحملية ، وأنها تتركب من موضوع ومحمول ونسبة تربط بينهما، فهي ثلاثية الأجزاء.

ومثل ذلك يقال في القضية الشرطية، غير أن طرفي القضية الشرطية يسمى الأول منهما: « **مقدَّمًا** »، ويسمى الثاني: « **تاليًا** » ؛ فهي - إذن - تتركب من ثلاثة أجزاء :

١ - **المقدَّم** : وهو القضية الحملية الأولى التي تمثل الجزء الأول من الشرطية.

٢ - **التالي** : وهو القضية الحملية الثانية التي تمثل الجزء الثاني من لشرطية.

٣ - **النسبة** : التي تربط بين المقدم والتالي؛ فتثبت نسبة التالي للمقدم حال الإيجاب، أو تنفي تلك النسبة بينهما حال السلب.

وهذه الأجزاء التي تتركب منها القضية الشرطية المتصلة تتركب منها - كذلك - الشرطية المنفصلة. فالقضيتان متماثلتان من حيث الأجزاء، أما الفروق بينهما فسيأتي الحديث عنها - بحول الله - تَعَالَى - عند الحديث عن الشرطية المنفصلة.

ثالثًا : أقسام الشرطية من حيث الحكم على المقدم :

تنقسم القضية الشرطية عامة - متصلة ومنفصلة - من حيث الحكم على المقدم إلى أربعة أقسام، وهي نفس الأقسام التي سبق وأن ذكرنا للقضية الحملية.

تلكم الأقسام هي :

١ - المخصوصة أو الشخصية : ٢ - الكلية :

٣ - الجزئية : ٤ - المهملة :

غير أن ثمة فارقًا هامًّا بين النوعين - الحملية والشرطية - ، وهذا الفارق يتمثل في أن الحكم على الحملية يكون على أفراد الموضوع كلًّا أو جزءًا، محصورين أو مهملين.

أما في القضية الشرطية بنوعيها - المتصلة والمنفصلة - فالحكم على المقدم لا يتعلق بأفراده، وإنما يتعلق بما يتصل بالمقدم من زمان أو مكان أو حال:

فإن كان الحكم على المقدم مقيدًا بزمن معيّن، أو مكان محدد، أو حال مخصوصة؛ كانت القضية « شخصية أو مخصوصة »؛ وذلك مثل : « **إن جئتني غدًا أكرمتك** » ، أو : « **إن حضرت إليّ بمكتبي لقيتك** » ، أو : « **إن أزعجتني حال نومي أغضبتني** » .

فهذه الأمثلة الثلاثة قضايا شرطية متصلة مخصوصة، أو شخصية؛ لأن كلًّا منها قيَّد الحكم على المقدم بزمن معين - كما في المثال الأول - ، ومكان محدد - كما في المثال الثاني - ، وبحال مخصوصة - كما في المثال الثالث.

أما إن كان الحكم على المقدم في أحوال وأوضاع كثيرة، لكن لم ينصَّ على كلِّها أو بعضها؛ فهذه هي الشرطية المهملة؛ وذلك مثل : « **إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود** » .

وأما إن كان الحكم على المقدم في أحوال وأوضاع كثيرة، وقد نص عليها جميعًا؛

فهذه هي القضية الشرطية الكلية؛ وذلك مثل: « **كلّما اجتهدت في دروسك كنت من الناجحين** » .

وأما إن كان الحكم على المقدم مرتبطًا بأحوال وأوضاع كثيرة، وقد نصّ على بعضها؛ فهذه هي الشرطية الجزئية؛ مثل: « **قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الجو حارًّا** » .

ويلاحظ أن القضية الشرطية قد تكون مُسوَّرة وذلك في الكلية والجزئية، وقد تكون غير مسوَّرة، وذلك في الشخصية والمهملة.

سور القضية الشرطية بقسميها :

للقضية الشرطية - متصلة ومنفصلة - ألفاظ تستعمل سورًا لهذه القضايا: كلية وجزئية، موجبة وسالبة. وهذه الألفاظ هي:

١ - سور القضية الكلية الموجبة المتصلة:

« **كلّما - مهما - متى - حيثما - دائمًا** » .

٢ - سور القضية الكلية الموجبة المنفصلة : « **دائمًا** » .

٣ - سور القضية الكلية السالبة المتصلة : « **ليس أَلبتةَ** » .

٤ - سور القضية الكلية السالبة المنفصلة : « **ليس أَلبتةَ** » .

٥ - سور القضية الموجبة الجزئية المتصلة : « **قد يكون** » .

٦ - سور القضية الموجبة الجزئية المنفصلة : « **قد يكون** » .

٧ - سور القضية السالبة الجزئية المتصلة : « **قد لا يكون - ليس كلّما** » .

٨ - سور القضية السالبة الجزئية المنفصلة : « **قد لا يكون - ليس دائمًا** » .

توضيح أقسام القضية الشرطية بقسميها بالأمثلة :

١ - المخصوصة أو الشخصية :

- المتصلة المخصوصة الموجبة مثل : إن زرتني غدًا أكرمتك.
- المتصلة المخصوصة السالبة مثل : ليس إن زرتني اليوم أكرمتك .

- المنفصلة المخصوصة الموجبة مثل : السماء الآن إما صافية أو غائمة.
- المنفصلة المخصوصة السالبة مثل : ليس إما أن يكون الأستاذ غدًا في الجامعة أو في البيت.

٢- الكلية :

المتصلة الكلية الموجبة مثل : كلما كان الطالب مجتهدًا كان ناجحًا .

المتصلة الكلية السالبة مثل : ليس ألبتة إذا كان الطالب مهملًا كان ناجحًا .

المنفصلة الكلية الموجبة مثل : دائمًا إما أن يكون الطالب مجتهدًا أو يكون راسبًا.

المنفصلة الكلية السالبة مثل: ليس ألبتة إما أن يكون الطالب مصريًا أو سعوديًا.

٣ - الجزئية :

المتصلة الجزئية الموجبة مثل : قد يكون إذا كان الجو حارًا كانت الشمس ساطعة.

المتصلة الجزئية السالبة مثل : قد لا يكون إذا كان الجو ليلًا كان باردًا.

المنفصلة الجزئية الموجبة مثل: قد لا يكون إما أن يكون الحيوان قردًا أو دبًا.

المنفصلة الجزئية السالبة مثل : قد لا يكون إما أن يكون الأستاذ مصريًا أو سعوديًا.

٤ - المهملة :

المتصلة المهملة الموجبة مثل : إن كان النهار موجودًا فالشمس طالعة.

المتصلة المهملة السالبة مثل : ليس إن كان الليل موجودًا فالشمس طالعة.

المنفصلة المهملة الموجبة مثل : إما أن يكون الشيء ساكنًا أو متحركًا.

المنفصلة المهملة السالبة مثل : ليس إما أن يكون الورد أحمر أو أبيض.

هذه أمثلة الشرطية بقسميها - المتصلة والمنفصلة - يتضح من خلالها أقسام الشرطية من حيث الحكم على المقدم.

رابعًا : أقسام الشرطية المتصلة من حيث صلة المقدم بالتالي :

تنقسم القضية الشرطية المتصلة من حيث العلاقة بين المقدم والتالي إلى قسمين :

١ - الشرطية المتصلة اللزومية.

٢ - الشرطية المتصلة الاتفاقية.

أما الشرطية المتصلة اللزومية فتعرف بأنها : « **ما كان الحكم فيها بالاتصال بين طرفيها أو بسلب الاتصال لعلاقة توجب ذلك** » .

وتعرف اللزومية - كذلك - بأنها : « **التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى لعلاقة توجب ذلك** » .

والعلاقة المذكورة في التعريفين هي : السبب الذي من أجله يستلزم المقدم التالي، أو العلة التي من أجلها قمت الرابطة بين المقدم والتالي.

وهذه العلاقة بين لمقدم والتالي إنما تكون لازمة في حالتي :

١ -- العلية .

٢ - التضايف .

• **أما الشرطية المتصلة اللزومية التي علاقة المقدم بالتالي فيها قائمة على العلِّية؛ فثلاثة أقسام :**

الأول : أن يكون المقدَّم علة في لتالي. مثل: « **إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود** ». فإن المقدم الذي هو طلوع الشمس علة في التالي الذي هو وجود النهار.

الثاني : أن يكون المقدَّم معلولًا للتالي، أو التالي علة في المقدم، وهو عكس القسم الأول. وذلك مثل ما إذا عكسنا الترتيب في المثال السابق فقلنا: « **إذا كان النهار موجودًا فالشمس طالعة** »، فالتالي هنا علة في المقدم. ومثل ما لو قلنا: « **إذا كان الطلاب ناجحين فالأستاذ جيِّد في مادته** » فإن جودة الأستاذ في علمه وأدائه علة في نجاح الطلاب.

الثالث : أن يكون كل من المقدم والتالي معلولًا لعلة ثالثة، فليس المقدم علة في التالي، ولا التالي علة في المقدم. ولكن الاثنين معلولان لعلة أخرى، أو لأمر ثالث. وذلك مثل: « **إذا كان النهار موجودًا فالعالم مضيء** » . فإن المقدم - النهار موجود - ، والتالي - العالم مضيء - كلاهما معلولان لعلة أخرى هي: طلوع الشمس؛ حيث طلوع الشمس هو السبب أو العلة في وجود النهار وضياء العالم.

هذه هي الأقسام الثلاثة التي تقوم فيها العلاقة بين المقدم والتالي على العلِّيَّة.

أما علاقة التضايف التي تربط بين المقدم والتالي في الشرطية اللزومية؛ فأن يكون كل من المقدم والتالي مضافًا إلى الآخر ومنسوبًا إليه؛ وذلك مثل الأبوة والبنوة، والأستاذية والتلمذة؛ مثل: « **إن كان محمود بن عليٍّ فعليٌّ أبوه** »، أو « **إن كان زيد أستاذًا لمحمد فمحمد تلميذه** » أو « **إذا كان عليٌّ خادمًا لزيد فزيد سيِّده** »، وهكذا بين كل اثنين ينتسب كل منهما إلى الآخر بواحدة من نسب التضايف.

هذه أقسام الشرطية المتصلة اللزومية؛ أي التي تقوم العلاقة فيها بين المقدم والتالي على جهة اللزوم بحيث يستلزم كل منهما الآخر على جهة العلية أو التضايف.

أما الشرطية المتصلة الاتفاقية فتعرّف بأنها: « **التي يكون الحكم فيها بالاتصال بين المقدم والتالي أو بسلبه لا لعلاقة توجب ذلك، بل لمجرد الاتفاق العارض** » ؛ وذلك مثل: « **إذا كان محمد طالبًا بالجامعة فعليٌّ أستاذ بها** »، ومثل : « **إن كان عليٌّ طالبًا سعوديًّا فزيد طالب سعوديٌّ** ».

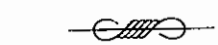

القضية الشرطية المنفصلة

أولاً: تعريفها :

القضية الشرطية المنفصلة تعرف بأنها : « ما حُكِمَ فيها بالتنافي والعناد بين طرفيها إن كانت موجبة، وبنفيه؛ أي بعدم التنافي بينهما إن كانت سالبة ».

وذلك مثل : « **هذا العدد إما زوج أو فرد** »، و« **ليس أَلبتةَ إما أن يكون هذا وردًا أو أحمرَ** ».

ففي المثال الأول نجد قضية شرطية منفصلة موجبة، وقد حُكِمَ فيها بالتعاند والتنافي بين طرفيها - المقدم والتالي - ، ومعنى العناد والتنافي عدم اجتماع الطرفين، فلا يجتمعان، وكذلك لا يرتفعان. هذا في حالة الإيجاب، أما في حالة السلب لقضية تنفي هذا العناد بحيث لا يكون ثمة تنافٍ بين الطرفين؛ وذلك كما في المثال الثاني حيث

يمكن الجمع بين كون الشيء وردًا وكونه أحمرَ، بأن يكون « **وردًا أحمر** » .

فالقضايا الشرطية – متصلة ومنفصلة – المعتبر فيها إنما هي حالة الإيجاب، ومن ثم سميت المتصلة بذلك؛ لأنها تصل بين طرفيها حالة الإيجاب، وإن كانت تفصل بينهما حالة السلب، لكن حالة السلب غير معتبرة؛ لذلك سميت متصلة اعتبارًا بحالة الإيجاب.

كذلكم القضية الشرطية المنفصلة، سميت منفصلة؛ لأنها تفصل بين طرفيها على هيئة التنافي والعناد حالة الإيجاب، وتنفي ذلك حالة السلب؛ أي تنفي الفصل والتنافي بينهما. لكن – كما قلنا – إن الاعتبار هو بحالة الإيجاب فقط؛ لذلك سميت المنفصلة بهذا الاعتبار.

ثانيا : أقسامها من حيث العلاقة بين طرفيها جمعا وخُلوًا :

تنقسم القضية المنفصلة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المنفصلة الحقيقية :

وتسمى « **مانعة الجمع والخلو** » . « وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا وكذبًا، أو بنفيه، أي بنفي التنافي » . وهي تتركب من الشيء ونقيضه، أو من الشيء والمساوي لنقيضه. وذلك مثل : « **العدد إما زوج أو لا زوج** »؛ فهذا المثال تكونت القضية به من الشيء « زوج »، ومن نقيضه « لا زوج ». وقد تتركب من الشيء والمساوي للنقيض؛ مثل : « **العدد إما زوج أو فرد** »؛ فالفرد هو المساوي ، أو الممثل لنقيض الزوج؛ فكأنك قلت: لا زوج. وفي هذين المثالين نرى أن الشرطية المنفصلة الحقيقية هي ما حُكِمَ فيها بالتنافي والعناد بين طرفيها صدقًا وكذبًا في حال الإيجاب؛ بحيث لا يجتمع طرفاها ولا يرتفعان. فإن صدق أ حد طرفيها ارتفع الآخر؛ فلا يجمعان معًا ولا يرتفعان معًا؛ وذلك أمر طبعي ما دام طرفاها مكونين من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه، ومن البدهيِّ أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

ومثالها سالبة : « **ليس ألبتةَ إما أن يكون هذا العدد زوجًا أو منقسمًا إلى متساويين** »، ومثل: « **ليس ألبتة إما أن يكون هذا الرجل شاعرًا أو مصريًا** »؛ فإننا نلاحظ في المنفصلة الحقيقية السالبة أنها نفت العناد، ومنعت التنافي بين جزئي القضية؛ فأمكن اجتماعهما؛ إذ

لا منافاة ولا عناد بين أن يكون العدد زوجًا وينقسم إلى قسمين متساويين؛ ولا بين أن يكون الرجل شاعرًا ومصريًّا في آن.

الثاني : مانعة الجمع فقط :

وهي « **التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا فقط أو بنفيه؛ أي بنفي التنافي** »، والمراد بالصدق هنا الجمع بين الطرفين، كما أن المراد بالكذب رفعهما معًا، فهذه يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا فقط، بمعنى أنهما لا يجتمعان، ولكن قد يرتفعان، وذلك إنما يحدث إذا تركبت القضية من الشيء والأخص من نقيضه - وهو الضدُّ أو ما يساويه - ، وذلك مثل : « **إما أن يكون الشيء أبيض أو أسود** »، ومثل : « **هذا الشبح إما أن يكون إنسانًا أو بعيرًا** »؛ ففي هذين المثالين الشرطية المنفصلة فيهما تمنع الجمع؛ أي يمتنع اجتماع طرفيها » فلا يمكن أن يكون الشيء أبيض وأسود معًا. وكذلك لا يمكن أن يكون الشبح إنسانًا وبعيرًا. لكنها لا تمنع الخلوَّ من الطرفين؛ أي لا يمنع رفعهما، وذلك بأن يكون الشيء أحمر فلا هو أبيض ولا أسود، وكذلك يمكن أن يكون الشبح حصانًا فلا هو إنسان ولا بعير؛ ولذلك سميت المنفصلة في هذا القسم « **مانعة الجمع فقط** »؛ أي لا تمنع الخلوَّ، وقد نبهنا أن هذا إنما يكون في حالة إيجاب القضية، أما في حالة السلب؛ فإن الأمر يختلف؛ حيث تكون القضية غير مانعة للجمع؛ أي يمكن الجمع بين طرفيها على عكس الموجبة، مثل: « **ليس ألبتة إما أن يكون الإنسان مصريًّا أو شاعرًا** » ؛ فهذه ليست مانعة جمع؛ لجواز أن يكون الإنسان مصريًّا وشاعرًا معًا؛ حيث لا منافاة ولا معاندة بين الأمرين.

الثالث : مانعة الخلو فقط :

وهي عكس مانعة الجمع، وتُعرَّف بأنها : « **التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبًا فقط، أو بنفيه؛ أي بنفي التنافي** »، ومثالها موجبة: « **إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق** »، أو « **إما أن يكون هذا العدد زوجًا أو لا ينقسم بمتساويين** ». وهذه مانعة الخلو؛ بمعنى أن طرفيها لا يرتفعان أبدًا، ويمكن أن يجتمعا .

ويتضح هذا من أن ارتفاع الطرف الأول : « **في البحر** » ليس في البحر، وارتفاع الطرف الثاني « **لا يغرق** » يغرق، وارتفاع الطرفين سيكون: « **ليس في البحر ويغرق** »،

وهذا مستحيل؛ لأن مرادنا بالطرف الأول: « **في البحر** » سائر المائعات في أية هيئة، فتشمل البئر والعين، وتشمل الماء وكل مائع؛ كأننا قلنا: « **إما أن يكون زيد في مائع أو لا يغرق** »، وارتفاع الطرفين يكون: « **إنه ليس في مائع ويغرق** » وهذا محال، فارتفاع الطرفين - إذن - ، أو خلو القضية من الطرفين محال. ولذلك سميت « **مانعة خلو** ».

أما مثالها سالبة : « **ليس أَلبتةَ إما أن يكون هذا الشيء غير أبيض أو غير أسود** ». فإنه يمكن هنا رفع الطرفين؛ أي خلو القضية من الطرفين. بأن يكون الشيء « **أحمرَ** » مثلًا. فهنا يكون غير أبيض، وغير أسود. فتخلو القضية من الطرفين، فلا تكون « **مانعة خلو** »، وهذا في السلب. وهذا معنى قولنا في تعريف القضية « **أو بنفيه** » أي بنفي التنافي؛ أي سلب التنافي بين طرفيها كذبًا.

هذه أقسام القضية الشرطية المنفصلة، ويبقى تكملة لموضوعها أن ننبه إلى:

* **ملاحظات توضيحية حول الشرطية المنفصلة تتناول بعض المصطلحات الخاصة بها:**

١ - ورد في تعريف أقسام القضية المنفصلة لفظتا : الصدق والكذب، فيقال: صدقًا وكذبًا، أو صدقًا فقط، أو كذبًا فقط. والمراد بالصدق: اجتماع الطرفين، والمراد بالكذب: ارتفاع الطرفين.

فعندما نقول في تعريف المنفصلة الحقيقية أو مانعة الجمع والخلو هي : « **ما يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا وكذبًا** » نقصد: التنافي والعناد بين طرفيها اجتماعًا وارتفاعًا؛ أي لا يصدقان بمعنى لا يجتمعان، ولا يكذبان بمعنى لا يرتفعان.

وكذلك إذا قلنا في القسم الثاني من المنفصلة أي مانعة الجمع إنها: « ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا فقط »؛ أي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها اجتماعًا فقط. فطرفاها لا يجتمعان. ولكن قد يرتفعان.

ومثل هذا يقال في القسم الثالث من المنفصلة وهو: مانعة الخلو؛ حيث ورد في تعريفها: «ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبًا فقط؛ أي حكم فيها بأن طرفيها لا يرتفعان، وقد يجتمعان. كالأمثلة التي ذكرناها عند شرحنا للقضية.

٢ - تعريفاتنا للقضايا بجميع أقسامها إنما تصدق تمامًا في حال كون القضايا موجبة؛ أما في حالة ما تكون القضايا سالبة؛ فهذا يعني سلب التعريف ، أو عكس ما ذكرناه في التعريف؛ ولذلك يذكر دائمًا في التعريفات عبارة: « **أو بنفيه** »؛ أي بنفي مّا ذكرناه في التعريف من العناد أو التنافي، وهذا يعني أن التعريف إنما يصدق حال كون القضية موجبة، وينتفي صدق التعريف حال كون القضية سالبة، لأن السلب جاء ليسلب التعريف المذكور.

٣ - القضية الشرطية المنفصلة الحقيقية مانعة الجمع والخلو يتركب طرفاها - المقدم والتالي - من الشيء ونقيضه ، أو من الشيء والمساوي لنقيضه، والنقيض لشيء ما هو ذكر الشيء نفسه مسبوقًا بأداة النفي، أما معانده فهو المساوي لنقيضه. مثل « **الحركة** » نقيضها: « **لا حركة** »، والمساوي لنقيضها هو: « **السُكون** ».

٤ - الشرطية مانعة الجمع تتركب من الشيء والأخص من نقيضه؛ مثل: « **هذا الشيء إما أن يكون حِصانًا أو حِمارًا** »، فالحمار بالنسبة للحصان ليس نقيضًا، ولا مساويًا للنقيض، وإنما هو أخص من النقيض؛ لأن نقيض الحصان جميع الحيوانات التي لا يصدق عليها حصان، والحمار واحد منها وليس جميعها، فهو بعض المساوي للنقيض، فهو أخص.

٥ - الشرطية المنفصلة مانعة الخلو عكس مانعة الجمع؛ حيث تتركب من الشيء والأعم من نقيضه؛ مثل: « **هذا الشيء إما غير أبيض أو غير أسود** »؛ فإن نقيض « **غير الأبيض** » « **أبيض** »، أما « **غير الأسود** » فليس الأبيض فقط هو نقيض غير الأبيض، بل يشمل الأصفر والأحمر والألوان كلها عدا الأبيض، ومنها الأبيض، فهو أعم من النقض؛ لأنه يشمله.

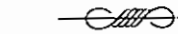

ثالثا : أقسامها من حيث العلاقة بين طرفيها لزومًا أو اتفاقًا:

وتنقسم الشرطية المنفصلة بأقسامها الثلاثة إلى قسمين باعتبار آخر.

الأول: العنادية:

وهي ما كان العناد والتنافي بين طرفيها لذات الطرفين، لا لشيء آخر.

وذلك يشمل الأقسام الثلاثة التي ذكرناها؛ وهي: الحقيقية، ومانعة الجمع، ومانعة الخلو؛ فهذه كلها تدخل ضمن هذا القسم؛ حيث إن العناد بين الطرفين في القضية هو لذات الطرفين؛ إذ العلاقة القائمة بين طرفي القضية في الأقسام الثلاثة منحصرة في الشيء ونقيضه، أو المساوي لنقيضه، وذلك في الحقيقية، أو الشيء والأخص من نقيضه كما في مانعة الجمع، أو الشيء والأعم من نقيضه كما في مانعة الخلو، ففي هذه الأنواع جميعها يقوم العناد بين الطرفين على الشيء ونقيضه؛ أي أن العلاقة عقلية. يحكم فيها العقل باستحالة الجمع والخلو معًا، أو الجمع فقط ، أو الخلو فقط، والعلاقة التي يقوم الحكم فيها على العقل علاقة ذاتية.

فإذا قلنا : « **هذا الجسم إما حيٌّ أو لا حيٌّ** »، أو « **هذا الجسم إما حيوان أو جماد** » فهذه علاقة يحيل فيها العقل جمع الأمرين أو رفعهما، فهي علاقة عقية ذاتية.

وكذلك إذا قلنا « **هذا الشيء إما أسود أو أبيض** » أحال العقل لجمع بينهما، وأجاز رفعهما معًا بأن يكون الشيء أزرق. فهذه – أيضًا – علاقة ذاتية؛ لأن الحكم فيها عقلي.

وكذلك إذا ما قلنا : « **هذا الشيء إما غير أبيض أو غير أسود** » أحال العقل خلو القضية من الاثنين ، بل لابد من ثبوت واحد منهما – ضرورة – ، وهذه علاقة ذاتية؛ لأن الحكم فيها عقلي.

الثاني: الاتفاقية:

وهي ما كان العناد فيها لا لذات الطرفين، ولكن لمجرد الاتفاق العارض.

وذلك مثل : « **إما أن يكون هذا الإنسان أبيض أو مجعَّد الشعر** »، أو « **إما أن يكون هذا الرجل أمريكيًا أو داعيًا للسلام** ؛ فالعناد بين الأمرين هنا إنما هو للاتفاق العارض، وليس عنادًا يرجع إلى ذات الطرفين. لجواز أن يكون الإنسان أبيض وذا شعر جعْد، وأن يكون أمريكيًا ويدعو إلى السلام.

الفصل الثالث

الاستدلال

- المبحث الأول : تمهيد : تعريف الاستدلال - أنواعه.
- المبحث الثاني : التناقض .
- المبحث الثالث : العكس .
- المبحث الرابع : التقابل بين القضايا .

المبحث الأول
تمهيد

الاستدلال بمعناه العام هو الغاية القصوى من علم المنطق، وهو الهدف الأساس الذي يتوخاه المناطقة من علمهم، وكل ما عدا مباحث الاستدلال وطرقه من مسائل ومباحث إنما هي مقدمات للاستدلال وتمهيدات له، فالاستدلال بأنواعه وطرقه هو الغاية والهدف من علم المنطق؛ ولذلك جاء الاستدلال في نهاية مسائل المنطق ومباحثه، فقد سبقه وتقدم عليه قسم التصورات كاملًا بما فيه من مسائل كثيرة. كما سبقه وتقدم عليه جمهرة مباحث قسم التصديقات من القضايا بأنواعها وأحكامها، ثم جاءت مباحث الاستدلال متوجة كل تلك المسائل والمقدمات باعتبارها الهدف منها والنتيجة المرجوة من ورائها .

ومما ينبغي بيانه في هذا التمهيد تعريف الاستدلال وذكر أنواعه .

أولاً: تعريف الاستدلال :

يعرف الاستدلال بمعناه العام بأنه « **استنتاج قضية مجهولة من قضية أو عدة قضايا معلومة** »، أو هو « **التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بواسطة حكم تصديقي معلوم** » .

والمراد باستنتاج قضية مجهولة ؛ أي معرفة حكمها والتوصل إليه عن طريق قضية أخرى معلومة، أو عدد من القضايا؛ بحيث تصير القضية معلومة بعد أن كانت مجهولة. وإنما صارت معلومة عن طريق الاستدلال بتلك القضية أو القضايا المعلومة. والمراد بالجمع في « قضية أو قضايا » ما فوق الواحد، فقد يكون الاستدلال عن طريق قضية، أو قضيتين، أو ثلاث قضايا. فالمراد بالجمع في « قضايا » ما فوق الواحد - كما ذكرنا - ليشمل الاستدلال بقضيتين.

ثانيا : أنواع الاستدلال :

الاستدلال ينقسم إلى نوعين كما هو واضح من التعريف.

* **النوع الأول : استدلال مباشر :**

والمراد به « **الاستدلال بصدق قضية على صدق قضية أخرى** » أو العكس؛ أي « الاستدلال على كذب قضية بصدق قضية أخرى ». ويمكن جمع التعريفين في تعريف واحد يقول: الاستدلال المباشر هو: « **الاستدلال على صدق قضية أو كذبها بصدق قضية أخرى أو كذبها** ». وهذا يعني أن لدينا قضية نريد أن نستدل على صدقها أو كذبها من خلال قضية أخرى معلوم لنا صدقها أو كذبها.

ومثال ذلك إذا أردنا أن نستدل على صدق القضية القائلة: « كل إنسان حيوان »؛ فإن الاستدلال على صدقها يستلزم صدق عكسها الذي يقول: « بعض الحيوان إنسان »، ويستلزم كذب نقيضها الذي يقول: « بعض الإنسان ليس بحيوان » ؛ لأن هذه القضية نقيض الأولى.

والنقيضان لا يصدقان ولا يكذبان، فإذا كانت الأولى « كل إنسان حيوان » صادقة كان نقيضها كاذبًا. وبذلك يتضح الموضوع. حيث استدْلَلْنا على صدق: « كل إنسان حيوان » بصدق عكسها: « بعض الحيوان إنسان » وبكذب نقيضها: « بعض الإنسان ليس بحيوان ».

والاستدلال المباشر يعتبر أبسط أنواع الاستدلال لأنه يعتمد على قضية واحدة، أو مقدمة واحدة. بخلاف الاستدلال غير المباشر الذي يعتمد على قضيتين أو أكثر.

والاستدلال المباشر يقوم على التقابل بين القضايا ومنه التناقض، والعكس؛ ولذلك سيكون هذا التقابل وأهمه التناقض والعكس موضوعنا - بحول اللَّه - تَعَالَى - .

* **النوع الثاني : استدلال غير مباشر .**

وهو : « **الاستدلال على صدق قضية أو كذبها من خلال صدق عدد من القضايا** »، أو هو : « **الاستدلال بصدق عدد من القضايا على صدق أو كذب قضية أخرى** ».

وقد جعل غير مباشر؛ لأنه يحتاج فيه إلى أكثر من قضية، بخلاف الاستدلال المباشر

الذي لا يحتاج فيه إلا إلى قضية واحدة.

والاستدلال غير المباشر يقوم على : القياس، والاستقراء، والتمثيل؛ ولذلك ستكون هذه الثلاثة محور دراستنا في هذا الموضوع -- بحول اللَّه - تَعَالَى .

ومثال الاستدلال غير المباشر إذا ما أردنا أن نستدل على أن الحديد موصل للحرارة. فسنقيم قياسًا من قضيتين هكذا: « الحديد معدن، وكل معدن موصل للحرارة. ينتج: الحديد موصل للحرارة ».

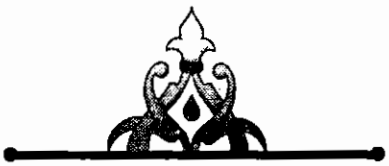

المبحث الثاني
التناقض

أولاً: فائدته:

للتناقض فائدة كبيرة لدى المناطقة؛ وذلك في إثبات ما يريدون إثباته، ونفي ما يريدون نفيه. وقد سبق وبينا أن التناقض هو أحد أمرين يقوم عليهما الاستدلال المباشر؛ أي: أننا نستعمل التناقض في الاستدلال على صدق القضايا أو كذبها؛ فإذا أراد المنطقيُّ إثبات أن «العالم حادث» وعجز عن إقامة الدليل على صدق هذه القضية؛ فإنه يلجأ إلى نقيض هذه القضية وهو: «العالم ليس حادثًا»، ثم يثبت كذب هذا النقيض، وإذا ثبت كذب النقيض ثبت صدق الدعوى التي هي «العالم حادث»، لأن النقيضين لا يصدقان معًا ولا يكذبان معًا.

وهذا والاستدلال المباشر، وكثيرًا ما يلجأ علماء الكلام إلى هذا المنهج، حيث يبطلون دعوى الخصم عن طريق إثبات صدق نقيضها، أو يثبتون صدق دعواهم في الاستدلال على صفات اللَّه - تَعَالَى - وأسمائه بإبطال نقائضها.

ثانيًا: تعريفه.

يعرف التناقض بأنه: «**اختلاف قضيتين في الكيف بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى**»؛ وذلك مثل: «محمد ناجح»، «محمد ليس ناجحًا».

والمراد بالكيف: الإيجاب والسلب.

شرح التعريف:

«**اختلاف**» جنس في التعريف تشمل جميع الاختلافات.

وكلمة «**قضيتين**» تخرج الاختلاف الواقع بين ما ليس بقضيتين أيًّا كان شأنه؛ مثل الاختلاف بين مفردين مثل: «**محمد، لا محمد**»، والاختلاف الواقع بين مفرد وقضية مثل: «**محمد**»، «**محمد فاهم**». والاختلاف بين المركبات الإنشائية، والمركبات غير التامة، كل هذه الأنواع من الاختلافات تخرج بهذا القيد، ولا يبقى معنا إلا الاختلاف بين قضيتين.

وكلمة « **بالكيف** » قيد يخرج به كل اختلاف لا يكون بالإيجاب و السلب؛ مثل الاختلاف بين قضيتين بالكلية والجزئية مثل : « **كل الطلاب حاضرون** »، « **بعض الطلاب حاضرون** ».

وكلمة « **لذاته** » قيد آخر في التعريف، يبين أن الاختلاف بين القضيتين لابد أن يكون لذات الاختلاف المذكور، وليس لشيء آخر؛ وذلك مثل الاختلاف الواقع بين كل قضيتين محمولهما أعم من الموضوع؛ مثل: « **كل ذهب معدن** »، « **لا شيء من الذهب بمعدن** »؛ فإن صدق الأولى وكذب الثانية ليس من باب التناقض؛ لأن اختلافهما ليس لذات الاختلاف، بل لأن المحمول فيهما أعم من الموضوع. فالاختلاف لخصوص المادة في القضيتين؛ ولأنه لو كان الاختلاف بينهما تناقضًا لاطّرد ذلك في كل كليتين مختلفتين بالإيجاب والسلب، وليس الأمر كذلك. فقد تكذب الكليتان مع وجود شروط التناقض الأخرى، مثل: « **كل حيوان إنسان** »، « **لا شيء من الحيوان بإنسان** »، فهاتان كاذبتان، وقد تصدق الجزئيتان معًا؛ مثل : « بعض الحيوان إنسان »، « بعض الحيوان ليس بإنسان » فهاتان صادقتان معًا مع اختلاف المثالين في الكيف.

ثالثًا : شروط التناقض :

اتضح لنا مما سبق أنه لكي يتم التناقض بين قضيتين لا بد من توافر شروط فيهما وهي:

الشرط الأول : لابد من اختلاف القضيتين من حيث الكيف؛ بحيث تكون إحداهما موجبة، والأخرى سالبة؛ مثل: « محمد مجتهد » « محمد ليس مجتهدًا » و« كل الطلاب حاضرون » ، « بعض الطلاب ليسوا حاضرين ».

الشرط الثاني: اختلاف القضيتين في الكم، ما عدا الشخصية، فيكون الاختلاف فيها في الكيف فقط. مع ملاحظة أن المهملة في حكم الجزئية، فتعامل معاملتها وتعتبر في جميع الأحكام جزئية.

فهذا الشرط -- أي الاختلاف في الكمّ - يشمل الكلية، والجزئية، والمهملة.

وإذن فالقضايا الثلاثة : الكلية، والجزئية، والمهملة يشترط فيها الاختلاف بين القضيتين في الكيف والكم، أما الشخصية فيشترط فيها الاختلاف في الكيف فقط.

الشرط الثالث : اتحاد القضيتين في الأمور الثمانية الآتية :

١ – في الموضوع : فإذا اختلفت القضيتان في الموضوع فلا تناقض بينهما. فليس هناك تناقض بين : « **علي قائم** »، « **زيد ليس بقائم** »؛ لاختلافهما في الموضوع.

٢ – في المحمول : فإذا اختلفت القضيتان في المحمول فلا تناقض بينهما، فليس ثمة تناقض بين : « **عليّ نائم** »، « **علي ليس بناجح** » لاختلافهما في المحمول.

٣ – في الزمان : فإذا اختلفت القضيتان في الزمان فليس بينهما تناقض؛ وذلك مثل: « **محمد مسافر** » أي غدًا، « **محمد ليس مسافرًا** » أي اليوم؛ وذلك لاختلافهما في الزمان.

٤ – في المكان : فإذا اختلفتا في المكان فليس بينهما تناقض . فليس ثمة تناقض بين : « **زيد يعمل** » أي في البيت ، « **زيد لا يعمل** » أي في الجامعة.

٥ – في الإضافة : فإذا اختلفتا في الإضافة فلا تناقض بينهما. مثل: « **محمد تلميذ** » أي لعليّ، « **محمد ليس تلميذًا** » أي لمحمود. وكذلك : « **زيد أب** » أي لبكر، « **زيد ليس أبًا** » أي لمحمد.

٦ – في القوة والفعل : فإذا اختلفت القضيتان، فكانت إحداهما بالقوة، وكانت الأخرى بالفعل. فليس هناك تناقض بين : « **علي نائم** » أي بالقوة، « **علي ليس بنائم** » أي بالفعل؛ وذلك لاختلاف القضيتين من حيث القوة والفعل.

٧ – في الجزء والكل : فإذا اختلفا في ذلك فلا تناقض. فليس ثمة تناقض بين: « **هذا الحصان أسود** » أي جزؤه « **هذا الحصان ليس أسود** » أي كله.

٨ – الشرط : فإذا اختلفت القضيتان في الشرط؛ بحيث كانت إحداهما بشرط كذا، والأخرى بشرط مختلف فلا تناقض بينهما. مثل: « **عليٌّ أهل للنجاح** » أي بشرط كونه مجتهدًا. « **عليٌّ ليس أهلًا للنجاح** »؛ أي بشرط كونه مهملًا.

هذه هي الأمور الثمانية التي اشترط المناطقة اتحاد القضيتين فيها حتى يصح وقوع التناقض بينهما.

رابعًا : أحكام القضايا من حيث التناقض :

تختلف أحكام القضايا من حيث التناقض على التفصيل الآتي :

١ - إذا كانت القضية شخصية؛ أي مخصوصة، فإن التناقض بين القضية ونقيضها يتحقق بتغيير الكيف فقط. فإذا قلنا: «علي حاضر»، فيكون نقيضها: «علي ليس بحاضر» وإذا كانت القضية : «علي ليس حاضرًا»، فإن نقيضها: «عليّ حاضر».

ومثال الشرطية : «إن جئتني اليوم أكرمتك».

نقيضها : «ليس إن جئتني اليوم أكرمتك».

٢ - إذا كانت القضية كلية أو جزئية أو مهملة، فلابد أن تختلف مع نقيضها في الكيف والكم معًا مع ملاحظة أن المهملة حكمها حكم الجزئية.

٣ - فالكلية الموجبة نقيضها جزئية سالبة؛ **مثل** : «كل الطلاب سعوديون».

نقيضها: «بعض الطلاب ليسوا سعوديين».

والشرطية مثالها : «كلما كانت الشمس طالعة كان الجو حارًا».

نقيضها سالبة جزئية : «ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الجو حارًا».

ومثال الشرطية المنفصلة: «دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا».

نقيضها : «ليس دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا».

٤ - إذا كانت القضية «سالبة كلية» كان **نقيضها** «موجبة جزئية».

مثال الحملية : «لا واحدة من الطالبات بناجحة» **نقيضها** : «بعض الطالبات ناجحات».

مثال الشرطية المتصلة : «ليس ألبتة إذا كان العالم مضيئًا كانت الشمس غائبة».

نقيضها : «قد يكون إذا كان العالم مضيئًا كانت الشمس غائبة».

مثال الشرطية المنفصلة : «ليس ألبتة إما أن يكون العدد زوجًا أو منقسمًا إلى متساويين». **نقيضها**: «قد يكون إما أن يكون العدد زوجًا أو منقسمًا إلى متساويين».

٥ - إذا كانت القضية جزئية موجبة، يكون نقيضها «كلية سالبة».

مثال الحملية : «بعض المعدن ذهب»، نقيضها: «لا شيء من المعدن بذهب».

مثال الشرطية المتصلة : « قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الجو حارًا ».

نقيضها: « ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الجو حارًا ».

مثال الشرطية المنفصلة : « قد يكون إما أن تكون الفاكهة تفاحًا أو برتقالًا ».

نقيضها : « ليس ألبتة إما أن تكون الفاكهة تفاحًا أو برتقالًا ».

٦ – إذا كانت القضية سالبة جزئية – كان نقيضها موجبة كلية.

مثال الحملية : « بعض الطلاب ليسوا ناجحين » نقيضها : « كل الطلاب ناجحون ».

الشرطية المتصلة : « قد لا يكون إذا كان هذا ذهبًا كان معدنًا »، نقيضها: « كلما كان هذا ذهبًا كان معدنًا ».

الشرطية المنفصلة: « ليس دائمًا إما أن يكون الحصان أسود أو أبيض ».

نقيضها: « دائمًا إما أن يكون الحصان أسود أو أبيض ».

٧ – المهملة الموجبة، نقيضها سالبة كلية؛ لأن حكمها حكم الجزئية الموجبة.

مثال الحملية : « بعض الطلاب حاضرون ».

نقيضها : « لا أحد من الطلاب حاضر ».

الشرطية المتصلة : « إذا كان هذا برتقالًا كان فاكهة ».

نقيضها : « ليس ألبتة إذا كان هذا برتقالًا كان فاكهة ».

الشرطية المنفصلة : « إما أن يكون الشجر تفاحًا أو برتقالًا » .

نقيضها : « ليس ألبتة إما أن يكون الشجر تفاحًا أو برتقالًا ».

٨ – المهملة السالبة ، يكون نقيضها كلية موجبة ؛ لأنها في حكم الجزئية.

مثال الحملية : « الطلاب ليسوا مجتهدين » .

نقيضها : « كل الطلاب مجتهدون ».

الشرطية المتصلة : « إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا ».

نقيضها : « ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا ».

الشرطية المنفصلة : « ليس إما أن يكون الورد أحمر أو أبيض ».

نقيضها موجبة كلية : « دائمًا إما أن يكون الورد أحمر أو أبيض ».

المبحث الثالث

العكس

أولاً: أنواعه:

العكس نوع من أنواع الاستدلال المباشر - كما ذكرنا سابقًا.

والعكس ثلاثة أنواع:

١ - العكس المستوي.

٢ - عكس النقيض الموافق.

٣ - عكس النقيض المخالف.

وسنقصر حديثنا - بحول الله سبحانه - على النوع الأول الذي هو: العكس المستوي؛ وذلك لكونه أكثر استعمالًا وشيوعًا، وأعم فائدة، كما أنه أيسر استعمالًا وتطبيقًا من النوعين الآخرين، مع ملاحظة أننا سنشير - بحوله - سبحانه - إلى النوعين الآخرين إشارة مفيدة وموضحة، وقد تكون إشارتنا إلى هذين النوعين إشارة موجزة لكنها مفيدة[1].

ثانيًا: فائدته:

يدور المنطق حول الاستدلال باعتباره هدفًا وغاية للمنطق والمشتغلين به؛ فالاستدلال هو غاية المنطق وهدفه - كما بينا سابقًا -، والعكس نوع من أنواع الاستدلال؛ بل هو أفضل وأيسر نوعي الاستدلال، فإذا كان المنطق يشتمل على استدلال مباشر، واستدلال غير مباشر، وكان الاستدلال المباشر أيسر تناولًا، وأقرب فائدة؛ فإن العكس نوع من نوعي الاستدلال المباشر. والنوع الآخر هو التناقض الذي مرّ بنا الكلام عنه آنفًا.

---

(١) وقد آثرنا الإيجاز في هذين النوعين نظرًا إلى أن العكس المستوي هو الأساس، والأكثر استعمالًا والأيسر تناولًا، والأعم شيوعًا. أما هذان النوعان فأقل استعمالًا، كما أنه لا يلجأ إليهما إلا فئات قليلة من الأكثر اختصاصًا والأدق فكرًا؛ لذلك ولأن العكس المستوي أيسر وأكثر شيوعًا واستعمالًا كان اهتمامنا به أكثر.

من هنا تتضح مكانة «العكس» من المنطق، ومنزلته لدى المناطقة، كما تتضح الحاجة إليه، والضرورة الداعية إلى دراسته.

ومثالًا على ذلك ؛ فإن المناطقة يستدلّون بصدق القضية على صدق عكسها. ذلكم أن العكس لازم للقضية، وصدق الملزوم يدل على صدق اللازم، فإذا كان القضية صادقة كان لازمها صادقًا، كما أنهم يستدلون - كذلك - بكذب العكس على كذب القضية المنعكسة، وهكذا يتضح أن «العكس» موضوع هام من موضوعات المنطق يستحق الدراسة والاهتمام.

ثالثًا : تعريفه :

العكس في اللغة : مطلق التبديل.

العكس في الاصطلاح : هو : «تبديل طرفي القضية ذات الترتيب الطبعي بحيث يُجْعَلُ الجزء الأول ثانيًا، والجزء الثاني أولًا مع بقاء الكيف والصدق على جهة اللزوم».

مثال ذلك في الحملية : «كل ذهب معدن».

عكسها : «بعض المعدن ذهب».

ومثاله في الشرطية المتصلة : «كلما كان الطالب مجتهدًا كان ناجحًا».

عكسها : «قد يكون إذا كان الطالب ناجحًا كان مجتهدًا».

ومثل : «كلما كان هذا تفاحًا كان فاكهة».

وعكسها : «قد يكون إذا كان هذا فاكهة كان تفاحًا».

شرح التعريف :

«**تبديل طرفي القضية**» ، أي : جعل الأول من القضية ثانيًا، والثاني أولًا، سواء كانت القضية حملية؛ حيث يجعل الموضوع محمولًا، والمحمول موضوعًا، أو كانت شرطية متصلة؛ حيث يجعل المقدَّم فيها تاليًا، والتالي مقدمًا، كما هو واضح من الأمثلة المتقدمة.

«**ذات الترتيب الطبعي**» ؛ اي : أن كلًّا من جزأي القضية له وضعه الطبعي في تركيبها؛ لو أنه تغير لتغير المعنى، والترتيب الطبعي إنما يكون في القضية الحملية،

والقضية الشرطية المتصلة، أما القضية الشرطية المنفصلة فليس فيها ترتيب طبعي؛ لأن كلًا من طرفيها يصلح مقدمًا أو تاليًا، فيمكن أن نجعل المقدم تاليًا والعكس دون أن يخل ذلك بالمعنى، أو يترتب عليه خلل.

وهذا يعني أن القضية الشرطية المنفصلة خرجت من العكس بذلك القيد من التعريف فلا تنعكس.

«**مع بقاء الصدق والكيف**»؛ أي : أن القضية إن كانت صادقة وجب أن يكون عكسها صادقًا؛ لأن العكس لازم للقضية، وصدق الملزوم - الذي هو القضية - يستلزم صدق اللازم - الذي هو العكس.

ولم يرد في التعريف : مع بقاء الصدق والكذب؛ لأن كذب الملزوم لا يستلزم صدق اللازم؛ لجواز كون اللازم أعم، وكذب الأخص لا يلزم منه كذب الأعم؛ مثل: «كل مصري يقود الطائرة» قضية كاذبة، وعكسها : «بعض من يقود الطائرة مصري» قضية صادقة.

وكذلك يجب بقاء «**الكيف**»؛ أي : أن القضية إن كانت موجبة وجب أن يكون عكسها موجبًا، وإن كانت سالبة وجب أن يكون عكسها - كذلك - سالبًا.

«**على جهة اللزوم**»؛ أي : أن صدق العكس يجب أن يكون مطردًا ودائمًا مع صدق الأصل، وليس مجرد الاتفاق، فيصدق أحيانًا ويكذب أحيانًا، كما يحدث في بعض القضايا؛ مثل: «كل إنسان ناطق» فإنها تصدق لو عكسناها كلية فقلنا: «كل ناطق إنسان»، وإنما صدقت لتساوي المحمول بالموضوع فكأنهما شيء واحد؛ لكنها تكذب في مثل: «كل ورد نبات» إذا عكسناها كلية - أيضًا - ، فقلنا : «كل نبات ورد» فالعكس كاذب مع صدق الأصل، وذلك لكون المحمول أعم من الموضوع؛ ولذلك كانت الكلية الموجبة تنعكس جزئية موجبة ليطّرد الصدق في العكس.

رابعًا : حال القضايا مع العكس :

عرفنا أن العكس لا يدخل من القضايا إلا على الحملية والشرطية المتصلة، ولا يدخل العكس على الشرطية المنفصلة؛ لأنها ليست بذات ترتيب طبعي.

والقضايا التي يدخلها العكس ليست على حال واحدة، ولكن لكل منها حكمه الخاص مع العكس.

وأحكام القضايا مع العكس كالتالي :

١ – الكلية الموجبة حملية وشرطية متصلة؛ تنعكس إلى « جزئية موجبة ».

مثال الحملية : « كل حديد معدن » **عكسها جزئية موجبة:** « بعض المعدن حديد ».

مثال الشرطية المتصلة : « كلما كان هذا عصفورًا كان طائرًا » **تنعكس إلى:** « قد يكون إذا كان هذا طائرًا كان عصفورًا ».

٢ – الجزئية الموجبة، تنعكس كنفسها « جزئية موجبة » حملية ومتصلة.

مثال الحملية : « بعض النبات ورد » **تنعكس إلى :** « بعض الورد نبات ».

ومثال الشرطية المتصلة: « قد يكون إذا كان هذا طالبًا كان مجتهدًا ».

تنعكس إلى : « قد يكون إذا كان هذا مجتهدًا كان طالبًا ».

٣ – المهملة الموجبة ، حملية وشرطية متصلة :

قد عرفنا قبلًا أن المهملة تعامل معاملة الجزئية، فإذا كانت موجبة عوملت معاملة الجزئية الموجبة، فانعكست جزئية موجبة.

مثال الحملية : « البرتقال فاكهة » ، **تنعكس إلى :** « بعض الفاكهة برتقال ».

مثال المتصلة : « إذا كان هذا تفاحًا كان فاكهة » ، **تنعكس إلى :** « قد يكون إذا كان هذا فاكهة كان تفاحًا ».

٤ – الشخصية الموجبة لها حالتان تبعًا لمحمولها:

أ – فإن كان محمولها كليًّا، عوملت معاملة القضية الكلية الموجبة، تنعكس: موجبة جزئية، مثل: « محمد مجتهد » فتنعكس إلى: « بعض المجتهدين محمد »، ومثل: « زيد طالب علم » فتنعكس موجبة جزئية: « بعض طلاب العلم زيد ».

ب – أما إذا كان محمولها جزئيًّا شخصيًّا انعكست كنفسها شخصية موجبة؛ مثل : « هذا محمد » تنعكس « محمد هذا ».

ومثال الشرطية المتصلة : « إن جئتني اليوم أكرمتك »، **تنعكس موجبة جزئية مثل:**

« قد يكون إكرامي إياك إن جئتني اليوم ».

هذا حكم العكس في الموجبات، سواء كانت القضايا حملية أو شرطية متصلة، ويتضح مما قدّمنا أن جميع القضايا الموجبة: كلية، وجزئية، ومهملة، وشخصية، إن كان محمول الشخصية كليًا، هذه جميعها تنعكس إلى موجبة جزئية، لا يشذ عن هذه القاعدة سوى الشخصية الموجبة إن كان محمولها جزئيًا شخصيًا؛ فإنها تنعكس كنفسها.

أما حكم القضية السالبة فيختلف عن حكم الموجبة؛ فإذا كانت الموجبة تنعكس جميعها - كما قدمنا- ؛ فإن القضايا السالبة منها ما ينعكس وما لا ينعكس.

وحكمها تفصيلًا كما يلي :

١ - الكلية السالبة تنعكس كنفسها كلية سالبة ، سواء كانت حملية أو شرطية متصلة.

مثال الحملية : « لا شيء من النبات بجماد »، **تنعكس سالبة كلية** « لا شيء من الجماد بنبات ».

ومثال الشرطية المتصلة: « ليس ألبتة إن كان هذا مسلمًا كان شارب خمر ».

تنعكس كنفسها : « ليس ألبتة إن كان هذا شارب خمر كان مسلمًا ».

٢ - السالبة الشخصية لها حالتان :

أ - إن كان محمولها عامًا كليًا انعكست سالبة كلية؛ أي أنها تعامل معاملة الكلية السالبة.

مثل : « علي ليس بفاهم » **تنعكس:** « لا أحد من الفاهمين بعليٍّ ».

ب - وإن كان محمولها جزئيًا انعكست كنفسها.

مثل : « علي ليس بمحمد » **تنعكس إلى :** « محمد ليس عليًا ».

٣ - السالبة الجزئية لا تنعكس .

٤ - المهملة السالبة لا تنعكس ؛ لأنها تعامل معاملة الجزئية.

عكس النقيض

بيَّنا فيما سبق العكس المنطقي، وفصلنا القول فيه ، كما بينا أن هناك نوعين آخرين من العكس هما : ١ – عكس النقيض الموافق . ٢ – عكس النقيض المخالف .

وقد وعدنا أن نشير إلى كل منهما إشارة موجزة ، لكنها موضَّحة ومعرَّفة.

أولاً : عكس النقيض الموافق :

تعريفه : يعرف عكس النقيض الموافق بأنه : « تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف »، ويعني هذا أننا بدل أن نضع الموضوع محمولًا، والمحمول موضوعًا، كما في العكس المستوي، نضع نقيض الموضوع محمولًا، ونقيض المحمول موضوعًا، مع بقاء الصدق والكيف؛ وذلك مثل: « كل حديد معدن » فإن عكسه الموافق: « كل ما ليس بمعدن ليس حديدًا »، ومثل: « لا شيء من الخشب بذهب » فإن عكسه الموافق: « ليس بعض ما ليس بذهب ليس خشبًا »، وهكذا.

ثانيًا : عكس النقيض المخالف :

تعريفه : يعرف عكس النقيض المخالف بأنه : « تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني، والطرف الثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف ».

مثل : « كل برتقال فاكهة » فإن **عكسه المخالف**: « لا شيء مما ليس بفاكهة برتقال ».

ومثل : « لا أحد من المصريين أمريكي » ، عكسها المخالف: « بعض من ليس بأمريكي مصري ».

وقد لاحظنا من الأمثلة أن الأحكام في هذين النوعين تختلف عنها في العكس المستوي.

وأحكام القضايا مع هذين النوعين من العكس: أن نعطيهما عكس الأحكام في العكس المستوي.

المبحث الرابع
التقابل بين القضايا

أولاً : أهميته :

التقابل بين القضايا من موضوعات المنطق الهامة التي بها يتحقق الهدف منه، وهو الاستدلال وإقامة الحجة على ما يراد إثباته أو نفيه؛ حيث إن التقابل بين القضايا هو رأس الاستدلال المباشر، كما سبق أن بينا ذلك عند حديثنا عن أنواع الاستدلال.

وإذا كان هدف المنطقيين من علمهم هذا هو الاستدلال على القضايا وإقامة الحجة والدليل على الدعوى إما لإثباتها أو إبطالها، وإذا كان الاستدلال نوعين: مباشر وغير مباشر، وإذا كان المباشر أفضل النوعين وأقربهما تناولاً، ثم إذا كان التقابل بين القضايا هو رأس الاستدلال المباشر؛ نقول: إذا كان كل ذلك كذلك فقد اتضحت لنا منزلة هذا الموضوع: التقابل بين القضايا، وبَانَتْ لنا أهميته ومكانته من علم المنطق.

وينبغي لنا أن نوضح - ونحن بصدد الكلام عن هذا الموضوع - أن ثمة موضوعات تدخل تحته، وتتفرع عنه، وإن من هذه الموضوعات ما هو غاية في الأهمية؛ ولذلك أفردناه بعنوان خاص فصلنا فيه مسائله، وأوفيناه حقه مثل « التناقض ». ومنها ما هو قليل الشأن، ضعيف الأهمية، لذلك سوف نشير إليه بما يتناسب مع الإحاطة به فقط ومعرفة صلته بموضوع التقابل بين القضايا، واللَّه - سبحانه - هو المستعان.

ثانيا : تعريفه :

يعرف التقابل بين القضايا بأنه : « اختلاف القضيتين المتحدتين في الموضوع والمحمول في الكم، أو في الكيف، أو فيهما معًا ».

وقد قسمه المناطقة إلى أقسام أربعة :

١ - التناقض ، وقد تكلمنا عنه تفصيلاً .

٢ - التضاد .

٣ – الدخول تحت التضاد .

٤ – التداخل .

١ - التناقض :

أما التناقض ؛ فقد سبق الكلام عنه تفصيلًا .

٢ - التضاد :

وأما « التضاد » فهو التقابل الذي يتم بين القضيتين الكليتين المختلفتين في الكيف فقط.

وذلك مثل : « كل حديد معدن » ضدها: « لا شيء من الحديد بمعدن ».

وحكم القضيتين المتضادتين أن تكذب إحداهما وتصدق الأخرى؛ كما في المثال المذكور؛ ويلاحظ أن صدق واحدة وكذب الأخرى إنما يتم بين المتضادتين اللتين محمولهما أعم من موضوعهما، وبمعنى ثان: أن يكون موضوعهما أخص من محمولهما؛ وذلك كالمثال المذكور؛ ومثل: « كل برتقال فاكهة» وضدها: « لا شيء من البرتقال بفاكهة ». فالأولى صادقة، وضدها كاذبة.

أما إذا كان الموضوع أعم من المحمول؛ فإن القضيتين تكذبان جميعًا؛ مثل: « كل حيوان صاهل » وضدها: « لا شيء من الحيوان بصاهل »؛ فهاتان كاذبتان، ومثل: « كل إنسان يقود الطائرة » ضِدُّها: « لا شيء من الإنسان يقود الطائرة »، وكلتاهما كاذبتان؛ وذلك لأن الموضوع أعم من المحمول.

وعلى هذا فالتقابل بين القضيتين على وجه « التضاد » يجعل القضيتين لا تصدقان معًا؛ فقد تصدق إحداهما وتكذب الأخرى كما اتضح من الأمثلة السابقة، ولكن القضيتين قد تكذبان معًا، وقد عرفنا ضابط ذلك.

٣ - الدخول تحت التضاد :

وأما الدخول تحت التضاد فهو « التقابل بين القضيتين الجزئيتين المختلفتين في الكيف فقط »؛ فهو محصور في الجزئية الموجبة والجزئية السالبة المتحدتين في كل

شيء سوى الكيف.

وقاعدة هذا النوع من القضايا : أن إحدى القضيتين تصدق والأخرى تكذب؛ إذا كان الموضوع فيهما أخص من المحمول؛ وذلك مثل: « بعض الذهب معدن »؛ وسالبتها: « بعض الذهب ليس معدنًا »؛ فالأولى صادقة، والثانية كاذبة.

أما إذا كان الموضوع أعم من المحمول؛ فإنهما تصدقان جميعًا؛ مثل: « بعض المعدن ذهب » وسالبها: « بعض المعدن ليس ذهبًا » ومثل: « بعض الحيوان إنسان » ، والسالبة « بعض الحيوان ليس إنسان ».

٤ - التداخل :

والتداخل هو :

«التقابل بين القضيتين المتحدتين في الكيف والمختلفتين في الكم».

وهذه القضايا لها أربع صور :

ك م مع ج م - ج م مع ك م / ك س مع ج س - ج س مع ك س ؛ وذلك مثل :

«كل ذهب معدن» ، «بعض الذهب معدن» . فهما صادقتان.

وقاعدة التداخل بين القضايا، أو قاعدة القضيتين المتداخلتين أنه إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية المتداخلة معها؛ كما مثلنا، ومثل : «كل حديد معدن»، و«بعض الحديد معدن»، وليس العكس؛ فلا يلزم من صدق الجزئية صدق الكلية مثل: «بعض المعدن ذهب» صادقة، و«كل معدن ذهب» كاذبة.

وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية المتداخلة معها ، وليس العكس؛ وذلك مثل: «بعض النبات يتحرك بالإرادة» كاذبة، وكلِّيتها: «كل نبات يتحرك بالإرادة» كاذبة من باب أولى، ومثلها : «بعض الجماد ناطق» كاذبة، وكليتها: «كل جماد ناطق» كاذبة.

أما إذا كذبت الكلية فقد لا يلزم أن تكذب جزئيتها؛ وذلك مثل: «كل حيوان ناطق» كاذبة، وجزئيتها: «بعض الحيوان ناطق» صادقة.

هذه هي أنواع التقابل بين القضايا في صورها الأربع، وقاعدة كل نوع منها.

وقد جرت عادة الذين يكتبون في المنطق أن يصوروا أنواع التقابل بين القضايا بمربع يبين تلك الأنواع، يطلقون عليه «مربع أرسطو» أو «مربع التقابل» وهذا هو المربع المذكور:

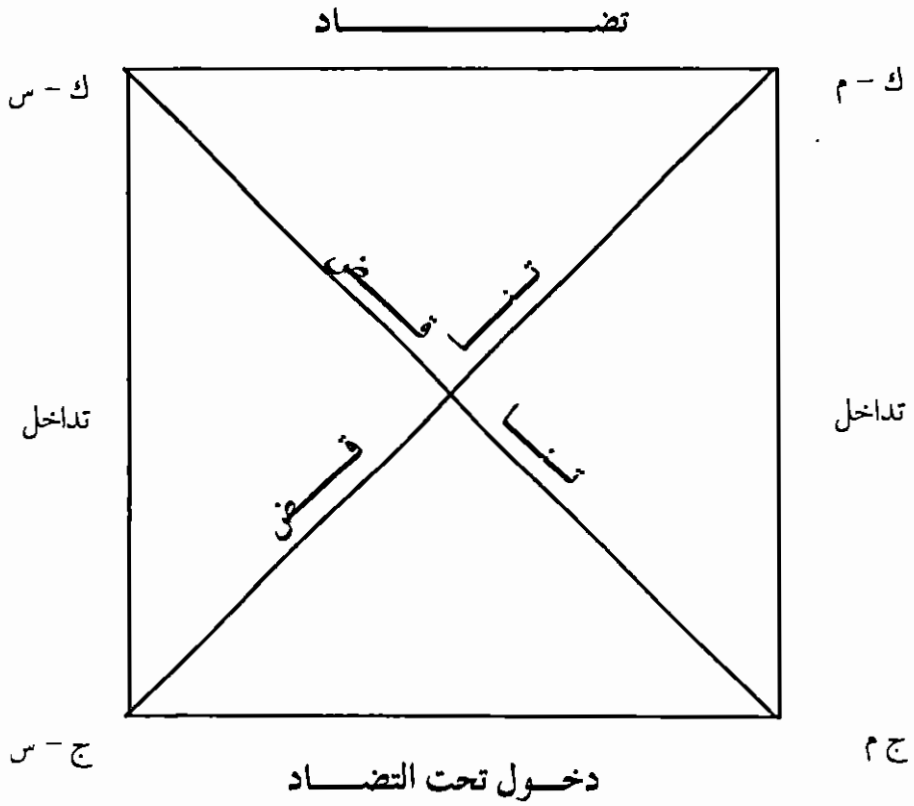

الفصل الرابع

الاستدلال غير المباشر

- المبحث الأول : تمهيد
- المبحث الثاني : القياس - تعريفه - أقسامه .
- المبحث الثالث : القياس الحملي .
- المبحث الرابع : القياس الاقتراني الشرطي
- المبحث الخامس : القياس الاستثنائي

المبحث الأول

تمهيد

بيَّنا - فيما سبق - أن الاستدلال بمعناه العام هو الهدف والغاية من علم المنطق لدى المشتغلين به، وأن كل ما تقدم عليه من مباحث وموضوعات إنما هي مقدمات وتمهيدات له.

وبينا - كذلك - أن الاستدلال نوعان: استدلال مباشر، واستدلال غير مباشر؛ لأن الاستدلال هو : « **استنتاج قضية أو حكم مجهول من قضية أو قضايا معلومة** »؛ فإن كان الاستدلال يحتاج إلى قضية واحدة فهو المباشر، وإن احتاج إلى أكثر من قضية حتى يتم الاستدلال فهو الاستدلال غير المباشر.

أما الاستدلال المباشر فقد تحدثنا عنه، وفصلنا القول فيه، وبينا أنه يقوم على ثلاثة موضوعات: التقابل بين القضايا - التناقض وهو أهم أنواع التقابل - ثم العكس. وقد فصلنا القول فيها جميعًا.

أما الاستدلال غير المباشر فقد أرجأنا القول فيه حتى انتهينا من المباشر، وها نحن نعود إليه لنوفيه - بإذن اللَّه - تَعَالَى - وعونه - حقه من الحديث، ونفصل القول فيه على قدر الإمكان.

والاستدلال غير المباشر ينحصر في ثلاثة موضوعات :

١ - القياس .

٢ - الاستقراء .

٣ - التمثيل، أو قياس التمثيل.

ووجه حصر الاستدلال غير المباشر في هذه الثلاثة:

١ - أن الانتقال من المجهول إلى المعلوم إن كان انتقالًا من أمر كلي إلى أمر جزئي؛ فهو القياس.

٢ - وإن كان انتقالًا من أمر جزئي إلى أمر كلي؛ فهو الاستقراء.

٣ - وإن كان انتقالًا من جزئي إلى جزئي مثله مشابه له في علته؛ فهو قياس التمثيل.

وسنوضح الكلام مفصلًا في كل من هذه الثلاثة - بحول اللَّه تَعَالَى - بهذا الترتيب السابق.

المبحث الثاني
القياس

أولاً: أهميته ومنزلته:

بينا قبل ذلك أهمية الاستدلال - ومنه القياس - ، وبينا من أهميته ومنزلته بالنسبة لموضوعات المنطق أنه المقصود الأعلى، والهدف الأقصى من المنطق، وأن ما سواه من موضوعات ومسائل تدرس في المنطق إنما هي مقدمات وتمهيدات للقياس . ولأنها مقدمات وممهدات للقياس؛ فقد تقدمت هي وتأخر عنها هو؛ وذلك أمر طبعي؛ فقد تقدم التصور على التصديق؛ لأن التصور يبحث في معاني المفردات وطرق تعريف الإنسان بها، وهذه المفردات هي التي تتركب منها مسائل التصديق، فكان لا بد من تقديم ما يوضح معانيها؛ حيث لا يمكن بناء القضايا في القياس من ألفاظ مجهولة المعاني.

ثم إن القياس متوقف على القضايا؛ لأنها لبناته التي يتركب منها؛ ولذلك قدمت عليه، وقدم جميع ما يتصل بها من الكلام على الموضوع والمحمول والسُّور والعدول والتحصيل وغير ذلك من موضوعات تتصل بالقضية التي هي اللَّبنة في بناء القياس ولا يكون القياس إلا بها.

من أجل ذلك كان الكلام على القياس آخرًا، مع كونه في الرتبة والأهمية أولًا.

ثانيا: تعريف القياس:

القياس في اللغة هو: «**تقدير شيء على مثال شيء آخر**»؛ فإذا قاس فلان الثوب، كان معناه أنه قدر طول الثوب على طوله هو، وعرضه على مقدار عرضه، وإذا قيل: قاس فلان الأرض التي يملكها أو البيت الذي يملكه، كان معناه أنه قاس الأرض أو البيت على مقدار ما قاس به مترًا كان، أو قدمًا، أو ذراعًا، حتى يعرف مقداره مقدرًا بتلك الأداة التي قاس بها.

أما في الاصطلاح؛ فيعرف القياس بأنه: « **قول مؤلف من قضايا متى سُلِّمت لزم عنها لذاتها قول آخر** ».

شرح التعريف :

« **قول** » ؛ القول يراد به في عرف المناطقة المركب مطلقًا، وذلك أعم من أن يكون لقول ملفوظًا - مثل القياس الملفوظ - أي : منطوقًا بكلام شأنه أن يسمع، أو لم يكن القول ملفوظًا، بل معنى معقول في ذهن صاحبه - كما في القياس المعقول - ، بل إن إطلاق القياس على القول المعقول - أي المعاني الذهنية - هو الأصل في القياس، وهو الحقيقة. أما إطلاق القياس على الكلام الملفوظ فهو مجاز باعتباره دالًا على المعنى المعقول، فإنهم يعنون بالمعاني أكثر من عنايتهم بالألفاظ، وعنايتهم بالألفاظ إنما هو من حيث دلالتها على المعاني.

ولفظة « **قول** » جنس في التعريف يشمل المعرَّف وهو القياس، ويشمل غيره من الكلام الإنشائي والتام وغير التام، ويشمل القضية البسيطة والقضية المركبة.

قولهم : « **مؤلف** » : أي مرتب ومركب على هيئة خاصة ستتضح لنا أثناء دراستنا لأنواع الأقيسة وأشكالها - بحول الله تعالى .

قولهم : « **من قضايا** » أي مركب من أكثر من قضية ، والمراد بالجمع في « قضايا » ما فوق الواحد، ليشمل القياس المركب من قضيتين أو أكثر؛ أي يشمل القياس البسيط الذي يتألف من قضيتين، والقياس المركب المؤلف من ثلاث قضايا أو أكثر .

وقد اعْتُرِضَ على التعريف بأن القياس لا يكون في حقيقته إلا من قضيتين، أما ما تركب من أكثر من قضيتين فليس قياسًا واحدًا، بل هو أكثر من قياس.

والقياس البسيط المركب من قضيتين مثل :

- محمد مجتهد ،
- وكل مجتهد ناجح

∴ النتيجة : محمد ناجح »

أما مثال المركب ، وهو القياس المكون من أكثر من مقدمتين :

محمد مجتهد

وكل مجتهد ناجح

وكل ناجح محبوب

وكل محبوب سعيد

∴ النتيجة : محمد سعيد

فهذا قياس مركب من أربع قضايا .

وقد اختلف المناطقة حول مثل هذا القياس الذي يتركب من أكثر من قضيتين؛ فذهب بعضهم إلى أنه قياس واحد، وأنه يماثل القياس البسيط المركب من قضيتين فقط، فهذا قياس، وهذا قياس من نوعٍ آخر، وكل منهما قياس واحد، والأحكام الخاصة بالأقيسة تجري على النوعين بلا خلاف بينهما.

لكن جمهرة المشتغلين بالمنطق يرون أن القياس المنطقي لا يتركب إلا من قضيتين فقط؛ وهو القياس البسيط - كما يسمونه - تمييزًا له عن المركب من أكثر من اثنتين.

أما القياس المركب من ثلاث قضايا أو أكثر ، فقد ذهبوا إلى أنه ليس قياسًا واحدًا، بل هو أكثر من قياس، وأسموه القياس المركب تمييزًا له عن المركب من قضيتين، والذي أسموه القياس الحقيقي أو القياس البسيط، وقد ذهبوا إلى أن القياس المركب هو في أصله أكثر من قياس، لكن القياس الثاني مطوي في الأول.

ومثال ذلك ؛ إذا قلنا في المثال المركب السابق :

- محمد مجتهد

- وكل مجتهد ناجح

- وكل ناجح محبوب

- وكل محبوب سعيد

∴ محمد سعيد

يقولون : هذا قياس مركب من عدة أقيسة؛ لأنه في حقيقته هكذا :

محمد مجتهد

وكل مجتهد ناجح

∴ نتيجته : محمد ناجح

أُخِذَتْ هذه النتيجة فجُعِلَتْ مقدمة صغرى ضُمَّتْ إليها القضية الثالثة في القياس المركب هكذا :

محمد ناجح

- وكل ناجح محبوب

∴ نتيجته : محمد محبوب

ثم أخذت هذه النتيجة وجعلت مقدمة صغرى ضمت إليه الكبرى التي هي القضية الرابعة:

- محمد محبوب

- وكل محبوب سعيد

∴ نتيجته : محمد سعيد

هذا القياس المركب - إذن - هو في حقيقته ثلاثة أقيسة ، لكن طويت في كل قياس النتيجة اختصارًا ووضعت المقدمات متتالية .

وهذا ليس من شأنه أن ينقض الأصل في كون القياس لا يزيد على مقدمتين أو قضيتين

اثنتين، مع إمكانية طيّ النتيجة واستعمال القياس مركبًا، لكن يجب ملاحظة أن القياس المركب يمكن أن ينحلَّ إلى قياسين أصليين أو بسيطين.

قولهم : « **متى سلِّمت** » أي : أن القضيتين اللتين يتركب منهما القياس لا يلزم عنهما النتيجة إلا إذا سلَّم الخصم بهما، ولم يعارض في واحدة منهما، فشرط لزوم النتيجة عن المقدمتين أن يسلِّم الخصم بصدق المقدمتين، فإذا سلَّم بصدقهما لزمت النتيجة من هاتين المقدمتين، والتزم الخصم بهذه النتيجة.

ومما ينبغي ملاحظته أن تسليم الخصم بصدق المقدمتين لا يعتبر دليلًا على صدقهما من حيث الواقع فقد يسلِّم الخصم بصدق قضيتين كاذبتين؛ ومن ثمَّ يصبح القياس صحيحًا من ناحية القواعد وتلزم منه النتيجة؛ لأن شرط إنتاجها وهو تسليم الخصم قد تحقق حتى ولو كانت المقدمتان كاذبتين من حيث الواقع.

مثل ما إذا قلنا :

- كل إنسان جسم
- وكل جسم جماد

∴ نتيجته : كل إنسان جماد

فهذه نتيجة كاذبة ، ومناط كذبها المقدمة الثانية، ومع ذلك لزم عنها صدور النتيجة؛ لأن الخصم قد سلم بها، وكما قد يسلِّم الخصم بمقدمتين كاذبتين، فيلزم صدور النتيجة عنهما، فإنه يمكن أن يعارض الخصم في مقدمتين صادقتين من حيث الواقع، وإذا عارض فيهما الخصم، فلا يلزم عنهما نتيجة رغم صدقهما؛ لأن الشرط كما هو واضح هو تسليم الخصم بالقياس، أو بمقدمتي القياس، وقد اتضح لنا أن الجهة منفكة بين الصدق ولزوم النتيجة، فقد تكون المقدمتان كاذبتين، وتصدر عنهما النتيجة لزومًا؛ لأن شرط صدور النتيجة هو تسليم الخصم وقد سلّم بهما، وقد تكون المقدمتان صادقتين ولا تصدر عنهما النتيجة؛ لأن الخصم لم يسلم بهما.

قولهم : « **لزم عنهما** » : المراد باللزوم؛ عدم الانفكاك ؛ أي إن لزوم النتيجة عن

المقدمتين متى سلمتا من الخصم لا يمكن أن يتخلف؛ فصدور النتيجة عن المقدمتين لا ينفك ولا يتخلف. أما قولهم : « **لذاتهما** » ، فيعني أن لزوم النتيجة إنما يكون لذات المقدمتين لا لشيء آخر.

فإذا وجدت المقدمتان بشروطهما، وسلم بهما الخصم، لزمت النتيجة بسبب هاتين المقدمتين فقط، ولا يحتاج الأمر إلى قول آخر، وهذا قيد يخرج به « **قياس المساواة** »؛ فإن النتيجة لا تلزم المقدمتين لذاتهما، بل بسبب قاعدة أو قضية أخرى.

وقياس المساواة هو : « كل قياس مركب من قضيتين متعلق محمول الأولى موضوع للثانية »؛ مثل:

- محمد مساوٍ لعمرو
- وعمرو مساوٍ لزيد

∴ محمد مساوٍ لزيد

فنحن نرى أن محمول الأولى هو « مساوٍ » ، ومتعلقها الذي هو: « لعمرو » هو موضوع المقدمة الثانية.

فهذا القياس لا تصدر عنه النتيجة لذات المقدمتين، بل لقضية أخرى تقول: « مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء »؛ فبناء على هذه القاعدة أُنْتِجَ القياس السابق، هذا جانب من جانبي فساد قياس المساواة. أما الجانب الآخر فهو أنه يصدق أحيانًا ويكذب كثيرًا مثل: « العشرة نصف العشرين – والعشرون نصف الأربعين.. إذًا.. فالنتيجة: العشرة نصف الأربعين » وهذا كذب جاءت به النتيجة، وسبب الكذب أنه قياس مساواة.

ومثل ما إذا قلنا :

- زيد مباين في النوع للحصان
- والحصان مباين في النوع لعليٍّ

∴ ينتج : زيد مباين في النوع لعليٍّ

وهي كاذبة؛ لأن زيدًا وعليًّا نوع واحد.

وإنما كذب ذلك القياس في النتيجة بسبب أن المقدمة الأجنبية عنه التي أشرنا إليها كذبت في المثالين الأخيرين، وصدقت النتيجة في المثال الأول؛ لأن تلك المقدمة التي ينبني عليها قياس المساواة كانت صادقة؛ حيث قالت: « مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء »، فهذه قضية صادقة فينتج عنها في قياس المساواة نتيجة صادقة، لكن إذا كذبت القاعدة كذبت النتيجة، فالمثال الأول : « العشرة نصف العشرين - والعشرون نصف الأربعين.. إذًا.. العشرة نصف الأربعين » كاذبة؛ لأنها بنيت على قاعدة تقول: « نصف نصف الشيء نصف لذلك الشيء » وهذه قاعدة كاذبة؛ فإن نصف النصف ليس نصفًا، وإنما هو ربع.

وكما خرج قياس المساواة بهذا القيد « لذاتهما » فإنه يخرج بنفس القيد الأقيسة التي لم تستوف شروط الإنتاج، فإنها قد تنتج أحيانًا، ولا تنتج أحيانًا أخرى؛ وذلك لفقدها شروط الإنتاج؛ ولذلك لا تكون النتيجة لازمة لهذه الأقيسة لذاتها، بدليل تخلفها في بعض صورها ولو كانت النتيجة لازمة عنها لذاتها لَمَا تخلفت في بعض صور الأقيسة؛ لأن « ما بالذات لا يتخلف ».

قولهم : « **قول آخر** » القول الآخر الذي يلزم صدوره عن القياس هو « النتيجة » والمراد بكونه « قولًا آخر » ألَّا يكون عن إحدى المقدمتين ولا كلتيهما، وذلك لا ينافي كون النتيجة جزءًا من إحدى المقدمتين، كما في القياس الاستثنائي، أو جزءًا من المقدمتين كما في القياس الاقتراني، فالنتيجة موجودة في القياس الاقتراني، لكنها مبعثرة فيه.

وليست النتيجة في القياس الاستثنائي تمثل اعتراضًا على هذا التعريف؛ لأن النتيجة في القياس الاستثنائي مذكورة بهيئتها فقط، ولأنها - كذلك - خالية عن الحكم؛ لأن أداة الشرط أو أداة الانفصال أخرجتها في القياس عن أن تكون جملة تامة، وكذلك ليست النتيجة قضية قائمة بذاتها وإنما هي جزء قضية شرطية.

ثالثًا : أقسام القياس :

ينقسم القياس إلى أقسام عديدة باعتبارات مختلفة .

فينقسم أولًا إلى قسمين أساسين :

القسم الأول : القياس الاقتراني .

القسم الثاني : القياس الاستثنائي.

القسم الأول : القياس الاقتراني:

ويعرف بأنه : « ما لم تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بصورتها وهيئتها، وإنما ذكرت فيه بمادتها فقط ».

والمراد بالمادة هي الكلمات ، أما الهيئة فهي الصيغة التركيبية.

وذلك مثل :

- الحديد معدن

- وكل معدن موصل للحرارة

∴ الحديد موصل للحرارة

فالنتيجة التي معنا هنا موجودة بمادتها في القياس، فكلمات النتيجة التي هي « الحديد موصل للحرارة » موجود بعضها في المقدمة الأولى، وبقيتها في المقدمة الثانية أما هيئتها فليست موجودة، وقد سُمِّيَ اقترانيًا؛ لاقتران الحدود فيه من الأصغر ثم الأوسط ثم الأكبر.

القسم الثاني : القياس الاستثنائي:

فهو : « ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بمادتها وصورتها »؛ وذلك مثل :

- كلما كان هذا إنسانًا كان ناطقًا - لكنه إنسان ، **إذًا .. فهو ناطق .**

فالنتيجة وهي قولنا : « هو ناطق » مذكورة في القياس بمادتها وهيئتها - كما ذكر في التعريف - ، ولا يصح الاعتراض على هذا القياس بأن فيه مصادرة على المطلوب، وهي

ذكر النتيجة في المقدمتين أو إحداهما؛ لأن النتيجة رغم وجودها بمادتها وهيئتها في القياس إلا أنها خالية من الحكم؛ لأنها ذكرت باعتبارها جزءًا من القياس، فهي ممهدة للنتيجة، وليست في حقيقتها نتيجة، ولأن النتيجة قضية قائمة بذاتها وفيها الحكم المأخوذ من القياس، أما مادة النتيجة وصورتها في القياس فهي جزء منه وليست مستقلة عنه ولا قائمة بنفسها.

وقد ذكرنا مثالًا أوضحنا فيه وجود النتيجة بمادتها وصورتها في لقياس، أما وجود نقيض النتيجة في القياس فمثل : « كلما كان هذا إنسانًا كان ناطقًا.. لكنه غير إنسان.. إذًا.. هو غير ناطق »، ومثل:

- كلما كان هذا جسمًا كان متحيزًا - لكنه غير متحيز، إذًا هو غير جسم .

فالذي معنا هنا هو نقيض ما ذكر في القياس ، فالذي ذكر في القياس : « هو جسم » والنتيجة التي ذكرت هنا « هو غير جسم »، وهو نقيض النتيجة.

وقد سُمِّي هذا القياس « استثنائيًا » لوجود أداة الاستثناء فيه، وهي « لكن » ويراد بها هنا: الاستدراك.

رابعًا : أقسام القياس الاقتراني :

مرَّ بنا قريبًا أن القياس في صورته العامة ينقسم إلى قسمين :

استثنائي ، واقتراني، وقد عرفنا بكل قسم ومثلنا له، وكل قسم من هذين القسمين له أقسامه ومسائله وقضاياه التي نتكلم عنها تفصيلًا - بحول اللَّه تَعَالَى .

ولقد آثرنا أن نبدأ الحديث عن هذين القسمين بالحديث عن القياس الاقتراني، وإرجاء الحديث عن القياس الاستثنائي إلى ما بعد الانتهاء من الاقتراني، وذلك لأن القياس الاقتراني أعظم أهمية، وأكثر استعمالًا، والكلام فيه أو عنه يطول.

والقياس الاقتراني ينقسم إلى قسمين :

الأول: القياس الحملي :

وهو ما كان مكونًا من قضايا حملية فقط، فالمقدمة الأولى : قضية حملية، والمقدمة الثانية: قضية حملية؛ وبالتالي تكون النتيجة حملية، والكلام ليس على النتيجة، وإنما على

المقدمتين، فالقياس يكون حمليًا إذا كانت المقدمتان في القياس حمليتين.

وذلك مثل :

- الـــــــورد نـــــــبـــــــات

- وكـــل نـــبـــات يـــعـــيـــش عـــلـــى الـــمـــاء

∴ الـــورد يـــعـــيـــش عـــلـــى الـــمـــاء

فهذا القياس تركب من قضيتين حمليتين، أو من مقدمتين حمليتين، فهو - إذن - قياس حملي، أو : قياس اقتراني حملي، وقد سمي هذا النوع من نوعي القياس الاقتراني « حمليًا »؛ لأن مقدمتيه حمليتان.

الثاني : القياس الشرطي:

هو : « ما تركب من شرطيتين فقط، أو من شرطية وحملية ».

ويستوي أن يكون مركبًا من شرطيتين متصلتين، أو منفصلتين، أو متصلة ومنفصلة، ويستوي كذلك أن يتركب من شرطية وحملية، وسواء كانت الشرطية متقدمة على الحملية أو تقدمت الحملية على الشرطية. كل هذه الصور يسمى فيها القياس : اقترانيًا شرطيًا.

مثال ما تركب من شرطيات فقط :

- كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا

- وكلما كان النهار موجودًا كان العالم مضيئًا

∴ كلما كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئًا

ومثال القياس الشرطي الذي تركب من حملية وشرطية أو العكس: « **كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا - وكل إنسان ناطق** ».. **إذًا.. قد يكون إذا كان هذا حيوانًا كان ناطقًا** ».

وسيأتي الكلام على القياس الشرطي في موضعه - بحول الله تعالى.

المبحث الثالث
القياس الحملي

سبق وعرفنا أن القياس الحملي: هو ما تركب من قضيتين حمليتين؛ ولهذا سمِّي القياس حمليًا، وحول القياس الحملي مباحث نفصل القول فيها - بحول اللَّه تَعَالَى - فيما يلي:

أولاً: أجزاء القياس الحملي:

يتركب الحملي من مقدمتين ونتيجة:

١ - **مقدمة صغرى**، وهي المقدمة الأولى في القياس، وتشتمل على موضوع النتيجة.

٢ - **مقدمة كبرى**، وهي المقدمة الثانية من القياس، وتشتمل على محمول النتيجة.

٣ - **النتيجة**، وهي ما يستنتج من القياس؛ أي من المقدمتين بعد حذف الحد الأوسط.

ويتركب القياس الحملي أيضًا من ثلاثة حدود:

١ - **الحد الأصغر**: وهو موضوع النتيجة؛ ويوجد في المقدمة الصغرى.

٢ - **الحد الأكبر**: وهو محمول النتيجة، ويوجد في المقدمة الكبرى.

٣ - **الحد الأوسط**: وهو المكرر بين الحدين الأصغر والأكبر.

وإنما سمي موضوع النتيجة «حدًّا أصغر»؛ وذلك لقلة أفراده عن المحمول غالبًا، وكذلك سمِّي المحمول في النتيجة «حدًّا أكبر»؛ لكون أفراده أكثر من أفراد الموضوع غالبًا.. وسُمِّي الحدُّ المكرر بين الحدين الأصغر والأكبر: «حدًّا أوسط»؛ لأنه واسطة في ثبوت الحكم بالأكبر على الأصغر، ولأنه واسطة في الربط بين المقدمتين، أو في ربط أحد الحدَّين بالآخر.. وتسمى المقدمة الأولى في القياس بالصغرى؛ لاشتمالها على الحد الأصغر، وتسمى المقدمة الثانية بالكبرى؛ لاشتمالها على الحد الأكبر، وسمِّي الحد

الثالث « الأوسط »؛ لأنه يكرر في المقدمتين ويربط بينهما، ولتوسطه بين الحدين.

مثال ذلك :

- المؤمن مطيع لربه
- وكل مطيع لربه محمود

∴ المؤمن محمود

فالقضية الأولى تسمى : مقدمة أولى ، وهي المقدمة الصغرى ، وتشتمل على الحد الأصغر وهو: «المؤمن» وهو - كذلك - موضوع النتيجة. والقضية الثانية تسمَّى مقدمة ثانية، وهي المقدمة الكبرى، وتشتمل على: « الحد الأكبر » وهو: « محمود »؛ وهذا الحد الأكبر هو محمول النتيجة، والمقدمتان تشتملان على الحد الأوسط، وهو المكرر بينهما، وهو : « مطيع لربه » وقد لاحظنا أنه موجود في المقدمتين للربط بينهما.

وسميت القضية الثالثة في القياس « نتيجة » ؛ لأنها تنتج عن المقدمتين، وتستخلص منهما، والنتيجة التي هي القضية الثالثة في القياس تسمَّى - كذلك - دعوى؛ لأنها التي يدعيها المدَّعِي، وتسمَّى - كذلك - مطلوبًا؛ لأنها يطلب الدليل عليها.

والنتيجة هي الدعوى التي يدَّعيها المدَّعي، ثم يأتي بالقياس استدلالًا على هذه الدعوى، فالنتيجة التي تأتي مستخلصة من القياس هي الأساس، وهي التي أتى المدعي بالقياس ليستدل على صدقها.

ومثال ذلك أن يدَّعي إنسان أن « الحديد موصل للحرارة » ، فهذه دعواه، فإذا طلب منه إقامة الدليل على صدق هذه الدعوى جاء بقياس من مقدمتين تكون هذه الدعوى نتيجته.

فيقول :

- الحديد معدن
- وكل معدن موصول الحرارة

وتكون نتيجة هذا القياس هي الدعوى ، لكن بعد أن أقام صاحبها الدليل على صدقها وهو القياس السابق الذي نتيجته :

∴ الحديد موصل للحرارة .

ومثل ما إذا ادَّعى مدعٍ بأن « فلانًا رجل صالح »، فإذا طلب مه الدليل جاء بقياس يقول:

- فلان مطيع للَّه - سبحانه - ،
- وكل مطيع للَّه - سبحانه - صالح

∴ فلان صالح - نحسبه كذلك

وإذا ادعى أحد أن « محمد ناجح » ودليل ذلك :

- محمد مجتهد
- وكل مجتهد ناجح

∴ محمد ناجح

وهكذا يتضح أن الأقيسة إنما تساق كأدلة على دعاوى، والقياس لكي يكون دليلًا صحيحًا على دعوى معينة، لابد أن يصاغ بحيث تكون نتيجته عين الدعوى.

وينبغي أن نلاحظ - أيضًا - أن القياس ينتقل من الكلِّي إلى الجزئي؛ وذلك مثل الأمثلة السابقة؛ فقد قلنا في المقدمة الثانية :

الأمثلة :

- وكل معدن موصل للحرارة
الحديد موصل للحرارة .

فانتقلنا من القاعدة الكلية إلى المثال الجزئي ، وكذلك قلنا :

- وكل مجتهد ناجح

∴ محمد ناجح .

وقلنا : « **وكل مطيع لله – سبحانه – صالح.. إذًا.. فلان صالح – فيما نحسب.**

وفي كل هذه الأمثلة نذكر القاعدة العامة ، ثم ننتقل في النتيجة إلى الدعوى وهي فرد من أفراد المقدمة الثانية، أو المقدمة الكبرى في القياس؛ لذلك قلنا: إن القياس ينتقل فيه الحكم من الكلي إلى الجزئي. والجزئي هو الدعوى التي وضع القياس دليلًا عليها.

كذلك ينبغي أن نعرف كيف تستخرج النتيجة من المقدمتين، فلقد لاحظنا في الأمثلة السابقة أن استخراج النتيجة إنما يكون بحذف الحد الأوسط، وهو المكرر بين المقدمة الأولى والثانية، ثم يكون ما تبقى في المقدمة الصغرى موضوعًا للنتيجة، وما تبقى من المقدمة الكبرى أو الثانية محمولًا للنتيجة؛ وذلك كما في الأمثلة السابقة، ومثل:

– محمد ناجح

– وكل ناجح محبوب

∴ محمد محبوب

وقد حصلنا على النتيجة من حذف لفظة « ناجح » من المقدمة الأولى ، و« كل ناجح » من المقدمة الثانية، فتحصل لدينا ما تبقى من المقدمة الأولى وهو « محمد » وما تبقى من الثانية وهو « محبوب » ومنهما كانت النتيجة .

ثانيا : الأشكال المنطقية :

عرفنا أن القياس يتركب من مقدمتين وثلاثة حدود :

١ – **المقدمة الأولى** : وتسمى « المقدمة الصغرى » وبها الحد الأصغر، وهو موضوع النتيجة.

٢ – **المقدمة الثانية**: وتسمى « المقدمة الكبرى » وبها الحد الأكبر، وهو محمول النتيجة.

٣ – **الحد الثالث**: وهو الحد الأوسط، المكرر والمبعثر في المقدمتين.

وهذا الحد الثالث، الذي هو الحد الأوسط المكرر في المقدمتين هو الذي يتعلق به موضوع الأشكال المنطقية، فإن الحد الأوسط ليس على حال ثابتة أو وضع واحد بالنسبة للمقدمتين، أو بالنسبة للحدين الأصغر والأكبر، بل له أوضاع متغيرة ومتعددة، وتحديدًا فإن للحد الأوسط أربعة أوضاع بالنسبة للمقدمتين، أو بالنسبة لوضعه مع الحدين الآخرين، وتتنوع الأشكال المنطقية تبعًا لتنوع وضعه، ونبين أوضاعه الأربعة فيما يلي:

الأول : أن يكون الحد الأوسط محمولًا في المقدمة الصغرى موضوعًا في المقدمة الكبرى، وذلك كما في الأمثلة التي ذكرناها جميعها.

الثاني : أن يكون الحد الأوسط محمولًا في المقدمتين.

الثالث : أن يكون الحد الأوسط موضوعًا في المقدمتين.

الرابع : أن يكون الحد الأوسط عكس الوضع الأول: موضوعٌ في المقدمة الصغرى محمولًا في المقدمة الكبرى.

وهذه الأوضاع المختلفة للحد الأوسط بالنسبة للحدين الآخرين هي التي تحدد الأشكال المنطقية، فكل وضع من الأوضاع الأربعة يسمَّى شكلًا.

ومن ثم نستطيع أن نعرف الشكل المنطقي بأنه : « الهيئة الحاصلة للقياس من وضع الحد الأوسط بالنسبة للحدين الآخرين ».

وينتج من ذلك – كما ذكرنا – أربعة أشكال :

الشكل الأول : أن يكون الحد الأوسط محمولًا في الصغرى، موضوعًا في الكبرى.

مثل :

– كل ورد نبات

– وكل نبات نام

∴ كل ورد نام

الشكل الثاني : أن يكون الحد الأوسط محمولًا في المقدمتين.

مثل :

- كل ورد نبات
- ولا شيء من الخشب بنبات

∴ لا شيء من الورد بخشب

الشكل الثالث : ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في المقدمتين عكس الشكل الثاني.

مثل :

- كل برتقال فاكهة
- وكل برتقال عصيره مفيد

∴ بعض الفاكهة عصيره مفيد

الشكل الرابع : ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى- عكس الشكل الأول - .

مثل :

- كل نبات نامٍ
- وكل ورد نبات

∴ بعض النامي ورد

هذه هي الأشكال الأربعة التي يتكون منها الأقيسة المنطقية على اختلاف أوضاعها، وواضح أن السبب في اختلافها إنما هو وضع الحد الأوسط بالنسبة للحدين الآخرين: الأصغر والأكبر الموجودين في المقدمتين.

ووجه الحصر في الأربعة الأشكال : أن الحد الأوسط إما أن يكون محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى، فهو الشكل الأول، وإما أن يكون محمولًا في الاثنين، فيكون الشكل الثاني، وإما أن يكون موضوعًا في الاثنين، فهو الشكل الثالث، وإما أن يكون موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى فيكون الشكل الرابع.

علة ترتيب الأشكال : ويلاحظ أن الشكل الأول هو أيسر الأشكال وأقربها إلى الفطرة إلى حد أن بعض الناس قد يستعملونه دون أن يدركوا أنه من المنطق.. كما يلاحظ أن الشكل الرابع هو أصعب الأشكال وأبعدها عن الفطرة؛ إلى حد أن الكثير من المشتغلين بالمنطق قد أنكروا أن يكون من الأشكال المنطقية، واستبعدوه من الأشكال وقصروا الأشكال على الثلاثة الأُوَلِ.

وهذه الأشكال الأربعة مرتبة من حيث الكمال على النظام المتقدم، فالشكل الأول أكملها - كما بينا - ؛ لأنه مرتب ترتيبًا طبعيًّا من حيث الحدود، فالعقل ينتقل فيه من الحد الأصغر إلى الحد الأوسط، ومن الأوسط إلى الأكبر، ثم يحكم العقل بالأكبر على الأصغر، ولأنه واضح الترتيب، طبعي الإنتاج، ولأنه - كذلك - ينتج المطالب الأربعة دون غيره، فهو ينتج: الكلية الموجبة، والكلية السالبة، والجزئية الموجبة، والجزئية السالبة.

ولما كان الشكل الثاني يشارك الأول في المقدمة الصغرى جعل ثانيًا في المرتبة؛ لأن الصغرى أشرف من الكبرى؛ لأنها تشتمل على موضوع النتيجة؛ والموضوع أشرف من المحمول، لأن المحمول يطلب من أجل الموضوع، وما يطلب لأجله أشرف مما يطلب لغيره.

ولما كان الشكل الثالث يشارك الأول في المقدمة الكبرى، وهي أقل رتبة من الصغرى؛ جعل ثالثًا في الترتيب.

ثم لما كان الرابع لا يشارك الأول في شيء من مقدمتيه جعل رابعًا .

ولعلنا لاحظنا أن ترتيب الأشكال من الأحسن إلى الحسن إلى الأقل حسنًا إنما يقوم على أمرين:

الأول: قربه أو بعده من الشكل الأول، فالشكل الأول هو مقياس الأفضلية في الأشكال، فكلما كان الشكل قريبًا من الأول، مشاركًا له في مقدمته الفضلى، ثم في مقدمته الأخرى، كان الشكل أفضل؛ ولذلك بينا - آنفًا - ترتيب الأشكال انطلاقًا من قربها أو بعدها عن الشكل الأول.

الثاني: قرب جزأي الحد الأوسط بعضهما من بعض ، أو بُعْدُهما؛ فكلما كان الجزءان قريبين بعضهما من بعض كان الشكل أيسر وأسهل إنتاجًا، وكانت النتيجة أقرب إلى الطبع؛ ولذلك نرى أن أفضل الأشكال وأيسرها إنما هو الشكل الأول؛ وذلك لاتصال جزأي الحد الأوسط بعضهما ببعض، فالحد الأوسط محمول في الصغرى، موضوع في الكبرى، فجزءا الحد الأوسط ملتصقان بعضهما ببعض ؛ لذلك كان أيسر الأشكال.

يلي ذلك الشكلُ الثاني حيث يفصل بين جزأي الحد الأوسط موضوع الكبرى، وهو أضعف وأقل شأنًا من موضوع الصغرى.

ثم يليهما في المرتبة الشكل الثالث . ثم نرى أَخَسَّ الأشكال كلها هو الشكل الرابع؛ وذلك لأن جزأي الحد الأوسط يفصل بينهما القياس بأكمله؛ بحيث جعلت المقدمتان في الوسط، وجعل جزءا الحد الأوسط في طرفي القياس يفصل بينهما الحدّان الأصغر والأكبر؛ لذلك كان أخس الأشكال وأكثرها صعوبة، وأدناها منزلة، كما ذكرنا قبلًا، إلى حد أن بعض المنطقيين أنكروه، وجعلوا الأشكال ثلاثة، وليس أربعة.

ثالثًا : الأضرب المنطقية :

الضَّرب مصطلح من المصطلحات المنطقية، وهو حال تتصف بها الأقيسة المنطقية، فليس من قياس إلا وهو على ضرب من الأضرب المنطقية.

تعريف الضرب :

الضرب هو : « **الهيئة الحاصلة للقياس من حيث الكم والكيف في المقدمتين** » .

أو هو : « **الهيئة الحاصلة للمقدمتين من حيث الكم والكيف في كل منهما** ».

وقد مرَّ بنا الكلام على قاعدة الكم والكيف في القضايا المنطقية، وقد عرفنا أن القضية

الشخصية؛ مثل: « محمد ناجح » هي من حيث الكم في حكم الكلية، وأن القضية المهملة في حكم الجزئية.

نصل من ذلك إلى أن القضايا الكلية هي ما سُوِّرت بسور كليٍّ، ويدخل فيها القضية الشخصية أو المخصوصة - كما تسمَّى أحيانًا.

وأن القضايا الجزئية هي ما سوِّرت بسور جزئيٍّ، ويدخل فيها المهملة.

مما تقدم اتضح لنا أن القياس مكون من مقدمتين، وأن كل مقدمة لها أربعة « أضرب »؛ أي لها أربع حالات من حيث الكم والكيف؛ لأن المقدمة إما:

١ - كلية وجبة : ويرمز لها بـ : ك - م .

مثل : « كل الطلاب ناجحون ».

٢ - كلية سالبة : ويرمز لها بـ : ك - س .

مثل : « لا واحد من الطلاب براسب ».

٣ - جزئية موجبة : ويرمز لها بـ : « ج - م ».

مثل : « بعض الفاكهة برتقال » .

٤ - جزئية سالبة ويرمز لها بـ : « ج . س » .

مثل : « بعض الفاكهة ليس برتقالًا ».

هذا في المقدمة الأولى ، ومثلها في المقدمة الثانية.

فيكون حال القياس من اجتماع المقدمتين، وكل مقدمة لها أربع حالات: ستة عشر ضربًا، حاصلة من ضرب أربع حالات المقدمة الأولى، في أربع حالات المقدمة الثانية.

وصورها كالآتي :

المقدمة الصغرى	المقدمة الكبرى
١ – ك – م	ك – م
٢ – ك – م	ك – س
٣ – ك – م	ج – م
٤ – ك – م	ج – س
٥ – ك – س	ك – م
٦ – ك – س	ك – س
٧ – ك – س	ج – م
٨ – ك – س	ج – س
٩ – ج – م	ك – م
١٠ – ج – م	ك – س
١١ – ج – م	ج – م
١٢ – ج – م	ج – س
١٣ – ج – س	ك – م
١٤ – ج – س	ك – س
١٥ – ج – س	ج – م
١٦ – ج – س	ج – س

هذه هي الأضرب الستة عشر ، والتي نشأت من ضرب حالات المقدمة الصغرى الأربع في حالات المقدمة الكبرى الأربع. هذه الحالات تقع لكل شكل من الأشكال الأربعة؛ حيث تتكرر وتختلف باختلاف وضع الحد الأوسط بالنسبة للمقدمتين - كما بينا آنفًا.

وهذه الأضرب الستة عشر ليست منتجة كلها؛ بمعنى أنها لا تصلح جميعها أقيسة

منطقية صحيحة؛ لأن كل شكل من الأشكال الأربعة له شروط في المقدمتين لكي يكون الشكل منتجًا.

والمراد بكون الشكل منتجًا أن تكون نتائجه صادقة ومطردة في جميع حالاتها، وليس المراد أن يصدر عن القياس نتيجة ما، فكل قياس استوفى شكله أو صورته المنطقية من مقدمتين وثلاثة حدود يمكن استخلاص النتيجة منه، لكن الكثير من الأقيسة تكون نتائجها إما كاذبة دائمًا، وإما صادقة أحيانًا وكاذبة أحيانًا؛ وهذا يؤدي إلى إلغاء هذه الأضرب من الأقيسة؛ لأن شرط الضرب الصحيح هو أن تكون نتائجه صادقة، وأن يكون صدق نتائجه مطردًا دائمًا.

ولذلك اهتم المناطقة بكل ضرب من الأضرب في كل شكل من الأشكال، واستقرءوا حالات كل ضرب؛ لكي يعرفوا متى يكون الضرب منتجًا؟ ومتى لا يكون منتجًا؟ وعن طريق تتبعهم هذه الأضرب في كل شكل توصلوا إلى الشروط التي يجب توافرها في أضرب كل شكل لكي يكون منتجًا نتائجه صادقة ومطردة.

ومن هنا وضع المناطقة لكل شكل من الأشكال شروطًا يجب توافرها في مقدمتيه لكي ينتج نتائج صادقة مطردة.

وسوف نعرض لهذه الأشكال ، كل شكل مع شروط إنتاجه، بادئين بالشكل الأول ثم بالأشكال الأخرى مرتبة حسب الأفضلية فيما يلي - بحول اللَّه تَعَالَى .

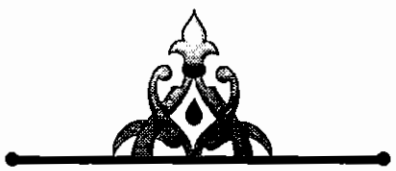

الشكل الأول

أولاً: تعريفه:

الشكل الأول هو: «ما كان الحد الأوسط فيه محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى».

ومثاله:

- الصدق فضيلة
- وكل فضيلة يجب التحلي بها

∴ الصدق يجب التحلِّي به

ثانيًا: شروط إنتاجه:

عرفنا أن كل الأشكال - ومنها الشكل الأول - لها ستة عشر ضربًا، لكن له شروطًا بعد تطبيقها سنرى أن بعض أضربه منتجة، والأخرى غير منتجة.

والشكل الأول له شرطان لابد من توفرهما في أضربه حتى تكون منتجة، وهذان الشرطان واحد منهما بحسب الكيف، والآخر بحسب الكم؛ والشرطان هما:

١ - **إيجاب الصغرى**: أي أن تكون المقدمة الصغرى موجبة، فإن كانت الصغرى سالبة لا ينتج الشكل الأول، وهذا الشرط - كما هو واضح - بحسب الكيف.

٢ - **كلية الكبرى**: أي أن تكون المقدمة الكبرى كلية، فإذا كانت الكبرى جزئية لا ينتج الشكل نتائج صادقة مطردة الصدق.

وفي شرطي الشكل الأول يقول صاحب السلَّم:

وشرطه الإيجاب في صغراه وأن تُرَى كلية كبراه

وحين نطبق هذين الشرطين يتضح لنا أن الضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة فقط،

حاصلة من تطبيق الشرط الأول في الصغرى وهو كونها إيجابية؛ حيث يتحصل منه اثنتان هما: موجبة كلية، موجبة جزئية، ثم بتصبيق الشرط الثاني وهو كلية الكبرى يتحصل لدينا كذلك - اثنتان: ك م ، ك س ، وإذا ضربنا اثنتين حاصلة من الصغرى في اثنتين حاصلة من الكبرى، تحصَّل لدينا أربعة أضرب من ستة عشر ضربًا التي سبق وبينا أنها موجودة في كل شكل من الأشكال الأربعة.

وبيان هذه الأضرب الأربعة المنتجة كالآتي :

١ - م ك مع م ك

مثل :

- كل حديد معدن
- وكل معدن موصل للحرارة

∴ كل حديد موصل للحرارة

٢ - م ك مع س ك

مثل :

- كل حديد معدن
- ولا شيء من المعدن بخشب

∴ لا شيء من الحديد بخشب

٣ - م ج مع م ك

مثل :

بعض الطلاب مجتهدون
- وكل مجتهد ناجح

∴ بعض الطلاب ناجحون.

٤ - م.ج مع س ك

مثل :

- بعض الطلبة مجتهد

- ولا واحد من المجتهدين براسب

∴ بعض الطلبة ليس راسبًا.

ثالثا : تحصيل الضروب المنتجة :

للمناطقة في تحصيل الضروب المنتجة من الضروب العقيمة طريقتان :

الأولى : طريقة الإسقاط :

وهي طريقة تعتمد على مفهوم الشروط .

وذلك ببيان وحصر الضروب العقيمة التي تسقط عند تطبيق كل شرط من شروط الإنتاج في كل شكل.

وفي الشكل الأول الذي معنا نطبق هذه الطريقة فنقول : إن تطبيق الشرط الأول، وهو إيجاب الصغرى يسقط سلبها؛ أي سلب الصغرى، فإنها إن كانت سالبة كان الضرب عقيمًا فلا تنتج، ويسقط بهذا الشرط اثنتان: السالبة الكلية، والسالبة الجزئية، ثم بتطبيق الشرط الثاني، وهو : كلية الكبرى يسقط جزئيتها؛ أي جزئية الكبرى فلا تنتج إن كانت جزئية؛ وبذلك يسقط اثنتان - أيضًا - : الجزئية الموجبة، والجزئية السالبة، وبالشرط الأول يكون معنا اثنتان عقيمتان، فإذا ضربناهما في الكبريات الأربع سقط ثمانية أضرب؛ وذلك كالآتي:

١ - س ك مع م ك .

٢ - س ك مع م ج .

٣ - س ك مع س ك.

٤ - س ك مع س ج .

٥ - س ج مع م ك .

٦ - س ج مع م ج .

٧ - س ج مع س ك .

٨ - س ج مع س ج .

ثم بتطبيق الشرط الثاني يسقط أربعة أضرب هكذا :

١ - م ك مع م ج .

٢ - م ك مع س ج .

٣ - م ج مع م ج .

٤ - م ج مع س ج .

فيكون حاصل الأضرب العقيمة الساقطة اثني عشر ضربًا، فإذا حسمناها من الأضرب الستة عشر التي هي مجموع الأضرب بقي معنا أربعة أضرب منتجة.

الثانية : طريقة التحصيل : وهي طريقة تعتمد على منطوق الشروط :

وهذه الطريقة هي عكس الطريقة السابقة ؛ حيث تعتمد السابقة على حصر الأضرب العقيمة بعد تطبيق الشرطين.

أما هذه الطريقة فتعتمد على حصر الأضرب المنتجة بعد تطبيق الشرطين هكذا:

يشترط في هذا الشكل شرطان :

إيجاب الصغرى : ويتحصل بهذا الشرط ضربان منتجان وهما :

ك - م ، ج - م .

ويشترط كلية الكبرى : ويتحصل من هذا ضربان منتجان هما : ك م ، ك س . فإذا ضربنا اللتين تحققتا من الشرط الأول فيما تحققتا من الشرط الثاني، تحصَّل لدينا أربعة أضرب منتجة هي :

١ - م ك مع م ك .

٢ - م ك مع س ك .

٣ - م ج مع م ك .

٤ - م ج مع س ك .

وإذا كان المنتج أربعة أضرب ، فيكون العقيم اثنى عشر ضربًا، حاصل حسم المنتج من جميع الأضرب الستة عشر.

وأمثلة الأضرب المنتجة الأربعة :

مثال (١) :

- كل حديد معدن

- وكل معدن يتمدد بالحرارة

∴ كل حديد يتمدد بالحرارة.

مثال (٢) :

- كل إنسان حيوان

- ولا شيء من الحيوان بجماد

∴ لا شيء من الإنسان بجماد.

مثال (٣) :

- بعض الطلاب مجتهد

- وكل مجتهد ناجح

بعض الطلاب ناجح

مثال (٤) :

- بعض الطلاب مهمل

- ولا أحد من المهملين بناجح

∴ بعض الطلاب ليس ناجحًا.

هذه هي أمثلة الشكل الأول المنتجة.

ونلاحظ أن الشكل الأول ينتج جميع أنواع القضايا :

م ك ، س ك ، م ج ، س ج ، وأن هذه الخاصية لا تتوافر إلا لهذا الشكل دون بقية الأشكال الأربعة.

وكذلك هذا الشكل طبعي فطري - كما ذكرنا - ومن ثم كان ميزانًا لبقية الأشكال، فعند الاختلاف حول قياس من الأشكال الثلاثة فإنهم يردونه إلى الشكل الأول، فيتضح كونه صالحًا أو فاسدًا.

الشكل الثاني

أولاً: تعريفه :

الشكل الثاني هو : « ما كان الحد الأوسط فيه محمولًا في المقدمتين »؛ أي أن الحد الأوسط يكون محمولًا في الصغرى، ومحمولًا - أيضًا - في الكبرى؛ ومثاله: « كل إنسان حيوان - ولا واحد من الحجر بحيوان.. إذًا.. لا واحد من الإنسان بحجر » .

ثانيا : شروط إنتاجه :

يشترط لإنتاجه شرطان ؛ أحدهما بحسب الكيف ، والثاني بحسب الكم.

١ - أما الذي بحسب الكيف فهو : « اختلاف المقدمتين في الكيف »؛ وذلك بأن تكون إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة، ولا يصح أن تكون المقدمتان موجبتين معًا، ولا سالبتين معًا، فإذا كانت إحداهما موجبة، وجب أن تكون الأخرى سالبة، وليس مهمًا أيهما الموجبة وأيهما السالبة.

٢ - وأما الشرط لذي بحسب الكم فهو : « كلية الكبرى » فلا يصلح أن تكون الكبرى جزئية، بل يجب أن تكون كلية موجبة، أو كلية سالبة.

يقول في ذلك صاحب السلَّم:

والثاني أن يختلفا في الكيف مع كلية الكبرى له شرط وقع

والمنتج من هذا الشكل بعد تطبيق الشرطين أربعة أضرب فقط ، ويبقى اثنا عشر ضربًا هي الأضرب العقيمة التي لا تنتج ، وإذا أنتجت فنتائجها غير صحيحة.

ثالثًا : طريقة معرفة الضروب المنتجة والعقيمة :

عرفنا قبلًا أن ثمة طريقتين لمعرفة الضروب المنتجة والعقيمة ، وفرز هذه من تلك.

الطريقة الأولى : طريقة التحصيل :

أننا اشترطنا أن تكون الكبرى كلية، فإن كانت كلية موجبة، وجب – تحقيقًا للشرط الثاني – أن تكون الصغرى سالبة كلية، أو سالبة جزئية، فهذان ضربان منتجان.

وإن كانت الكبرى كلية سالبة وجب أن تكون الصغرى – تحقيقًا للشرط الثاني أيضًا – موجبة كلية ، أو موجبة جزئية، فهاتان حالتان – أيضًا – فيصبح لدينا أربع حالات، أو أربعة أضرب كلها منتجة، وبقية الأضرب كلها عقيمة، وعددها اثنا عشر ضربًا بعد أن حسمنا الأضرب المنتجة الأربعة من الستة عشر ضربًا التي هي مجموع أضرب كل شكل.

الطريقة الثانية : طريقة الإسقاط :

وذلك لأننا اشترطنا في الشرط الأول اختلاف المقدمتين في الكيف؛ فيخرج بذلك ثمانية أضرب كلها عقيمة؛ لأنهما إما أن تتفقا في الإيجاب أو في السلب، فإن اتفقتا في الإيجاب سقط بذلك أربعة أضرب؛ لأنهما إما أن يكونا معًا موجبة كلية أو موجبة جزئية. هكذا:

م ك مع موجبة كلية ، م ك مع م ج .

م ج مع موجبة كلية ، م ج مع م ج .

ومثل ذلك يقال في اتفاقهما في السلب؛ لأنهما تكونان:

س ك مع س ك .

س ك مع س ج .

س ج مع س ك .

س ج مع س ج.

فهذه أربع؛ فيتحصل من تخلف الشرط الأول ثمانية أضرب غير منتجة. أما الشرط الثاني فيسقط به أربعة أضرب؛ لأن الشرط الثاني هو كلية الكبرى، فيسقط به جزئية الكبرى إن كانت سالبة في حالتين، ويسقط بجزئيتها إن كانت موجبة حالتان، فهذه أربع هكذا:

م ك مع ج س .

م ج مع ج س .

س ك مع ج م .

س ج مع ج م .

وإذا ضممنا هذه الأربعة إلى الثمانية التي تقدمت في الشرط الأول اكتمل عندنا اثنا عشر ضربًا غير منتجة، ويكون المنتج هي الأضرب الأربعة الباقية.

وهذه هي الأضرب الأربعة المنتجة مع أمثلتها:

١ - ك م - ك س ؛

مثل :

- كل مؤمن تقي

- ولا واحد من العصاة بتقيٍّ

∴ لا واحد من المؤمنين بعاص

٢ - ك س - ك م ؛

مثل :

- لا واحد من المهملين بناجح

- وكل مجتهد ناجح

∴ لا واحد من المهملين بمجتهد

٣ - ج م - ك س ؛

مثل :

- بعض النبات ورد
- ولا شيء من الجماد بورد
- ∴ بعض النبات ليس بجماد

٤ - ج س - ك م ؛

مثل :

- بعض البشر ليس تقيًّا
- وكل رسول تقي
- ∴ بعض البشر ليس رسولًا

الشكل الثالث

أولاً: تعريفه:

يعرف الشكل الثالث بأنه « ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في المقدمتين ».

ثانيا: شروط إنتاجه:

يشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان؛ شرط بحسب الكيف، وشرط بحسب الكم.

١ - أما الشرط الذي يختص بالكيف ، فأن تكون الصغرى موجبة.

٢ - وأما الشرط الذي بحسب الكم؛ فأن تكون إحدى المقدمتين كلية.

ويمكن جمع الشرطين في قولنا : إيجاب الصغرى، وكلية إحدى المقدمتين.

يقول في ذلك صاحب السلَّم:

والثالث الإيجابُ في صغراهما وأن تُرَى كلية إحداهما

وإذا طبقنا هذين الشرطين وجدنا أن المنتج من أضرب هذا الشكل ستة أضرب، وأن العقيم عشرة أضرب.

ثالثا: كيفية استخراج الأضرب المنتجة والعقيمة:

عرفنا أن استخلاص المنتج من الأضرب والعقيم يكون بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: طريقة التحصيل:

عرفنا أن الشرط الأول هو « إيجاب الصغرى » ، فلو كانت مع إيجابها كلية لتحقق فيها الشرطان جميعًا، وأنتجت مع المقدمة الكبرى في حالاتها الأربع، فهذه أربعة أضرب منتجة. أما إذا لم تكن الصغرى كلية، وكانت موجبة، فإنها تنتج في حالتي كلية الكبرى موجبة وسالبة، فهاتان حالتان تضمَّان إلى الأربع السابقة فيتحصل من ذلك ستة أضرب كلها منتجة، بينما يكون العقيم عشرة أضرب حاصل حسم الستة المنتحة من الستة عشر مجموع الأضرب.

الطريقة الثانية: طريقة الإسقاط :

نقول : قد اشترطنا في الصغرى أن تكون موجبة ، فإذا فقدت هذا الشرط وكانت سالبة، فستكون سالبة كلية ، وسالبة جزئية ، فهاتان حالتان تضربان في أربع حالات المقدمة الكبرى؛ فينتج من ذلك ثمان حالات كلها أضرب عقيمة؛ بسبب فقد الشرط الأول.

وأما الشرط الثاني وهو كلية إحداهما فيسقط به ضربان غير منتجين؛ وذلك إذا كانت الكبرى جزئية مع الصغرى الجزئية الموجبة، فهاتان حالتان؛ لأن الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الجزئية في حالتيها تنتج ضربين عقيمين هكذا:

ج م مع ج م .

ج م مع ج س .

فينتج لنا من فقد الشرطين عشرة أضرب عقيمة .

وتكون الأضرب المنتجة ستة أضرب هكذا :

م ك مع م ك .

م ك مع م ج .

م ك مع س ك.

م ك مع س ج.

م ج مع م ك .

م ج مع س ك .

فهذه هي الحالات الست المنتجة ، وأمثلتها كالآتي :

١ - م ك مع م ك :

- كل إنسان حيوان

- وكل إنسان ناطق

∴ بعض الحيوان ناطق.

٢ - م ك مع م ج :

- كل إنسان حيوان
- وبعض الإنسان مصري
- ∴ بعض الحيوان مصري.

٣ - م ك مع س ك :

- بعض الحيوان حساس
- ولا شيء من الحيوان بجماد
- ∴ بعض الحساس ليس بجماد

٤ - م ك مع س ج :

- كل إنسان ناطق
- وبعض الإنسان ليس بحجر
- ∴ بعض الناطق ليس بحجر

٥ - م ج مع م ك :

- بعض الورد نبات
- وكل ورد طيب الرائحة
- ∴ بعض النبات طيب الرائحة.

٦ - م ج مع س ك :

- بعض الحيوان ناطق
- ولا شيء من الحيوان بحجر
- ∴ بعض الناطق ليس بحجر

ويلاحظ أن نتائج هذا الشكل كلها سوالب جزئيات ، وأنه لم ينتج كليات حتى في حالة ما إذا كانت المقدمتان كليتين.

الشكل الرابع

أولاً: تعريفه:

يعرف الشكل الرابع بأنه « ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى ».

ويلاحظ أنه عكس الشكل الأول ، فالحد الأوسط في الشكل الأول محمولٌ في الصغرى موضوعٌ في الكبرى، وفي الرابع عكس ذلك، فهو موضوع في الصغرى محمول في الكبرى.

وقد بينا قبلًا أن سهولة الإنتاج في شكل من الأشكال يرجع ضمن ما يرجع إلى اتصال جزئي الحد الأوسط، أو اقترابهما بقدر الإمكان؛ ولذلك كانت سهولة الشكل الأول ويسر إنتاجه تعود إلى اتصال جزئي الحد الأوسط، وكلما ابتعد جزآه أحدهما عن الآخر كان إنتاج الشكل صعبًا؛ ولذلك نرى أن الحد الأوسط في الشكل الرابع أبعد ما يكون بين جزأيه؛ ومن هنا كان صعب الإنتاج، بعيدًا عن فطرية الأشكال التي تتمثل في الشكل الأول.

ولذلك اختلف الناس حول الشكل الرابع إلى حد أن الكثيرين من المناطقة استبعدوه، ورفضوا أن يعتبروه شكلًا رابعًا وقصروا الأشكال على الثلاثة الأُوَل.

وحتى الذين اعتبروه وأقروا به شكلًا رابعًا وقع بينهم خلاف في شروط إنتاجه؛ لذلك نرى المتقدمين من المناطقة لهم شروط إنتاج في الشكل الرابع، بينما المتأخرون يرفضون شروطهم ويشترطون شروطًا أخرى، وإنما كان ذلك الخلاف أوضح تعبير عن إشكالية هذا الشكل.

وسوف نجري على ما جرى عليه المتأخرون من اعتباره شكلًا من الأشكال وسوف نذكر شروط إنتاجه لدى المتقدمين والمتأخرين - بحول اللَّه تَعَالَى.

ثانيا: شروط إنتاجه عند المتأخرين:

بينا أن ثمة خلافًا بين المتأخرين والمتقدمين في شروط إنتاج هذا الشكل، وسوف

نذكر شروط إنتاجه عند كل فريق وبيان الأضرب المنتجة على رأي كل فريق.

وسنبدأ بشروط المتأخرين؛ حيث ذكروا أنه يشترط لإنتاج الشكل الأول واحد من أمرين:

الأول: إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى.

الثاني: اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما.

ويتحقق الإنتاج عند وجود أحد هذين الشرطين، ولا يوجد العقم إلا عند فقد الشرطين معًا.

ثالثًا: كيفية استخراج الأضرب المنتجة والعقيمة:

عرفنا أن هناك طريقتين لاستخراج الأضرب، وبيان المنتج من العقيم.

الطريقة الأولى: طريقة التحصيل:

فعند تحقق الشرط الأول وهو إيجابهما مع كلية الصغرى يتحصل لنا ضربان منتجان وهما:

١ - م ك مع م ك.

٢ - م ك مع م ج.

وعند تحقق الشرط الثاني وهو اختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما يتحصل لنا ستة أضرب منتجة، فإذا أضفناها إلى الاثنين من الشرط الأول صار لدينا ثمانية أضرب منتجة من هذا الشكل.

أما تحصيل الأضرب من الشرط الثاني؛ فلأن الصغرى إن كانت موجبة كلية مع الكبرى السالبة كلية أو جزئية؛ فهذان ضربان هما:

١ - م ك مع س ك.

٢ - م ك مع س ج.

وإن كانت الصغرى موجبة جزئية أنتجت مع السالبة الكلية فقط فهذا ضرب ثالث، وإن كانت الصغرى سالبة كلية أنتجت مع الموجبة الكلية، والموجبة الجزئية.

فهذان ضربان هما:

١ - س ك مع م ك .

٢ - س ك مع م ج .

وإن كانت الصغرى سالبة جزئية فلا تنتج إلا مع الموجبة الكلية فهذا ضرب سادس، وهذه الستة الأضْرُب المتحصلة من الشرط الثاني تضاف إلى الضربين المنتجين من الشرط الأول فيصير لدينا ثمانية أضرب منتجة من الشكل الرابع؛ وذلك عند المتأخرين من المناطقة.

الطريقة الثانية : طريقة الإسقاط :

في طريقة إسقاط الضروب العقيمة ننظر في شروط الإنتاج ثم نُحْصِي ما يسقط من الضروب عند فقدها.

ولما كان الإنتاج في هذا الشكل يتحقق في إحدى حالتين، ويعني هذا أنه لا يتحقق العقم في الأضرب إلا عند فقد الحالتين جميعًا؛ أي عند تخلف الشرطين معًا، وإذا فقد الشرطان معًا وهما :

« إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما » ؛ فإذا فقد هذان الشرطان فلا يخلو الأمر من أحد أمور ثلاثة:

١ - أن تكون المقدمتان موجبتين مع عدم كلية الصغرى .

٢ - كونهما سالبتين معًا .

٣ - كونهما مختلفتين في الكيف مع عدم كلية إحداهما.

وفي كل حال من هذه الحالات الثلاث التي لا يتحقق فيها شروط الإنتاج يسقط بعض الأضرب العقيمة. وفيما يلي نبين ما يسقط في كل حالة:

١ - ما يسقط في الحالة الأولى، وهي كون المقدمتين موجبتين مع جزئية الصغرى يسقط في هذه الحالة ضربان:

أ - م ج مع م ك .

ب - م ج مع م ج .

٢ - ما يسقط في الحالة الثانية ، وهي كونهما سالبتين، ويسقط في هذه الحالة أربعة

أضرب :

أ - س ك مع س ك .

ب - س ج مع س ج .

جـ - س ك مع س ج .

د - س ج مع س ك .

فهذه أربع حالات ، أو أربعة أضرب تضاف إلى الضربين في الحالة السابقة.

٣ - ما يسقط في الحالة الثالثة ، وهي كونهما مختلفتين في الكيف مع عدم كلية إحداهما، ويسقط في هذه الحالة ضربان هما :

أ - م ج مع س ج .

ب - س ج مع م ج .

وبضم هاتين الحالتين إلى أربع حالات السقوط في السابقة، إلى حالتي الحالة الأولى، ينتج ثماني حالات هي مجموع الأضرب العقيمة في الشكل الرابع، ويكون المنتج منه ثماني حالات، وهذا عند المتأخرين من المناطقة.

رابعًا : شروط إنتاج الشكل الرابع لدى المتقدمين :

اشترط المتقدمون لإنتاج الشكل الرابع شرطًا واحدًا هو : « عدم اجتماع الخسَّتين - السلب والجزئية - فيه سواء كان ذلك في مقدمة واحدة أو موزعة على المقدمتين أو في كل مقدمة خسَّة واحدة، وسواء كانت الخستان من نوع واحد أو من نوعين ». وينبني على ذلك ألا تكون المقدمتان سالبتين، ولا جزئيتين، ولا إحداهما سالبة والأخرى جزئية، ولا يُستثنى من ذلك إلا حالة واحدة هي: أن تكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية. فإن كانت الصغرى م ج ، والكبرى س ك ؛ فإنها تنتج على خلاف الشرط المذكور؛ لأنها مستثناة منه.

فإذا تحقق ذلك الشرط مع الصورة المستثناة فإنه ينتج خمسة أضرب منتجة، ويكون العقيم منه أحد عشر ضربًا. وهذه الأضرب المنتجة هي :

١ - م ك مع م ك .

٢ - م ك مع س ك .

٣ - م ك مع م ج .

٤ - س ك مع م ك .

٥ - م ج مع س ك.

وهذا الضرب الخامس هو المستثنى من الشرط المذكور وهو عدم اجتماع الخستين.

خامسا : كيفية استخراج الأضرب المنتجة :

نقول : إذا كانت الصغرى موجبة جزئية أنتجت مع السالبة الكلية ، وهذه هي الحالة المستثناة من شرط عدم اجتماع الخستين في المقدمتين، ثم إذا كانت الصغرى موجبة كلية أنتجت مع الكبرى في ثلاث حالات: الكبرى الموجبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الكلية.

ثم إذا كانت الصغرى سالبة كلية فإنها تنتج مع الموجبة الكلية - فهذه خمس حالات منتجة، أو خمسة أضرب منتجة ، وما عداها فعقيم .

ملاحظات :

لاحظنا على الأشكال ما يلي :

١ - عرفنا أن الحد الأوسط هو المكرر في المقدمتين؛ جزء منه في المقدمة الأولى، والجزء الثاني في المقدمة الثانية، وجزآه يكونان إما محمول المقدمة الأولى موضوع المقدمة الثانية، وهذا هو الشكل الأول، وإما محمول المقدمتين، وهذا الشكل الثاني، وإما موضوع المقدمتين وهذا الشكل الثالث، وإما عكس الشكل الأول موضوع الأول محمول الثانية، وهذا آخر الأشكال الأربعة.

٢ - حين نريد استخلاص النتيجة من المقدمتين ليس علينا إلا حذف المكرر؛ أي حذف الحد الأوسط فيبقى معنا الحدان الآخران؛ الأصغر موضوع النتيجة، والأكبر محمولها؛ وذلك مثل :

- وكل مجتهد ناجح

∴ محمد ناجح

حذفنا المكرر الذي هو لفظة « مجتهد » . ومثل :

- محمد مجتهد

- وكل ناجح مجتهد

∴ محمد ناجح

٣ - من القواعد الهامة في استخلاص النتيجة من الأشكال : « أن النتيجة تتبع الأخسَّ في المقدمتين » .

- والأخسُّ بالنسبة للكيف هو « السَّلب » ؛ فإن كان القياس فيه إحدى المقدمتين سالبة والأخرى موجبة؛ كانت النتيجة سالبة؛ مثل :

- كل حديد معدن

- ولا شيء من المعدن بخشب

∴ « لا شيء من الحديد بخشب ».

والأخسُّ بالنسبة للكم هو « الجزئية »؛ فإن كان القياس به إحدى المقدمتين جزئية، والأخرى كلية، كانت النتيجة جزئية؛ لأن الجزئية أخس بالنسبة للكلية؛ مثل:

- بعض الطالبات مجتهدات

- ولا واحدة من المجتهدات براسبة

∴ بعض الطالبات لسن براسبات

وفي هذا المثال تحققت الخسَّتان: السلب والجزئية؛ أي خسَّة في الكيف؛ وهو السلب. وخسَّة في الكم؛ وهي الجزئية، ففي هذا القياس كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة؛ فجاءت النتيجة سالبة، وكانت إحدى المقدمتين جزئية والأخرى كلية؛ فجاءت النتيجة جزئية.

المبحث الرابع
القياس الاقتراني الشرطي

عرفنا فيما سبق أن القياس الاقتراني ينقسم إلى قسمين :

١ - اقتراني حملي : وقد تقدم الكلام عنه تفصيلًا - بفضل الله سبحانه.

٢ - اقتران شرطي : ونتكلم عنه - بحول الله سبحانه - فيما يأتي .

أولاً : تعريفه :

هو ما تركب من قضيتين شرطيتين أو من شرطية وحملية .

والقياس الاقتراني الشرطي ينقسم إلى خمسة أقسام باعتبار ما تركب منه؛ والأقسام الخمسة هي :

١ - ما يتركب من شرطيتين متصلتين، وينتج شرطية متصلة؛

مثل :

- كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا

- وكلما كان النهار موجودًا كان الجو دافئًا.

∴ كلما كانت الشمس طالعة كان الجو دافئًا

٢ - ما يتركب من شرطيتين منفصلتين، وينتج شرطية منفصلة؛ **مثل :**

دائمًا إما أن يكون العدد فردًا أو زوجًا

ودائمًا إذا كان زوجًا كان منقسمًا إلى متساويين

∴ دائمًا إما أن يكون العدد فردًا أو منقسمًا إلى متساويين

٣ - ما تركب من شرطية متصلة وحملية، وينتج شرطية متصلة؛ **مثل :**

- كلما كان هذا ذهبًا كان معدنًا

- وكل معدن موصل للحرارة

∴ كلما كان هذا ذهبًا كان موصلًا للحرارة

٤ - ما تركب من شرطية منفصلة وحملية، وينتج شرطية منفصلة؛ مثل :

- دائمًا إما أن يكون النَّامي نباتًا أو حيوانًا

- وكل حيوان متنفس

∴ دائمًا إما أن يكون النامي نباتًا أو متنفسًا.

٥ - ما يتركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة، وينتج شرطية متصلة أو شرطية منفصلة؛ مثل :

- دائمًا إما أن يكون الجسم جمادًا أو ناميًا

- وكلما كان ناميًا كان متنفسًا

∴ دائمًا إما أن يكون الجسم جمادًا أو متنفسًا

قد يكون إذا كان الشيء جسمًا كان جمادًا أو متنفسًا.

هذا ، ويجب أن نعرف أن الأشكال الأربعة تجري كلها في القياس الاقتراني الشرطي كما تجري في القياس الاقتراني الحملي، ويقوم المقدم والتالي في الشرطيات مقام الموضوع والمحمول في الحمليات؛ وعلى هذا فإذا كان الحد الأوسط تاليًا في الصغرى مقدمًا في الكبرى، كان ذلك هو الشكل الأول، وإذا كان تاليًا في الاثنتين كان هذا هو الشكل الثاني، وإذا كان مقدمًا في الاثنتين كان الشكل الثالث، وإذا كان مقدمًا في الصغرى تاليًا في الكبرى كان ذلك هو الشكل الرابع.

والحدود في الاقتراني الشرطي مثل الحدود في الاقتراني الحملي، ففيه ثلاثة حدود: مقدم الصغرى هو الحد الأصغر - وتالي الكبرى هو الحد الأكبر، والمكرر بينهما هوالحد الأوسط.

ويشترط في أشكال الاقتراني الشرطي الأربعة ما يشترط في أشكال الحملي الأربعة، والضروب المنتجة وكذا العقيمة في الشرطي هي نفسها التي مرت بنا في الحملي.

ومعرفة الأمثلة أيسر من أن نذكرها.

المبحث الخامس
القياس الاستثنائي

سبق أن بينا أن القياس ينقسم إلى قسمين أساسيين؛ وذلك بالنسبة إلى نتيجته :

١ – قياس اقتراني : وهو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بمادتها فقط دون هيئتها.

٢ – قياس استثنائي : وهو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بمادتها وهيئتها.

أما القياس الاقتراني فقد تقدم الكلام عنه بأقسامه وأشكاله وكل ما يتصل به من تفاصيل.

وأما القياس الاستثنائي فهو موضوع حديثنا في هذا المبحث – بحول الله سبحانه.

أولاً: تعريفه :

يعرف القياس الاستثنائي بأنه : « ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بمادتها وهيئتها »؛ وذلك مثل :

– إذا كان هذا الطالب مصريًا فهو إفريقي

– لكنه مصري

∴ فهو إفريقي

ولقد سُمِّي هذا القياس استثنائيًا؛ لوجود لفظة « لكن » فيه، ورغم أن لفظة « لكن » وضعت في اللغة للاستدراك؛ إلا أن المناطقة اعتبروها للاستثناء وأطلقوا عليها ذلك من باب الاصطلاح المنطقي؛ وذلك للشبه بين الاستثناء والاستدراك.

ويتركب القياس الاستثنائي من مقدمتين ونتيجة :

١ – المقدمة الأولى قضية شرطية : وتُسَمَّى المقدمة الكبرى، رغم أنها الأولى، وذلك عكس القياس الاقتراني، وإنما كانت في الاستثناء كبرى؛ لاشتمالها على النتيجة أو نقيضها، والنتيجة تشتمل على محمول الشرطية وهو الحد الأكبر، من أجل ذلك سميت

الشرطية بالمقدمة الكبرى.

٢ – المقدمة الثانية ، وهي الاستثنائية: وتسمَّى المقدمة الصغرى.

٣ – النتيجة : وهي القضية المستنبطة من المقدمتين.

ثانيا : أقسام القياس الاستثنائي :

ينقسم القياس الاستثنائي إلى قسمين :

١ – استثنائي اتصالي: وهو ما تركب من قضية شرطية متصلة هي المقدمة الكبرى، ومن مقدمة استثنائية هي المقدمة الصغرى في القياس.

مثاله :

– كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا – لكنه إنسان

∴ « هو حيوان ».

٢ – استثنائي انفصالي : وهو ما تركب من قضية شرطية منفصلة، ومن قضية استثنائية هي المقدمة الصغرى من القياس.

مثاله : « دائمًا إما أن الجسم جمادٌ أو نامٍ – لكنه جماد

∴ « ليس بحيوان » .

ثالثا : شروط إنتاج القياس الاستثنائي :

يشترط لإنتاج القياس الاستثنائي سواء كان قياسًا اتصاليًا أو قياسًا انفصاليًا ثلاثة شروط، يضاف إليها شرط رابع خاص بالقضية المنفصلة الحقيقية.

الأول: أن تكون الشرطية – متصلة أو منفصلة – موجبة، فالقياس لا ينتج إذا كانت المقدمة الشرطية سالبة، لأن السلب ينفي التلازم في المتصلة، وينفي العناد في المنفصلة، ولأن شرط إنتاج الشرطية أن يكون هناك تلازم في المتصلة، وعناد في المنفصلة؛ لأنه لو لم يكن هناك تلازم في المتصلة، وعناد في المنفصلة فلا ينتج إثبات أحدهما أو رفْعُه رفْعَ الثاني أو إثباته.

الثاني: أن تكون المتصلة لزومية، والمنفصلة عنادية، فإذا لم تكونا كذلك، فلا إنتاج؛ لأن الاتفاقية لا تنتج سواء كانت متصلة أو منفصلة ولأنها لا يطرد إنتاجها.

الثالث : أن تكون إحدى المقدمتين كلية، إما الشرطية وإما الاستثنائية؛ لأن الشرطية والاستثنائية إذا كانتا جزئيتين فلا ينتج القياس؛ لاحتمال أن يكون التلازم أو العناد الذي في الكبرى حاصلًا في بعض الأوقات، والاستثناء حاصلًا في بعض آخر، فلا ينتج لاختلاف المقدمتين في الرفع والوضع.

الرابع : وهو الشرط الخاص بالقضية المنفصلة الحقيقية، ويشترط أن تكون مركبة من الشيء والمساوي لنقيضه، وليس يصح أن تكون مركبة من الشيء ونقيضه، وإلا كانت الاستثنائية هي عين النتيجة.

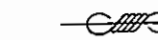

كيفية الإنتاج في القياس الاستثنائي الاتصالي :

الاستثنائي الاتصالي هو : ما كانت القضية الشرطية فيه متصلة، وهي الكبرى في القياس، والاستثنائية هي المقدمة الثانية، وهذا القياس الاتصالي ينتج في حالتين:

١ - وضع المقدم ينتج وضع التالي، والمراد بالوضع: الإثبات، فكأننا قلنا: إثبات المقدم ينتج إثبات التالي؛ وذلك مثل:

« كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا - لكنه إنسان

∴ هو حيوان » .

فقد أثبتنا المقدم الذي هو « إنسان » فأنتج القياس إثبات التالي الذي هو « حيوان ».

٢ - رفع التالي ينتج رفع المقدم، والمراد برفعه؛ أي: نفيه، فإذا نفينا التالي نفينا المقدم؛ مثل: ما إذا نفينا التالي في المثال السابق فقلنا: لكنه ليس حيوانًا، ينتج: أنه ليس إنسانًا.

ومثل ما إذا قلنا :

- كلما كان هذا حديدًا كان معدنًا

- لكنه ليس معدنًا

∴ هو ليس بحديد

فعندما رفعنا التالي رفعنا المقدم .

والقاعدة أننا إذا أثبتنا الأخص أثبتنا الأعم، وإذا رفعنا الأعم رفعنا الأخص، والعكس ليس صحيحًا.

وهذا القياس كما ينتج في حالتين، يكون عقيمًا في حالتين :

١ - رفع المقدم لا ينتج رفع التالي .

٢ - وضع التالي لا ينتج وضع المقدم.

وذلك لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم، ولا يلزم من رفع الأخص - المقدم - رفع الأعم - التالي - ، لجواز أن يكون باقيًا ببعض أفراده الآخرين غير المقدم.

وكذلك وضع التالي لا ينتج عنه وضع المقدم؛ حيث المقدم فرد من أفراد التالي، ولا يلزم من وضع الأعم وضع الأخص؛ لجواز أن يكون موجودًا بفرد آخر من أفراده غير المقدم.

وذلك مثل : « كلما كان هذا حديدًا كان معدنًا - لكنه ليس حديدًا » فهذا القياس لا ينتج: « هو ليس معدنًا »؛ لأن رفع المقدم - الحديد - لا ينتج رفع التالي - المعدن؛ لجواز أن يكون المعدن موجودًا على هيئة نحاس أو ذهب أو فضة، فيرتفع الحديد، لكن المعدن يظل باقيًا.

وكذلك لو وضعنا التالي الذي هو أعم من المقدم - المعدن - لا ينتج المقدم - الحديد - ؛ لجواز أن يكون المعدن موضوعًا ببعض أفراده سوى الحديد؛ فيكون المعدن موجودًا على هيئة فضة، أو ذهب، أو نحاس؛ فيكون المعدن - التالي - موجودًا - والحديد - غير موجود.

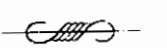

كيفية الإنتاج في القياس الاستثنائي الانفصالي:

وهو القياس المكون من شرطية منفصلة واستثنائية، والكبرى هي الشرطية.

وهذا القياس له ثلاث حالات؛ لأنه :

١ – إما أن تكون الشرطية فيه « حقيقية » ، أي مانعة جمع وخلو .

٢ – وإما أن تكون مانعة جمع فقط.

٣ – وإما أن تكون مانعة خلو فقط.

وهذه أقسام الاستثنائي الانفصالي ، وفيما يلي نبين أحكام الإنتاج والعقم في كل قسم من الثلاثة.

١ – نتائج الانفصالي المركب من الحقيقية :

ينتج الانفصالي الاستثنائي المركب من الحقيقية في حالاته الأربع، فكل صوره منتجة، وليس فيه عقيم، وهذا يعني :

أ – أن وضع المقدم ينتج رفع التالي .

ب – أن رفع المقدم ينتج وضع التالي .

ج – أن وضع التالي ينتج رفع المقدم .

د – أن رفع التالي ينتج وضع المقدم .

وذلك مثل : « دائمًا إما أن يكون الجسم ساكنًا أو متحركًا ».

أ – لكنه ساكن ∴ فهو ليس متحركًا .

ب – لكنه غير ساكن ∴ فهو متحرك .

ج – لكنه متحرك ∴ فهو ليس ساكنًا .

د – لكنه ليس متحركًا ∴ فهو ساكن .

٢ – نتائج الاستثنائي الانفصالي المركب من مانعة الجمع فقط :

ينتج الاستثنائي الانفصالي المركب من مانعة الجمع فقط نتيجتين، فهو منتج في حالتين ، وعقيم في حالتين:

أ – ينتج في حالة وضع المقدم رفع التالي.

ب – وفي حالة وضع التالي ينتج رفع المقدم .

فهو ينتج في حالة الوضع فقط ، أما في حالتي الرفع فلا ينتج؛ وذلك مثل: دائمًا إما أن يكون هذا الجسم أبيض أو أسود :

أ - لكنه أبيض ∴ فهو ليس أسود .

ب - لكنه أسود ∴ فهو ليس أبيض .

والعقيم في هذا القسم – مانعة الجمع – اثنان :

أ - رفع المقدم لا ينتج وضع التالي ؛ مثل ما إذا قلنا : لكنه ليس أبيض . فلا يلزم أن يكون أسود؛ لجواز أن يكون ذا لون آخر، فيكون أحمر أو أزرق مثلًا.

ب - وكذلك رفع التالي لا ينتج وضع المقدم؛ مثل ما إذا قلنا: لكنه ليس أسود. فلا يلزم أن يكون أبيض؛ لجواز أن يكون ذا لون آخر؛ مثل ما ذكرنا.

٣ - نتائج الاستثنائي الانفصالي المركب من مانعة الخلو فقط :

ينتج القياس الاستثنائي المركب من مانعة الخلو فقط في حالتين :

أ - رفع المقدم ينتج وضع التالي .

ب – رفع التالي ينتج وضع المقدم .

فهو ينتج في حالة الرفع فقط ، ولا ينتج في حالة الوضع ، فهو منتج في حالتين، وعقيم في حالتين؛ وذلك مثل :

دائمًا إما أن يكون هذا الجسم غير شجر أو غير حجر :

أ - لكنه حجر ∴ هو غير شجر .

ب - لكنه شجر ∴ هو غير حجر .

والعقيم في هذا القسم – مانعة الخلو – اثنان :

أ - وضع المقدم ، لا يلزم منه رفع التالي .

ب – وضع التالي لا يلزم منه رفع المقدم .

كما إذا قلنا : لكنه غير شجر . فلا يلزم منه أن يكون حجرًا ؛ لجواز أن يكون شيئًا آخر.

وكذلك إذا قلنا : لكنه غير حجر . فلا يلزم أن يكون شجرًا؛ لجواز أن يكون شيئًا آخر.

الفصل الخامس

لواحق القياس

- المبحث الأول : القياس المركب - والقياس المضمر .
- المبحث الثاني : قياس الخلف .
- المبحث الثالث : أنواع القياس باعتبار مادته .
- المبحث الرابع : قياس التمثيل .
- المبحث الخامس : الاستقراء .

المبحث الأول
القياس المركب والمضمر

أولاً: القياس المركب:

١ - تعريفه:

يعرف القياس المركب بأنه: «**قول مؤلف من أكثر من مقدمتين يلزم عنها لذاتها قول آخر**».

ولقد عرفنا قبل ذلك أن القياس - في الرأي المعتبر - لا يتركب إلا من مقدمتين؛ أي من قضيتين يلزم منهما قضية ثالثة هي النتيجة، ومجموع الثلاث هو القياس.

لكن تأتي بعض المطالب أو الدعاوى لا يكفي في الاستدلال على صدقها قياس واحد مركب من قضيتين؛ بل ربما يحتاج الأمر إلى أكثر من قياس بسيط يتركب من أكثر من قضيتين، وهذا هو المركب.

٢ - أنواعه:

والقياس المركب سبق أن بينا أنه يتركب من أكثر من مقدمتين، فهو في حقيقته ينحل إلى أكثر من قياس، كل قضيتين لهما نتيجة، ثم نأخذ نتيجة القياس الأول ونضم إليها مقدمة كبرى فيصير لدينا قياس آخر له نتيجة ثانية، وهكذا.

مثال ذلك:

- محمد مجتهد
- وكل مجتهد ناجح
- ∴ محمد ناجح.

فهذا قياس بسيط، ونتيجته: «**محمد ناجح**».

ثم نأخذ هذه النتيجة فنجعلها مقدمة صغرى في قياس جديد، ونضم إليها مقدمة كبرى؛ فيصبح لدينا قياس آخر، وهكذا يمكن تكرار هذا؛ مثل:

- محمد ناجح
- وكل ناجح محبوب
∴ محمد محبوب

ثم نكرر مرة ثانية فنقول :

- محمد محبوب
- وكل محبوب سعيد
∴ محمد سعيد .

فهذا قياس مركب من مقدمات كثيرة. لكن كل مقدمتين تذكر بعدهما نتيجة القياس وهذا النوع من القياس المركب يسمى : «**قياسًا موصول النتائج**» وذلك لوصل كل قياس ونتيجته.

لكن هناك نوعًا آخر من القياس المركب لا تذكر فيه - نتائج الأقيسة، كل قياس تذكر نتيجته عقبه مباشرة، وإنما تذكر قضايا الأقيسة متتالية، ولا تذكر النتائج الوسيطة، بل تذكر النتيجة النهائية مرة واحدة. وذلك كما لو قلنا في المثال السابق :

- محمد مجتهد
- وكل مجتهد ناجح
- وكل ناجح محبوب
- وكل محبوب سعيد
∴ محمد سعيد

فهذا قياس مركب ، ذكر فيه قضايا كثيرة، كل منها مقدمة في قياس واحد مركب. ولم تذكر نتيجة كل مقدمتين بعدهما مباشرة، بل ذكرت النتيجة المستخلصة من المقدمات جميعًا في آخر القياس المركب.

وهذا القياس يسمى : «قياسًا مركبًا مفصول النتائج» وذلك لفصل النتائج عن المقدمات فلا تذكر بعدها.

وهذا يعني - كما لاحظنا - أن القياس المركب له هيئتان، أو صورتان:

١ - صورة يكون فيها القياس المركب على هيئة أقيسة متتابعة، كل قياس تذكر نتيجته بعده مباشرة، ثم تؤخذ النتيجة فتجعل صغرى لقياس ثان وهكذا. فهي أقيسة قائمة بذاتها متتابعة، لكنها ترتبط بموضوع ونتيجة نهائية واحدة. وهذا النوع يسمى : « موصول النتائج ».

٢ - صورة ثانية يكون فيها القياس المركب على هيئة قياس واحد يشتمل على أكثر من قضيتين، وكلها متتابعة لا يفصل بينها نتائج الأقيسة، ولكن تذكر النتيجة الأخيرة فقط، وهذا النوع يُسمَّى قياسًا مركبًا « مفصول النتائج ». وهذا النوع لا يفترق عن السابق في جوهره، فهو أقيسة متتابعة، ولكل قياس نتيجته المعروفة. لكن الفارق بين النوعين أن النوع الأول مذكورة نتائجه، أما هذا النوع فنتائجه « مطوية » غير مذكورة وغير منصوص عليها. وذلك للعلم بها.

ومما يجعل هذا النوع سهلًا ميسورًا ، مع أن نتائجه مطوية ، أنه من الشكل الأول غالبًا، والشكل الأول فطري بدهي، وكل ما يتصل به كذلك.

ثانيًا : القياس المضمر :

بينا - فيما سبق - أن القياس الذي يعتمده جمهرة المناطقة إنما يتركب من مقدمتين تستنبط منهما النتيجة، ولا يكون القياس إلا من مقدمتين في وضعه الطبعي ، وأن هذا القياس يسمى « **القياس البسيط** ». وسمّي كذلك تفرقة بينه وبين « القياس المركب » الذي يتركب من أكثر من قضيتين، والذي تكلمنا عنه آنفًا.

يتحصل من هذا أن لدينا نوعين من الأقيسة تكلمنا عن كل منهما: القياس البسيط المركب من قضيتين، والقياس المركب المكوَّن من أكثر من قضيتين، بنوعيه اللذين تكلمنا عنهما: موصول النتائج، ومفصول النتائج.

يضاف إلى هذين النوعين من الأقيسة المنطقية نوع ثالث عقدنا هذه الفقرة للحديث عنه، وهو : « **القياس المضمر** » ، أو : « **قياس الضمير** ».

وقياس الضمير ، أو « **القياس المضمر** » هو قياس عادي مركب من مقدمتين مثل

القياس البسيط المعتاد، لكن إحدى مقدمتيه طويت؛ أي أغفل ذكرها، واكتفي عنها بالمقدمة الأخرى، وذلك لكون المقدمة المطوية معلومة وواضحة، ولا تحتاج إلى ذكر؛ فيكون القياس من مقدمة واحدة مذكورة، والأخرى مطوية للعلم بها.

ولأن إحدى مقدمتي هذا القياس مطوية، أو مضمرة؛ سمِّي القياس: «القياس المضمر» أو «قياس الضمير»، وأحيانًا يسمَّى: «**القياس المطويّ**»؛ ولا خلاف في هذه الأسماء، فكلها صحيح، ومعبِّر عن خاصيَّة هذا القياس، تلك الخاصية التي تتمثل في كونه قياسًا من مقدمة واحدة.

ومثال ذلك: ما لو سأل إنسان عن حكم النبيذ، فقلت له: «**النبيذ مسكر**».

ثم سكتَّ عند تلك المقدمة ولم تكمل؛ فهذا قياس من مقدمة واحدة، أفاد الإجابة على السؤال، وطويت المقدمة الثانية للعلم بها، حيث إن السائل يعرف أن المسكر حرام؛ فلم يحتج الأمر أن تكمل القياس بمقدمتيه وأصل القياس كاملًا: «**النبيذ مسكر – وكل مسكر حرام إذن النبيذ حرام**»، لكن لما كان من المعلوم أن كل مسكر حرام اكتفى المجيب بمقدمة واحدة، وأضمر الأخرى أو طواها.

ومثل ما لو سأل سائل عن حكم الفائدة على القروض. فقلت له: «**الفائدة على القروض ربًا**» وسكتَّ عند هذه المقدمة. فهذا قياس مضمر؛ لأن المقدمة الثانية التي تقول: «**وكل ربا حرام**» طويت أو أضمرت للعلم بها.

ومثل ما لو سأل إنسان عن حكم الزكاة. فقلت له: «**الزكاة فريضة**»؛ فهذه المقدمة الواحدة «**قياس مضمر من مقدمة واحدة**»؛ لأن المقدمة الأخرى التي تقول: «**وكل فريضة يجب على المسلم أداؤها**». أو: «**وكل فريضة واجبة الأداء**»؛ هذه المقدمة طويت أو أضمرت للعلم بها.

فهذه الأمثلة، وما شابهها نوع ثالث من الأقيسة المنطقية مكون من مقدمة واحدة، والصحيح أنه قياس بسيط مكون من مقدمتين غير أن إحدى المقدمتين، قد طويت أو أضمرت للعلم بها، ومن هنا سمّي ذلك القياس: «**قياس الضمير، أو القياس المضمر**».

فليس صحيحًا أن القياس المضمر نوع مختلف من الأقيسة المنطقية؛ بل هو قياس

عادي مركب من مقدمتين، كان يمكن ذكر المقدمتين مثل القياس البسيط؛ ولكن لأن إحدى المقدمتين معلومة فقد طويت. فهذه المقدمة المطوية أو المضمرة هي في قوة المذكورة، ولو لم تذكر.

يتحصل من هذا أن القياس المنطقي مركب - دائمًا - من مقدمتين؛ مقدمة صغرى، وأخرى كبرى، ويلزم عنهما النتيجة في حال ما إذا سلم بهما الخصم؛ لكن هذا القياس البسيط المركب من مقدمتين قد يكون المطلوب الاستدلال عليه صعبًا أو يمثل مشكلة لا يتحقق الاستدلال عليها بقياس بسيط واحد، فيستدل عليها بعدة أقيسة مكونة من أكثر من مقدمتين، ويسمى هذا قياسًا مركبًا، إما مفصول النتائج أو موصولها على ما بينا.

وقد يكون المطلوب سهلًا ميسورً فيستدل عليه بمقدمة واحدة تعطي المطلوب، وتطوي المقدمة الثانية للعلم بها، وهذا هو قياس الضمير، أو القياس المضمر، أو القياس المطوي.

المبحث الثاني
قياس الخلف

أولاً: التعريف به:

قياس الخُلف هو: «**قياس يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه**» وذلك تحقيقًا للبدهية التي تقول: إن الحق لا يخرج عن الشيء أو نقيضه، فإذا أبطلنا نقيض الشيء أثبتنا- في نفس الوقت - حقية الشيء. وهذه الحقيقة ترجع - أيضًا - إلى البدهية التي تقول: «**النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان**». وينبني على ذلك أننا إذا أردنا إثبات قضية أو دعوى معينة، ثم عجزنا عن إثباتها بذاتها. لجأنا إلى نقيضها فأبطلناه، فإذا ثبت بطلان النقيض ثبت حقية وصحة نقيضه.

وقياس الخُلف ينطق بضم الخاء وفتحها. أما نطقه بالضم فيعني الباطل والمحال. لأنه يقال فيه: لو صدق النقيض لأدّى إلى المحال والباطل. فإضافة القياس هنا إلى الخلف الذي هو المحال، هي إضافة لأدنى ملابسة، لأن القياس ليس قياس الباطل، بل هو قياس الحق، لأنه يؤدي عن طريق إبطال الباطل إلى إثبات الحق، ولأنه يشتغل بالباطل ليظهر بطلانه إظهارًا للحق الذي يقابله.

وأما نطقه بفتح الخاء؛ فلأنه يترك فيه المطلوب الذي أمامه فلا يشتغل به، وإنما يشتغل بنقيضه ليقيم الدليل على بطلان النقيض، فيثبت المطلوب، فكأنه جاء إلى الدليل من الخلف وليس من الأمام، أو ترك المطلوب الذي أمامه واشتغل بالنقيض، فلم يأت إلى مطلوبه من طريق مستقيم. بل من طريق الدوران من الخَلْف.

وعلى كلا الاحتمالين فهذه التسميات اصطلاح منطقي. ولا مشاحة في الاصطلاح.

ثانيا: مرجع قياس الخلف وفائدته.

مرجع قياس الخلف أو مآله أنه يرجع إلى قياسين. أو ينحل إلى قياسين:

١ - **القياس الأول**: اقتراني شرطي مركب من شرطيتين.

٢ - القياس الثاني : استثنائي اتصالي.

وفائدة قياس الخلف الاستدلال به على المطالب التي لا يمكن الاستدلال على صحتها إلا به، أو يكون الاستدلال به عليها أيسر. وذلك كالاستدلال على صحة عكس القضايا، وعلى صحة نتائج الأشكال المنطقية ما عدا الأول، فإنه واضح لا يحتاج إلى استدلال على نتيجته، وكذلك يستدل به على كل أمر أو دعوى يطلب إثباتها.

ويتضح ذلك بالمثال:

فلو ادعى شخص أن الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية هكذا:

كل حديد معدن . تنعكس إلى : بعض المعدن حديد.

ثم جاء شخص آخر فأنكر هذا ؛ أي أنكر أن هذا العكس صحيح. وقال: لا أسلم صدق هذا العكس.. وحينئذ تستدل على صدق هذا العكس بقياس الخلف. وذلك بقياس مركب من :

١ - قياس اقتراني شرطي يقول: « **لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو: « لا شيء من المعدن بحديد ولو صدق نقيضه للزم المحال»** وينتج عن هذا القياس نتيجة هي: « **لو لم يصدق العكس للزم المحال** ».

٢ - قياس استثنائي اتصالي. يقول: « **لو لم يصدق العكس للزم المحال - لكن لزوم المحال باطل.**

فبطل ما أدى إليه، وهو عدم صدق العكس. وثبت نقيضه وهو صدق العكس» وهذا هو المطلوب لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

أما دليل الملازمة في الشرطية فهو : « **لو لم يصدق العكس وهو: بعض المعدن حديد - للزم المحال، وهو سلب الشيء، عن نفسه. أما كيف ذلك؟ فنقول: لأن قولنا: « كل حديد معدن »** قضية مسلمة الصدق. وقولنا: « **لا شيء من المعدن بحديد»** نقيض العكس المذكور. فلو ضممنا القضية الأولى - كل حديد معدن - إلى القضية الثانية - لا شيء من المعدن بحديد - لكان ذلك قياسًا من الشكل الأول، وهو بدهي النتائج. ولكانت نتيجته : « **لا شيء من الحديد بحديد»**. وذلك هو المحال الباطل، لأن فيه سلب الشيء عن نفسه. ولم يأت هذا الباطل إلا من نقيض العكس المذكور. وما دام نقيض العكس أدى إلى محال، فالعكس صحيح. وهو المطلوب.

المبحث الثالث
أقسام القياس باعتبار مادته

بان لنا مما تقدم أن القياس له أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة تتصل به، فقد بينا أنه ينقسم إلى اقتراني واستثنائي، والاقتراني ينقسم إلى حملي وشرطي، والشرطي ينقسم إلى اتصالي وانفصالي. وكل هذه الأقسام يجمعها أنها ترجع إلى صورة القياس، والهيئة التي يتركب منها وتكون عليها مقدماته من حيث الصورة والشكل.

لكن القياس كما انقسم إلى ما بيناه، ينقسم - أيضًا - إلى أقسام أخرى هامة، بل هي كبيرة الأهمية بالنظر إلى الغاية من القياس، نعني كونه حجة ودليلًا، وكونه وسيلة إلى النتيجة التي تُستخلص من مقدماته؛ ولأن الأقسام التي تكلمنا عنها في القياس سابقًا كانت ترجع إلى هيئته وصورته. أما الأقسام التي نتكلم عنها في هذا المبحث فإنها تتصل بمادة الأقيسة؛ أي بالمادة التي تتركب منها مقدمات الأقيسة، فالأقسام السابقة كانت تتصل بالشكل، وهذه التي معنا إنما تتصل بمحتوى ومضمون المقدمات التي يتركب منها القياس، ويكفي بهذا توضيحًا لأهمية الأقسام التي نذكرها في هذا المبحث.

ونحن نعرف أن القياس لكي يكون صحيحًا لابد له من أمرين :

الأول : أن يصاغ من مقدمتين على وضع معين تشتملان على الحدود المنطقية المعلومة، وهاتان المقدمتان هما : **« مادة القياس »**، أو : **« المادة التي يتركب ويتألف منها القياس »**.

الثاني : أن توضع هاتان المقدمتان على هيئة خاصة، ونسق معين، بحيث يتوافر فيهما شرائط إنتاج القياس.

والأمر الثاني هو الشكل والهيئة التي يكون عليها القياس، وهو الذي دار عليه تقسيم القياس إلى الأقسام التي تقدمت.

أما الأمر الأول فهو المادة التي يتركب منها القياس؛ أي التي تصاغ منها مقدماته. وهي

موضوع هذا التقسيم، ومن هنا كان عنوان هذا التقسيم :

« أقسام القياس باعتبار مادته ».

والقياس ينقسم باعتبار مادته إلى قسمين رئيسين :

الأول : قياس يقيني، أو برهاني.

الثاني: قياس غير يقيني، أو غير برهاني.

ثم إن النوع الثاني الذي لا يفيد اليقين ينقسم بدوره إلى أربعة أقسام:

الأول : قياس جدلي .

الثاني: قياس خطابي.

الثالث : قياس شعري .

الرابع : قياس سوفسطائي.

وفيما يلي توضيح لهذه الأقسام - بحوله تَعَالَى .

أولاً : القياس اليقيني أو البرهاني :

تعريفه : هو ما تألف من مقدمات يقينية، كل منها يقينية على حدة، ثم تفيد في جملتها نتائج يقينية.

والقياس البرهاني نوعان :

١ - قياس « لِمِّيٌّ » : نسبة إلى أداة الاستفهام : « لِمَ » .

وهو **« ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الحد الأكبر للحد الأصغر في الذهن والخارج معًا»** أو **« ما كان الحد الأوسط علة للحكم في الذهن والخارج ».**

مثل :

- محمد مجتهد
- وكل مجتهد ناجح
- ∴ - محمد ناجح

ومثل :

- علي ينطق الشهادتين
وكل ناطق بهما مؤمن
∴ علي مؤمن.

ومثل :

- زيد كريم -
وكل كريم محبوب
∴ زيد محبوب .

ففي هذه الأمثلة نجد الحد الأوسط علة في ثبوت الحكم بالأكبر على الأصغر في الذهن والواقع أو الخارج فعلًا. فإن الاجتهاد علة في نجاح محمد ذهنًا وفعلًا، وكذلك النطق بالشهادتين علة في كون عليٍّ مؤمنًا في الذهن وعند الناس، وكذلك كون زيد كريمًا علة في كونه محبوبًا ذهنًا وخارجًا.

وواضح أن القياس اللِّمِّي يستدل فيه بالعلة على المعلول؛ حيث الحد الأوسط علة في النتيجة، أو في الحكم في الذهن والخارج، والنتيجة أو الحكم معلول لتلك العلة؛ ولذلك يعرف القياس اللِّمِّي أحيانًا بأنه : « **ما يستدل فيه بالعلة على المعلول** ».

وإنما سمِّي « **لِمِّيًّا** » لأنه يجاب به عن السؤال بـ « لِمَ ».

٢ - قياس : « **إنِّي** ».

وهو « القياس الذي يكون الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن فقط، وليس في الحقيقة أو الواقع ».

وذلك مثل :

- محمد ناجح
- وكل ناجح مجتهد
∴ محمد مجتهد

ومثل :

- علي مؤمن
- وكل مؤمن ينطق الشهادتين
∴ علي ينطق الشهادتين .

ومثل :

- زيد محبوب
- وكل محبوب كريم
∴ زيد كريم

ويتضح من هذه الأمثلة التي هي بعينها في النوع السابق « **اللمّي** » أننا عكسنا الحدود؛ فبعد أن كان الحد الأوسط علة في ثبوت الحد الأكبر للحد الأصغر صار معلولًا له، فإن الاجتهاد هو علة في النجاح وليس العكس.. وكذلك نطق الشهدتين علة في الحكم بالإيمان لعليّ، وليس العكس.. وكذلك الكرم هو علة في كون زيد محبوبًا وليس العكس.

وبذلك يتضح الفرق بين النوعين؛ ففي النوع « **اللمّي** » يستدل بالعلة على المعلول. وفي النوع « **الإنّي** » يستدل بالمعلول على العلة؛ فإن « **كرم زيد** » لذي هو الحد الأكبر علة في كونه محبوبًا، هذا في الواقع. وإن كان ما في الذهن مخالفًا، ومن هنا كانت العلة في القياس الإنّي تختلف في الواقع والخرج عما هي عليه في الذهن.

وهذا الاختلاف ناشئ عن أن العلة في الذهن متمشية مع قواعد المنطق، وقواعد المنطق تقرر أن الحد الأوسط - دائمًا - هو علة في الحكم بالأكبر على الأصغر، حتى ولو خالف ذلك الحقيقة الخارجية؛ من هنا كان القياس الإنّي على حال في الذهن تختلف عن حاله في الخارج.

لكل ما ذكرنا عرّف القياس **الإنّي** بأنه : « ما يستدل فيه بالمعلول على العلة ».

وقد سمّي « **إنّيًا** » لأنه يفيد الإنّية؛ وهي الثبوت في الذهن، بصرف النظر عن الخارج

والواقع؛ ولأنه - كذلك - منسوب لـ « **إن** »، كأننا قلنا في الأمثلة السابقة: محمد ناجح؛ لأنه مجتهد. وزيد محبوب لأنه كريم .

هذا والقياس البرهاني لا يخاطب به كل الناس؛ لكن يخاطب به من يطلب اليقين من الناس.

ويُعَرف اليقين بأنه : « **الاعتقاد الثابت الجازم المطابق للواقع عن دليل** ».

بينا فيما سبق القياس اليقيني أو البرهاني الذي تفيد نتائجه اليقين. والقياس البرهاني لكي يكون برهانيًا لابد أن تكون مقدماته التي ينبني منها، ويقوم عليها برهانية يقينية. لذلك عني المناطقة بالمقدمات اليقينية التي ينبني عليها القياس اليقيني.

لذلك حصر المناطقة المقدمات اليقينية التي يتركب منها القياس البرهاني في ستة أنواع؛ كلها يفيد اليقين. ولا يخرج عنها أي قياس إذا أريد منه أن يفيد اليقين. وهذه الأنواع الستة هي :

١ - الأوَّليَّات :

والأوَّليات هي : « **القضايا التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين، دون واسطة** ».

وذلك مثل :

« **الكل أعظم من جزئه** » ، « **الواحد نصف الاثنين** »، « **النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان** ». هذا؛ وقد يطلق على الأوليات: « **البَدَهِيّات** »، و« **الفِطْريات** » ، و« **الضروريات** ».

٢ - المشاهدات :

وهي القضايا التي لا يحكم فيها العقل بمفرده، بل يحكم فيها بواسطة الاستعانة بالحسّ. فالحسّ هو الواسطة التي يحكم العقل من خلالها في « المشاهدات ».

والحسّ نوعان :

أ - **حس ظاهر** ؛ ويراد به الحواس المعروفة من البصر والسمع والشم والذوق واللمس. فإذا حكم العقل في شيء مستعينًا بتلك الحواس؛ سميت تلك الأحكام

« **حسّيّات** ».

وذلك مثل : **الحرير ناعم الملمس – النار محرقة – الليمون مرّ – العسل حلو – الورد طيب الرائحة.**

ب – حسّ باطن ؛ ويراد به الإحساس الباطن مثل الجوع، والعطش، والسرور، والغضب، والرضا. وهكذا. فإذا حكم العقل في شيء مستعينًا بتلك الحواس الباطنة سميت تلك الأحكام : « **وجدانيات** ».

يبين لنا من ذلك أن « **المشاهدات** » يقع تحتها نوعان من القضايا التي تفيد اليقين، وهي : « **الحسّيات** » ، « **الوجدانيات** ».

٣ – المجرّبات :

وهي الأمور التي لا يستطيع العقل الجزم في الحكم بها إلا بعد التجربة وتكرار المشاهدة والملاحظة.

وذلك مثل : الإسبيرين يخفف من آلام الرأس، والزرنيخ سمّ مميت، وشربة الملح تزيل ما في المعدة من فضلات، ونزلات البرد تسبب الرشح والزكام.

والمجربات يقوم عليها الجانب الأكبر من أمور الحياة لدى الناس في كل شأن من شئونها في الزراعة والصناعة والعلاج وغير ذلك.

٤ – الحدْسيّات :

ويعرف الحدس بأنه : « **انتقال الذهن في الحكم من المبادئ إلى المطالب دفعة** ». والحدسيات هي الأمور التي يحكم فيها العقل بغير اختيار، بل بإحساس وإدراك مباغت، وذلك عن طريق قياس خفيٍّ مطويٍّ، بُني على المشاهدة والملاحظة التي أهّلت العقل للجزم بالحكم مباشرة.

والحدس ليس من المجربات؛ بل يفترق عنها في أن المجربات يكون الحكم فيها معلوم السبب لكنه مجهول الماهية؛ فنحن نعلم أن الإسبرين يخفف الصداع أو يزيله، وأن شربة الملح تسبب الإسهال الشديد.. لكنا لا نعرف لماذا؟ وحتى اليوم يكتشف العلماء للإسبرين فوائد كثيرة مثل كونه مسيلا للدم، مانعًا من الجلطة، لكنهم لا يعرفون: لم كان

ذلك خصيصة في الإسبيرين؟ فالمجربات معلومة آثارها، لكن ماهيتها مجهولة.

أما الحدسيات فمعلومة السبب والماهية. وهذا هو الفرق بين الأمرين - كما يقول « **السّعد** » في شرح **الشمسية**.

والحدسيات مثل : الحكم بأن ضوء القمر مستفاد من الشمس، ومثل الحكم بأن المياه الراكدة تزيد من انتشار البعوض، وانتشار البعوض يزيد من الإصابة بالملاريا.

فهذه أمور حين تذكر أو يسأل عنها يحكم فيها العقل مباشرة، وسببها معلوم، وكذلك حقيقة السبب أو ماهيته معلومة. مثل ما إذا قيل: إن مياه الآبار تزداد عند فيضان النيل. فنقول ذلك بسبب ارتفاع منسوب مياه النيل، ونعرف كذلك أن المياه تتسرب من النيل عبر مسامّ الأرض لتصل إلى الآبار أو البرك والمستنقعات القريبة من النيل.

بقي أن نعرف أن البعض من المناطقة لا يفرقون بين المجرّبات والحدسيات. وإنما يجعلونهما شيئًا واحدًا، كما حكى ذلك الإمام ابن تيمية - رحمه الله .

٥ - المتواترات :

وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة السماع من جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب.

وذلك كالقول بأن المحيط الهادي أكبر المحيطات، وأن « لندن » عاصمة إنجلترا، وأن قمة « **إفرست** » أعلى مكان على ظهر الأرض.

٦ - النظريات :

وهي كل قضية كانت نتيجة لقياس برهاني يقيني؛ فكل ما نتج عن قياس يقيني برهاني فهو مفيد لليقين. وذلك مثل : « **العالم حادث** »، فإن هذا حكم يقيني؛ لأنه نتيجة لقياس يقيني؛ يقول : العالم متغير - وكل متغير حادث إذن العالم حادث. ومثل: **الحديد موصل للحرارة**. فإن هذا حكم ناتج عن قياس يقيني يقول:

الحديد معدن - وكل معدن موصل للحرارة - إذن الحديد موصل للحرارة.

وهذا القسم السادس من المقدمات اليقينية إنما يستفيد يقينيته من الأمور السابقة كلها، لأن القياس اليقيني إنما استفاد كونه يقينيًا من استعماله المقدمات التي أشرنا إليها

وهي : الأوليات، والمجربات، والحدسيات، والمتواترات.

وهذه القضايا هي التي إذا بني عليها القياس كانت نتائجه النظرية يقينية.

ثانيًا : عرفنا أن الأقيسة تنقسم من حيث مادتها التي تتركب منها إلى قسمين رئيسين :

أقيسة تفيد اليقين، وأقيسة لا تفيد اليقين، وقد بينا فيما سبق القسم الذي يفيد اليقين.

ونبين هنا القسم الثاني الذي لا يفيد اليقين .

والقياس الذي لا يفيد اليقين أربعة أنواع - كما ذكرنا سابقًا .

- القياس الجدلي . - القياس الخَطابي .

- القياس الشِّعري . - القياس السوفسطائي.

وسوف نعرف بكل منها - بحول اللَّه تَعَالَى .

الأول : القياس الجدلي .

والقياس الجدلي هو : « **الذي يتألف من قضايا مشهورة عند الناس، أو مسلّمة عند الخَصمين، حتى ولو كانت غير حقيقية في الواقع** ».

والقياس الجدلي ما دام الخصم قد سلم بمقدماته لزمته النتيجة ووجب عليه أن يسلم بها.

والقضايا المشهورة مثل: الحلم سيد الأخلاق، **رعاية الضعيف فضيلة، العدل حسن، والظلم قبيح.**

ومثال القضايا المسلَّمة عند الخصم :

- ابنك تلبسه الجن

- وكل من تلبسه الجن يصاب بالجنون

∴ ابنك مصاب بالجنون

أو :

- فلان مصاب بالجنون
- وكل مصاب بالجنون تلبسه الجن
- ∴ فلان تلبسه الجن

إذا قلت : هذا لإنسان يعتقد ذلك ؛ وسلم بمقدمات القياس لزمته النتيجة، حتى ولو كان ذلك غير مطابق للواقع، وكان جنونه لمرض عضوي.

الثاني : القياس الخطابي :

وهو « **القياس الذي يتركب من القضايا المقبولة عند الناس أو المظنونة لديهم** »؛ وذلك مثل : **زيد يمسك بالمِسْبَحة في يده دائمًا - وكل من كان كذلك فهو رجل صالح . إذن زيد رجل صالح**، ومثل :

- محمد مجتهد
- وكل مجتهد ناجح
- ∴ محمد ناجح .

والقياس الخَطابي يستعمل غالبًا لترغيب الناس وإقناعهم بما يفيدهم في أمور حياتهم. وقد سمي خَطابيًّا لكونه موجهًا غالبًا لعامة الناس، وكذلك لكونه وسيلة الوعاظ والخطباء.

الثالث : القياس الشّعري :

هو : « **القياس الذي يتألف من قضايا متوهَّمة أو متخَيَّلة تقبل النفس عليها، أو تنفر منها، تنقبض منها أو تنبسط لها** ». فهذه المقدمات يتخيرها من يستعملها لتؤثر في النفس؛ قبولًا أو رفضًا؛ فالغرض من هذه الأقيسة الشعرية التأثير في النفس، ودفعها إلى استحسان الشيء أو استقباحه، وذلك حسب رغبة المتكلم بها.

وقد نسبت إلى الشعر لما أن خاصية الشعر المعروفة لدى الجميع هي التأثير في النفس واستثارة انفعالاتها عن طريق مخاطبة الوجدان والمشاعر.

مثال ذلك إذا قال من يريد تنفير الناس من الجهاد : « الجهاد فيه قتل للنفس بإرادة صاحبها - وكل ذلك انتحار - والانتحار حرام

∴ الجهاد حرام؛

فهذا القياس ينتج نقيض الحكم الشرعي للجهاد، وهو الوجوب.. وهذا القياس وأمثاله هي التي استعملها ويستعملها المعطِّلون لفريضة الجهاد من القاديانيين وغيرهم.

ومثل ما يقول الخمّارون في وصف الخمر ترغيبًا للناس في تجرُّعها:

- شرب الخمر يذهب الحزن والهمّ

- وكل ما كان كذلك فهو حسن

∴ شرب الخمر حسن .

ومثل ما يقول العامة ترغيبًا لبعضهم في اللهو والمجون : « **ساعة لربك وساعة لقلبك** ».

كأن الساعات التي للرب ليست للقلب، أو ما كان للقلب متعارض مع ما للرب - سبحانه.

ويزيد من تأثير هذه الأقيسة أن تكون كاسمها : « **شعرًا** »، فإذا كانت على أوزان الشعر وكانت تقال بصوت حسن مؤثر؛ كان لها التأثير الأقوى.

وذلك ما أُثر عن شعراء الحماسة. وما أثر عن الماجن « **أبي نُواس** » في شعره عن الخمر. مثل قوله فيها:

صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها إن مَسَّها حجر مسَّته سرَّاء

أو كما قال الآخر :

رمضان ولَّى هاتها يا ساقي مشتاقةً تسعى إلى مشتاق

وقد بين بعض الشعراء أثر البيان والشعر في النفوس، حيث يجعل الشيء الواحد مرة قبيحًا تنفر النفس منه، ومرة أخرى حسنًا جميلًا تميل النفس إليه. قال الشاعر:

تقول هذا مجاج النحل تمدحه وإن ذممت فقل قيء الزنابير

مـــدح وذم وذات الـــشـــيء واحـــدة إن البـيـان يُـرِي الـظـلـمـاء كـالـنـور

فانظر بم وصف العسل مدحًا وذمًّا يرغب فيه وينفر منه. فهذا حال القياس الشعري.

الرابع : القياس السوفسطائي:

هو : « **القياس الذي يتألف من القضايا الوهمية الكاذبة التي يحكم بها الوهم في غير المحسوسات، أو من القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق في الصورة أو في المعنى**».

والغرض منه التغلب على الخصم وإسكاته عن طريق المغالطة والكذب وتمويه الحقيقة.

مثال المقدمة الوهمية الكاذبة : « **هذا الحجر ميت – وكل ميت تجب الصلاة عليه – إذن هذا الحجر تجب الصلاة عليه. أو : « هذا الحجر ميت – وكل ميت يجب دفنه – إذن الحجر يجب دفنه** ».

ومثال المقدمات الكاذبة الشبيهة بالحق في الصورة أن ترى صورة أسد على الحائط فتقول : « **هذا أسد – وكل أسد مفترس إذن هذا مفترس** » .

ومثال المقدمات الشبيهة بالحق في المعنى بينما هي كاذبة أن تستعمل لفظة واحدة لها معنيان، فتأتي بها في المقدمة الأولى بمعنى، وفي الثانية بمعنى آخر .

مثل :

– الـــفـــرار مـــن الـــجـــهـــاد جُـــبْـــن

– وكـــل جُـــبْـــن يـــتـــغـــذى بـــه الإنـــســـان

∴ الـــفـــرار مـــن الـــجـــهـــاد غـــذاء لـــلإنـــســـان

ومثل أن تشير إلى عينك الباصرة وتقول : « **هذه عين – وكل عين يستسقى منها الناس . إذن هذه يستقى منها الناس** ».

ومن هذا القياس التركيز على جانب من الحق وإخفاء الجانب الآخر. وذلك مثل ما يحكي أن ا رأة أرادت صَرْف ابنها عن العمل في القضاء، فقالت له:

إنك إذا عدلت في الحكم يبغضك الناس، وإذا ظلمت يبغضك اللّه؛ فأنت في كل

الأحوال مبغوض.

فرد عليها ابنها السوفسطائي بقياس آخر؛ فقال :

إذا أنا ظلمت يحبني الناس، وإذا عدلت يحبني الله؛ فأنا في كل حالٍ محبوب.

هذا ؛ وقد اختلف الناس في حكم الاطلاع على علوم السفسطة وتعلمها، فمنهم من أجاز ذلك، لا لاستعمالها، وإنما للاحتراز منها، والنجاة ممن يستعملها وكشف خداع أصحابها. وجمهور الناس على تحريم تعلمها خشية الافتتان بها، والوقوع في حبائلها، والرأي ما رأى الجمهور. والله أعلم.

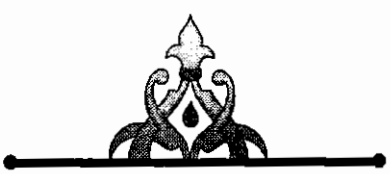

المبحث الرابع
قياس التمثيل

أولاً: تمهيد

قياس التمثيل من أنواع الاستدلال غير المباشر عند المناطقة .

ولكن عناية المناطقة به قليلة، تقل كثيرًا عن عنايتهم بالقياس الاقتراني المسمّى « قياس الشمول ». وتقل - أيضًا - عن عنايتهم بالقياس الاستثنائي.

وقياس التمثيل ليس خاصًا بالمناطقة مثل قياس الشمول، بل يشترك فيه الفقهاء والمتكلمون. وقد عرفنا أنه عند المناطقة يسمى : « **التمثيل، أو قياس التمثيل** ».

ولكنه عند الفقهاء يسمونه : « **القياس** » فقط .

وعند المتكلمين يسمونه : « **قياس الغائب على الشاهد** » أو : « **الاستدلال بالشاهد على الغائب** ».

ولأن الفقهاء يعتمدونه مصدرًا من مصادر التشريع الإسلامي؛ فإن المناطقة يقفون منه موقف التهوين والتضعيف والتقليل من شأنه، زاعمين أنه لا يصلح للاستدلال، لأنه لا يفيد إلا الظنَّ. وتأكيدًا لذلك؛ فإنهم يقيمون مقارنة بين القياس المنطقي المسمّى « **قياس الشمول** » أو « **القياس الاقتراني** »، وبين « **قياس التمثيل** » الذي هو « **القياس الشرعي** »، ويقررون أن قياس التمثيل لا يفيد اليقين، بل يفيد الظن، بينما قياسهم يفيد اليقين.

والحق خلاف ذلك - كما سنبينه في موضعه من هذا المبحث - بحول الله سبحانه .

ثانيًا: تعريفه :

يُعرف القياس أو قياس التمثيل بأنه : « **إلحاق حكم في أمر بأمر آخر لاشتراكهما في علة الحكم** ».

أو : «**الانتقال بالحكم من الأصل إلى الفرع لعلة جامعة بينهما**».

أو : «**إثبات الحكم في أمر لأمر آخر لوجود علة الحكم فيهما**».

وذلك كإلحاق حكم الخمر الذي هو الحرمة، بالنبيذ؛ وذلك لوجود علة الحكم في النبيذ، وهي الإسكار، أو لوجود علة الحكم التي هي الإسكار في الأمرين.

ثالثًا : أركانه :

لقياس التمثيل أركان يقوم عليها ويستند إليها، وهي أربعة:

١ – الأصل : وهو في المثال الذي ذكرناه : الخمر. وتسمى : المقيس عليه.

٢ – فرع : هو في مثالنا : النبيذ. ويسمَّى : مقيسًا. أو : المقيس.

٣ – الحكم : وهو في المثال : الحرمة، وهو المنقول من الأصل إلى الفرع.

٤ – علة الحكم : وهي مناط الحكم، وهي الجامع بين المقيس عميه والمقيس. وهي هنا : الإسكار.

ومثل ما إذا أثبتنا الحكم بالحرمة على المخدِّرات بأنواعها كالحشيشة، والهيروين، وغيرها، وذلك لأنها كالخمر بجامع إذهاب العقل فيهما .

رابعًا : طرق إثبات العلة .

تثبت علة الحكم في الأصل أولًا ، الذي هو المقيس عليه ، بأمور كثيرة، بعض هذه الأمور أصل في الإثبات، وبعضها فرع عن الأصل، نقصد بذلك مصادر التشريع الأصلية والفرعية .

١ – فالعلة تثبت بالكتاب، وتثبت بالسنة، والنص على العلة في هذين الأصلين، أو أحدهما يبعد عنها أي شك أو خلاف، ويلزم المسلم باعتبارها والأخذ بها.

٢ – ومثل العلة الثابتة بالكتاب واسنة، العلة الثابتة بالإجماع، فالإجماع مصدر تشريعي له حجية الكتاب والسنة؛ فإذا ثبتت العلة بالإجماع وجب التسليم بها.

٣ – وأما العلل الثابتة بالفروع؛ فمثل ما ثبت بالقياس التمثيلي، أو قياس التمثيل الذي معنا . وطرق إثبات العلة بقياس باب من أبواب الاجتهاد، وهو من مصادر التشريع الفرعية.

والاجتهاد في إثبات علة الحكم له عند العلماء طريقان :

الطريق الأول :

الدوران . أو : الطرد والعكس :

وهذه الطريقة قائمة على أساس أن المعلول يدور على علته وجودًا وعدمًا، أو طردًا وعكسًا. فالحكم له علة، متى وجدت وجد الحكم، ومتى غابت غاب الحكم، وذلك مثل « الإسكار » في تحريم الخمر، متى وُجِد الإسكار وجد الحكم بالتحريم، والحكم بالتحريم لعلة الإسكار أصل في الخمر، وفرع عنها فيما سوى الخمر، ما دامت علة الحكم موجودة في الفرع وهي الإسكار، أو إذهاب العقل.

أما مثال وجود المعلول الذي هو الحرمة مع وجود علته وهو الإسكار ففي الخمر، وما يماثلها من النبيذ والمخدرات المذهبة للعقل، وأما مثال انعدام المعلول الذي هو حكم الحرمة مع انعدام علته وهي الإسكار ففي الماء العذب من مياه الأنهار والعيون وغيرها.

الطريق الثاني :

السَّبْر والتقسيم ، ويسمَّى : الترديد :

وهذا الطريق قائم على حصر أوصاف الأصل الذي ارتبط به الحكم وثبت له، ثم ترديد الحكم بجانب كل وصف من تلك الأوصاف؛ ليتضح إن كان ذلك الوصف يصلح علة للحكم أو لا يصلح، فإن صلح كان هو الحكم؛ أي علته، وإن لم يصلح انتقل إلى غيره، حتى نصل إلى الوصف الذي هو علة الحكم. وهذه الطريقة أشبه بطريقة فرض الفروض، ثم اختبارها فرضًا بعد فرض لبيان العلة التي تحكم ظاهرة من الظواهر المادية، وذلك في طرق الاستقراء الحديثة.

ومثال طريقة السبر والتقسيم ، أو الترديد البحث عن علة الحرمة في الخمر، فنقوم بحصر أوصاف الخمر، فنجدها سائلة ، صفراء أو حمراء، مذهبة للعقل؛ أي مسكرة. فنضع حكم الحرمة بجانب كل وصف من هذه الثلاثة لنرى إن كان هو علة الحرمة؛ فنقول: علة الحرمة إما السيولة، أو اللون، أو الإسكار. فنجد أن السيولة لا تصلح علة للحرمة؛ لأن الماء سائل وليس حرامًا، كذلك اللون لا يصلح لأن الكثير من المشروبات

بنفس اللون وليست حرامًا؛ فلم يبق إلا الإسكار؛ فيكون هو العلة. فيكون هو علة الحكم في الأصل، وهو كذلك علة الحكم في كل فرع يقاس على الأصل بجامع وجود العلة في الأمرين جميعًا: الأصل والفرع.

خامسا : أنواع قياس التمثيل بالنظر إلى إفادته اليقين :

جرت عادة المناطقة ومن دار في فلكهم وفتن بعلومهم - وبخاصة قياس الشمول - الذي يتعاطونه، ويزعمون أنه يفيد اليقين ، جرت عادة هؤلاء وأولئك أن يقسموا قياس التمثيل إلى نوعين، وذلك بالنظر إلى إفادته اليقين.

الأول : ما يفيد اليقين :

ويشترط لهذا النوع لكي يفيد اليقين والقطع بالحكم ثلاثة شروط :

١ القطع بكون الوصف المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم .

٢ - ألا يكون الحكم ثابتًا للأصل لخصوصية في الأصل لا توجد في الفرع. كما إذا قيل : إن الحرمة ثبتت للإسكار بشرط كونه من الشعير، وليس من غيره.

٣ - ألا تكون خصوصية الفرع مانعة من ثبوت الحكم له .

وبعد أن يضعوا هذه الشروط التي اشترطوا تحققها ليفيد قياس التمثيل اليقين، يقررون - أو يقرر جمهرتهم - أن هذه الشروط مستحيلة التحقق، وأن قياس التمثيل لا يفيد إلا الظن فقط، وهو ما قرروه في النوع الثاني الذي يأتي الكلام عنه.

الثاني : ما لا يفيد إلا الظن :

وهو عين النوع الأول ، عند تخلف الشروط الثلاثة المذكورة في الأول، وعدم تحققها. وقد بان لنا أنهم قطعوا بأن هذه الشروط التي لا يفيد قياس التمثيل اليقين إلا بها: مستحيلة التحقيق. إذن فقياس التمثيل في أيٍّ من نوعيه لا يفيد اليقين، وإنما يفيد الظن، ولم يكن هناك من داعٍ لهذا التقسيم الذي قسموا القياس التمثيلي إليه، وما دام مقطوعًا بأن القسمين اللَّذين ذكروهما لا يفيدان إلا الظن؛ فما فائدة أن يقال: إن واحدًا منهما يفيد اليقين، والآخر يفيد الظن.

ونلاحظ أن سندهم في كون قياس التمثيل لا يفيد إلا الظن، وأن أحكامه ظنية -

سندهم في هذا – أن الدوران والترديد اللذين يعتمد عليهما في إفادة قياس التمثيل الحكم لا يفيدان علة الحكم، ولا يقطعان بها، لماذا؟ قالوا: لأنهما لا يفيدان ذلك إلا إذا كانا قائمين على استقراء تام لجميع الأفراد المشتركة، والأوصاف المحتملة، والاستقراء التام متعذر بلْ مستحيل.

هذا قول المناطقة في قياس التمثيل الذي يستند إليه الكثير من الأحكام التشريعية، والذي هو مصدر من مصادر التشريع في ديننا الحنيف، وقد لاحظنا أن سندهم الوحيد في حكمهم على قياس التمثيل أنه في البحث عن مناط العلة ليس قائمًا على استقراء تام، بل يستند إلى استقراء ناقص.

يقولون هذا عن قياس التمثيل، ويتناسون – غرضًا ومرضًا ، وهوى وضلالة – أن القياس المنطقي الذي هو قياس الشمول أو الاقتراني لا يقوم إلا على استقراء ناقص كذلك.

ومعلوم أن القياس المنطقي لابد فيه من مقدمة كلية أو مقدمتين كليتين.

فلا يصح القياس إلا إذا كان فيه مقدمة كلية على الأقل، والسؤال عن هذه الكلية: هل قامت على استقراء تام أم استقراء ناقص؟ إن جميع قضاياهم الكلية التي يبنون عليها قياسهم الاقتراني المنطقي مبنية على استقراء ناقص. وليس لديهم قياس واحد قائم على استقراء تام.

فمثلًا لو قالوا : « **محمد مجتهد – وكل مجتهد ناجح** » هل درسوا جميع أحوال المجتهدين سابقًا وحاليًا لكي يقطعوا بأن : « **كل مجتهد ناجح** ». أليس هذا استقراء ناقصًا قائمًا على تتبع بعض الحالات، ثم حكموا على الجميع؟

لماذا – إذن – كان الاستقراء الناقص طاعنًا وعيبًا ونقصًا في القياس الشرعي، ولم يكن كذلك في قياسهم المنطقي اليوناني!؟

ثم إن ثمة فارقًا ضخمًا بين قياس التمثيل، أو القياس الشرعي، والقياس المنطقي، وذلك بعد أن بينا أن قياسهم المنطقي قياس يقوم على استقراء ناقص، مثل ما زعموا أن قياسنا الشرعيّ يقوم عليه.

والفارق الذي نعنيه يتمثل في أمرين .

الأول: أن القضية الكلية التي يقوم عليها قياسهم المنطقي تنبني على استقراء ناقص - كما بينا - ، وهذا ما لا يجادلون فيه، لكن الذي نلفت إليه الأنظار هنا أن المناطقة جمعوا في الاستقراء الذي بنوا عليه ويبنون قياسهم الشمولي بين خسَّتين:

الأولى : كون الاستقراء الذي اعتمدوه في قضاياهم الكلية استقراء ناقصًا - كما ذكرنا قبل ذلك - فهم ليس لديهم كلية مبنية على استقراء تام.

الثانية : أن استقراءهم الناقص استقراء فِجّ ساذَج، يقوم على الملاحظة الفِجة، التي لا تستند إلى نظر صحيح، ولا إلى منهج علمي موثوق به، ولا يمر هذ الاستقراء بملاحظة ولا تجربة علمية؛ كذلك هذا الاستقراء يهتم بصورة الأشياء الخارجية التي يبنون عليها أحكامهم، لذلك كانت نتائج أقيستهم المنطقية مظنونة، غير مفيدة لليقين، وليست محلًّا للثقة، ومن ثم كانت دعاواهم في قياسهم المنطقي دعاوى لا تستند إلى حق، فكانت - من ثم - دعاوى ساقطة.

وسوف نزيد هذا الجانب وضوحًا - بحول اللَّه تَعَالَى - عند نقدنا لقياس المنطقي.

الثاني : أن القياس التمثيليّ الذي يطعنون فيه، ويزعمون - زورًا وبهتانًا - أنه لا يفيد اليقين، وإنما يفيد الظن، هو قياس شرعيٌّ تنبني عليه كثير من الأحكام الشرعية، والقائمون عليه والباحثون فيه، والمطبقون له ليسوا من مناطقة اليونان الوثنيين، ولا هم من المفتونين بمنطق اليونان. ولكنهم علماء مجتهدون تحكمهم عقيدتهم، ويوجههم إيمانهم، ولا يرعون في أفعالهم واجتهاداتهم قواعد وتعاليم أرسطو أو الفارابي، ولا يتتلمذون على أيدي هؤلاء من أفراخ يونان، وإنما هم يرعون دين اللَّه - تَعَالَى - وتوجيهات رسول اللَّه ﷺ ، ويذكرون خطورة ثقل المهمة التي يقومون بها، من هنا كان استقراؤهم لمسائل قياسهم الشرعي، والتأكد مما يصلون إليه من أحكام هذا القياس أوثق أنواع الاستقراء بإطلاق؛ وذلك انطلاقًا من أشخاص القائمين عليه من الأئمة المجتهدين من أمثال الإمام أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، ومالك، وابن عبد البر، وداود، وغير هؤلاء من الأئمة الأعلام الذين لا يقارن بهم هؤلاء المنطقيون من أتباع أرسطو والفارابي وغير هؤلاء.

وإضافة إلى أشخاص القائمين فإننا موقنون بأن اللَّه - سبحانه وتعالى - يمدهم بالهداية والتوفيق، ويسددهم ويعينهم للوصول إلى الحق؛ فإنهم يشرعون للأُمة المسلمة، وتشريعاتهم التي أقاموها على القياس تسير على هداها الأمة المسلمة، اجتمعت الأمة على الأخذ بها، كما اجتمعت على صلاحية القياس الشرعي.. واجتماع الأمة على القياس، ثم على ما أدى إليه القياس من أحكام تشريعية، دليل قاطع مبني على نص قاطع من كتاب اللَّه - سبحانه - ، وسنة صحيحة عن رسول اللَّه ﷺ .

أما الكتاب فيقول عز وجل :

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥] .

وأما السنة ؛ فيقول ﷺ : « **لا تجتمع أمتي على ضلالة** »[1].

والأحكام التشريعية التي جاءت عن طريق القياس أضحت سبيل المؤمنين، ومحل رضا وعمل المسلمين جماعة وأفرادًا؛ فمن شغب عليها أو رفضها فهو متبع غير سبيل المؤمنين.

كذلك قد أجمعت الأمة على صحة القياس، ورضيت أحكامه ونتائجه، واجتمعت عليه، ولم يشغب عليه إلا فئام لا وزن لهم في مقابل الأمة المسلمة. فمن رفض ذلك كأنه وصم الأمة بأنها تجتمع على ضلالة، وهذا حقيق بأن يجعله هو من الضالين.

لهذا كان اهتمامنا بالقياس التمثيلي الذي هو مصدر فرعي من مصادر التشريع الإسلامي، واهتمامنا نابع من أن الاجتراء على بعض المصادر التشريعية التي أخذت بها الأمة المسلمة، واتهام هذه المصادر بأنها لا تفيد اليقين، بل تفيد الظن، يفتح بابًا للشَّر لا يعلم إلا اللَّه وحده إلى أية مصائب يفضي بالمسلمين.

(١) حديث صحيح . انظر « المقاصد » ٤٥٩ و« التمييز » ١٨٤ والكشف ٣٤٩/٢ - ١١٧٨ ، والمستدرك ٥٠٧/٤ .

المبحث الخامس
الاستقراء

بينا قبل ذلك أن الاستدلال غير المباشر ثلاثة أنواع :

١ - القياس المنطقي المسمى « **قياس الشمول** » أو « **الاقتراني** » في أغلبه.

٢ - قياس التمثيل.

٣ - الاستقراء.

وقد تكملنا عن الأول والثاني ، وفصلنا القول فيهما .

ونتكلم هنا - بحول اللَّه تَعَالَى - عن النوع الثالث الذي هو « **الاستقراء** »، الذي يسمى - أحيانًا - الاستدلال الاستقرائي.

أولاً : تعريفه :

١ - لغة : يعرف الاستقراء لغة بأنه : التتبع والجمع ؛ إذ هو مصدر الفعل المزيد: استقرى يستقري استقراء، وهو مشتق من الفعل الثلاثي: قَرَى يَقْرُو قَرْوًا.

والقرو : التتبع والقصد ؛ ومن ذلك قول الأصمعي : «**الناس قواري اللَّه في الأرض**» أي : شهداء اللَّه بعضهم على بعض؛ لأنهم يتتبع بعضهم بعضًا فينظر كل منهم إلى الآخرين كيف هي أعمالهم وسيرتهم.

وكما أن الفعل « قرى » يفيد التتبع فهو يفيد - كذلك - الجمع . فيقال: « **قريت الماء في المقراة** » أي : جمعته، ومن ذلك سميت القرية بذلك لاجتماع الناس فيها.

٢ - اصطلاحًا :

ومن المعنى اللغوي أخذ المعنى الاصطلاحي؛ لأن الاستقراء يقوم على التتبع و الجمع عن قصد وهدف. وقد عرف بصيغ كثيرة كلها يدل على معناه والمراد به.

فمن تعريفاته : «تتبع كل أو بعض جزئيات ظاهرة ما للوصول إلى حكم عام يشمل ما

تُتَبَّع وما لم يُتَتَبَّع».

أو هو: «تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعها ما درس وما لم يدرس».

أو هو: «الانتقال بالحكم من الجزئي الذي استقرئ إلى الكلي الذي يدخل الجزئي تحته».

وذلك مثل ما إذا درسنا قطعة من الحديد فوجدناها تتمدد بالحرارة، وتنكمش بالبرودة، ثم درسنا قطعة أخرى. ثم أخرى فوجدناها كلهاتتمتع بتلك الخاصية، فأصدرنا حكمًا عامًّا يشمل جميع أنواع الحديد بإطلاق، وقلنا: الحديد يتمدد بالحرارة وينكمش بالبرودة، وكما إذا تتبعنا أفراد «المثلث» فوجدنا كل مثلث درسناه زواياه تساوي قائمتين؛ ثم جربنا مثلثًا من الحديد، وآخر من الخشب، وآخر مرسومًا على ورق، فوجدناها جميعها تساوي قائمتين، فأطلقنا حكمًا عامًّا يشمل ما درسنا وما لم ندرس وقلنا: كل مثلث زواياه تساوي قائمتين. وكما إذا تتبعنا مساحة المستطيل فوجدنا كل مستطيل درسناه تساوي مساحته ضرب عرضه في طوله. فأطلقنا ذلك الحكم على كل مستطيل. وكما إذا درسنا المعدن والحجر، فوجدنا كل قطعة درسناها من المعدن تقبل التمدد بالطرق، وكل قطعة من الحجر تتفتت بالطرق ولا تتمدد. فأطلقنا بذلك حكمًا يشمل ما درسناه من المعدن والحجر وما لم ندرسه.

ثانيا: أقسام الاستقراء:

ينقسم الاستقراء إلى نوعين:

١ – الاستقراء التام. ٢ – الاستقراء الناقص.

١ – أما الاستقراء التام فهو: «تصفح جميع جزئيات ظاهرة ما، ثم الحكم عليها بما ثبت لها جميعها».

وذلك مثل ما إذا استقرأنا أو تفحصنا جميع أشجار حديقة ما، فوجدناها كلها أشجار تفاح. فأصدرنا حكمًا عامًّا يقول: جميع أشجار هذه الحديقة تفاح.

ومثل ما إذا استقرأنا جميع الطلاب في صف دراسي معين، فوجدناهم جميعًا

مسلمين، فقلنا: جميع الطلاب في هذ الصف مسلمون.. وهكذا.

فهذا الاستقراء لا يفيد علمًا جديدًا يزيد على ما استقرأناه بالفعل؛ فالحكم في هذا الاستقراء لا ينتقل من الجزئي إلى الكلي، ولا ينتقل مما درسناه إلى ما لم ندرسه، بل هو شامل لما درسناه فعلًا.

ولأن هذا النوع من الاستقراء لا يفيد علمًا جديدًا زائدًا على ما وجدناه في الجزئيات المدروسة؛ فقد طعن فيه الكثيرون من الباحثين المحدثين، وقرر الكثيرون أنه مضيعة للوقت والجهد، وأسموه: الاستقراء الشكلي؛ أو الاستقراء غير العلمي، وقرروا أنه لا فائدة منه.

والحق أن الاستقراء التام استقراء مفيد ونافع في مجالات كثيرة، بل إن له مجالاته التي لا ينفع فيها غيره، ولا يصلح فيها الاستقراء الناقص الذي يسمى: علميًّا.

وذلك ناشئ من أن ثمة مجالات لا يصلح فيها إلا الإحصاء التام لأحوال ظاهرة ما، ومن هذه المجالات إحصاء العاملين في مصلحة أو مؤسسة ما، وكذا إحصاء الطلاب في المؤسسات التعليمية، وعملية إحصاء المجموعة الشمسية، أو الثقوب السوداء في مجرتنا، وكذا إحصاء الجمعيات مثل جمعيات الأيتام وكبار السنّ.. كل هذه مجالات حيوية هامة لا يصلح فيها إلا الاستقراء والتتبع التام لأفراد الظاهرة.. ومن ثم فإن الحكم على الاستقراء التام بأنه غير مفيد، حكم غالٍ متطرف غير صحيح.

٢ - وأما الاستقراء الناقص، ويسمونه الاستقراء العلمي؛ فهو: «**الحكم على جميع جزئيات ظاهرة ما لوجود ذلك الحكم في بعض تلك الجزئيات**»؛ أو هو: «الانتقال بالحكم من الجزئي الذي درس واستقرئ إلى الكلي الذي يدخل ذلك الجزئي تحته»؛ أو هو: «تتبع بعض الحالات لظاهرة ما للوصول إلى حكم عام يشمل جميع حالاتها».

وهذه التعريفات هي التي تعبر عن الاستقراء الناقص في شكله العام الذي كان يتعاطاه العلماء والمناطقة القدامى، وذلك قبل أن تتفتح آفاق العلوم الحديثة بمناهجها العلمية القائمة على الملاحظة، والتجربة، ثم الفروض، ثم الملاحظة والبحث واختبار الفروض للوصول إلى القوانين العلمية المادية.

ولذلك عرف العلماء الاستقراء الناقص، أو الاستقراء العلمي بتعريفات أخرى تعبر عن المرحلة الجديدة التي وصل إليها الاستقراء بصفته منهجًا متكاملًا له خطواته ومراحله التي يمر بها بدءًا من الملاحظة حتى الوصول إلى القانون الذي يحكم الظاهرة. ومن ثم قالوا في تعريفه: هو «مجموعة الأساليب والطرق العقلية والعملية التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة إلى قانون أو حكم عام يمكن التحقق من صدقه بتطبيقه على عدد لا حصر له من الحالات الأخرى التي تشترك مع الأول في خواصها النوعية».

ثالثًا : مشكلة الاستقراء العلمي :

بينا فيما سبق أن الاستقراء العلمي الذي هو الاستقراء الناقص يقوم على أساس فحص بعض جزئيات ظاهرة ما ، أو عنصر ما، ثم يأخذ الباحث الحكم الذي توصل إليه من خلال هذه الجزئيات فيعممه على أفراد الظاهرة كلها؛ أو آحاد العنصر جميعها.

والسؤال هنا : كيف ساغ لنا أن نأخذ الحكم أو الخاصية التي وجدناها في بعض جزئيات عنصر ما كالحديد مثلًا، أو ظاهرة ما كظاهرة البرق حين يفرغ شحنته الكهربائية في المباني المرتفعة فيهددها بالسقوط، مما يجعلنا نتحوط لهذا بما يسمى « **مانعة الصواعق** ».

نقول: كيف ساغ لنا أن نأخذ هذه الأحكام والخصائص التي وجدناها في بعض الجزئيات لعنصر ما، ثم نعممها على جميع جزئيات ذلك العنصر، ما درسناه وما لم ندرسه؟ وإذا ما عرفنا أن « **الزرنيخ** » سم قاتل، ولم نعرف هذا إلا من خلال بعض جزئياته، أو بعض حالات؛ أعطيناه لحيوان فمات، وأخذه إنسان فمات، وهذه حالات خاصة معينة محدودة، فعلى أي أساس نعمم حكمًا يقول: كل زرنيخ قاتل للحيوان؛ مع أننا لم ندرس إلا حالات معينة؟

مشكلة الاستقراء العلمي – إذن – تتمثل في هذه «**القفزة**» من الجزئي إلى الكلي؛ لأنه ماذا يدريني أن الحالات التي لم أدرسها من الظاهرة لها نفس صفات وخصائص الحالات التي درستها، وأن أحكام الجزئيات التي درستها تنطبق عليها جميعها؟

هذه هي مشكلة الاستقراء العلمي - كما يصورها العلماء .

وينبغي أن ننبه ابتداء إلى أن بعض الفلاسفة مثل « **ديفيد هيوم** » الفيلسوف الإنجليزي الأشد إلحادًا (١٧١١ - ١٧٧٦) قد اعتمد هذه المشكلة تمامًا، وأقام جانبًا كبيرًا من فلسفته على إنكار الأسباب والعلل مستندًا إلى هذه المشكلة التي نتكلم عنها، وهي كيف نعمم الأحكام الجزئية التي نحصل عليها على جميع الحالات التي لم ندرسها؟

لكن هذا الفيلسوف وأمثاله يعتبرون شاذين في مجال الفكر العام فضلا عن قوانين العلوم وطرائق البحث فيها، ومن ثم فلا يقام لهم وزن.

أما مشكلة الاستقرا فإن الإجابة عليها تعتمد على قانونين:

القانون الأول : قانون العِلِّية :

وقانون العلية يقول : **«إن كل ظاهرة، أو حادثة إنما هي معلولة لعلة أحدثتها وتسببت فيها»** فكل شيء حولنا إنما هو معلول لعلة، ونتائج لسبب.

وليس هناك من حدث أو ظاهرة إلا ووراءها علة، فضوء النهار ظاهرة، وعلته شروق الشمس. والبرق ظاهرة، وعلته تفريغ كهربائي بين السحب، وتمدد الحديد ظاهرة، وعلته الحرارة، وارتفاع أسعار سلعة ما ظاهرة، وعلتها ندرة المعروض منها.. وهكذا.. وهذا القانون من القوانين التي كان لها أثر كبير في تقدم العلوم المادية ، لأنه دفع العلماء دفعًا إلى البحث عن علل الأشياء وأسبابها المؤدية إليها والمؤثرة فيها، فكان من ذلك خير كثير، وتقدم كبير.

القانون الثاني : قانون الاطراد :

وقانون الاطراد يعني أن العلة الواحدة ينشأ عنها دائمًا معلولات متشابهة ، وأن نفس العلة تؤدي دائمًا إلى نفس النتيجة؛ فنحن عرفنا أن الحرارة هي علة في تمدد المعادن ومنها الحديد. فهذه العلة التي هي الحرارة تؤدي إلى نفس معلولها وهو تمدد الحديد، وهذا معنى الاطراد؛ أي الاطراد في إنتاج العلة نفس معلولها في نفس ظروف إنتاجه، وتناول «**الزرنيخ**» يميت الحيوان، فهو علة في موت ما يتناوله. وقانون الاطراد يعني أنه دائمًا كلما تناول حيوان مادة «الزرنيخ» بنفس الكمية المميتة، فإن الحيوان يموت؛ أي :

تنتج العلة معلولها، وبذلك تكون مطردة.

وهذا القانون يطلق عليه لدى بعض العلماء: «**مبدأ السببية العام**» وأحيانًا يطلق عليه: «**مبدأ الحتمية**» في العلل والمعلولات، أو الأسباب والمسببات.

وهذا المبدأ والذي قبله، نعني قانوني العلية والاطراد لهما الأثر الأكبر في تقدم العلوم من جانب، ومن جانب آخر لهما الأثر الواضح في انتظام حياة الناس على أسس ثابتة وواضحة من العلل ومعلولاتها، والأسباب ومسبباتها، حتى لا يخبط الناس في شئون حياتهم خبط عشواء يفعلون الشيء ولا يعرفون ما يترتب عليه، أو ما ينتج عنه بل يعيشون على هدى سنن ثابتة وضعها الله - سبحانه - ، وأقام عليها الوجود كي يقيم الناس حياتهم على هدى منها. والفضل كله لله عز وجل من قبل ومن بعد .

رابعًا : قيمة المعارف الاستقرائية :

إن المعارف التي نتوصل إليها عن طريق الاستقراء لها عدة أحوال :

الحال الأول:

وهي المعارف التي توافرت فيها شروط اليقين. وتأكدت لها عوامل الثقة، ومن ثم كانت نتائجها علمًا يقينيًا، ومعرفة ثابتة لا يتطرق إليها الشك، ولا تحتمل النقض.

الحال الثانية :

وهي المعارف التي لم يتوافر لها شروط اليقين، ولم تصاحبها عوامل الثقة. فهذه معارف دون درجة اليقين، وكان قربها من درجة اليقين أو بعدها راجعًا إلى درجة قوتها أو ضعفها.

وهذه الحالة لها درجات تبعًا لقربها أو بعدها عن اليقين، وهذه الدرجات:

١ - أن تكون قريبة من اليقين، بعيدة عن الضعف، فتكون تلك درجة : « **الظن الراجح** ». وهذه الدرجة تزداد قوة وضعفًا حسب قربها أو بعدها عن اليقين، مع بقائها في إطار الظن الراجح.

٢ - أن تكون تلك المعارف في مرتبة الظن المساوي لما يخالفه. وهذه مرتبة يتساوى

فيها طرفا الظن دون ترجيح، وتسمى هذه مرتبة : « **الشك** ».

٣ - أن يغلب على الفكر بالنسبة لهذه المعارف موقف الرفض ؛ فتكون أبعد عن اليقين، بل هي أقرب إلى الخطإ منها إلى الصواب؛ وتلك هي درجة «**الظن المرجوح**»، فهي أقرب إلى الرفض منها إلى القبول.

الحال الثالثة :

وهي المعارف التي وردت عن طريق استقراء فاسد، وأسلوب في البحث خاطئ؛ بحيث لم يتوافر لها أدنى درجات اليقين، ولم تسر على أدنى قدر من البحث الصحيح، ومن ذلك كل ما يكون استقراء ارتجاليًا فجًا لم يقم على منهج صحيح في استقراء الظاهرة. وذلك مثل القاعدة التي ذكرها « أرسطو » من أن «كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ» معتمدًا على استقراء الإنسان والحصان وغيرها، وهذه كلية منقوضة بالجزئية السالبة التي تقول : «**التمساح لا يحرك فكه الأسفل عند المضغ**»، ومثل قولهم «الإنسان ليست له مرارة، والحصان كذلك» وهما طويلا العمر. وأخذوا من هذا الاستقراء الخاطئ قاعدة تقول: «كل حيوان ليست له مرارة طويل العمر». وكلنا يعرف خطأ هذه القاعدة.

يتضح من هذا أن الاستقراء مؤد إلى الكثير من المعارف والعلوم، وهو - في الجملة - طريق إليها. لكن ليس كل ما ورد عن استقراء مقبولًا. فقد يرد عنه المعارف اليقينية، وهذه تأتي عن طريق الاستقراء التام إذا قام على فهم صحيح للظاهرة ولم يخلط بينها وبين غيرها، وأجاد عملية الاستقراء.

وقد يرد عن الاستقراء الناقص - العلمي - معارف يقينية أو قريبة من اليقين، وقد يكون ما حسبناه يقينًا اليوم غير يقيني غدًا نتيجة لطرق جديدة في البحث، أو اكتشاف علوم ومعارف لم تكن معروفة لنا الآن؛ فالقاعدة المسلم بها لدى جميع الباحثين في العلوم المادية تقول: «**العلم لا يعرف الكلمة النهائية**».

خامسا : المسلمون والاستقراء :

لقد استعمل العلماء المسلمون طرق الاستقراء الصحيحة الصادقة، واعتمدوها طريقًا

موصلًا إلى علومهم ومعارفهم في شتى مجالاتها، وقد سبق العلماء المسلمون العالم كله في استعمال طرق الاستقراء الصحيحة الموصلة إلى اليقين على قدر الطاقة، وذلك قبل أن يترجم إلى العربية منطق اليونان وعلومهم؛ كذلك لم يأخذوا عن اليونان في ذلك شيئًا، وهذا من فضل الله وتوفيقه، وإلا لضلّوا وزيّفوا مثل كل الذين أخذوا عن اليونان وتأثروا بهم.

ولقد اعتمد العلماء المسلمون الاستقراء طريقًا إلى جملة علومهم ومعارفهم على اختلافها وكثرتها. فمن ذلك:

١ – علوم العربية من النحو والصرف وما يتصل بها :

فقد استقرءوا مفردات اللغة من كافة البلاد، حتى من القبائل التي تسكن البوادي، واستقرءوا نظم تراكيبها وقواعدها وأساليب الأداء، واستطاعوا عن طريق ذلك أن يضبطوا قواعد العربية ألفاظًا وجملًا وأساليب، كما قاموا بإحصاء مشتقات الألفاظ وطرق استعمالاتها.

٢ – الشعر العربي : وكما فعلوا باللغة؛ فعلوا بالشعر العربي، حيث استقرءوا الأشعار العربية ، وذلك لهدفين:

الأول: معرفة اللغة ومفرداتها وطرق استعمالاتها وضبط قواعدها – كما أشرنا في الفقرة السابقة.

الثاني: معرفة علم العروض وضوابطه، وإحصاء بحوره، ومعرفة ما يجري له، مما يجوز عربية وما لا يجوز.. إلى آخر ما يتصل بالشعر وبحوره وقواعده.

٣ – موضوعات الفقه :

كما اعتمد الفقهاء المسلمون طريقة الاستقراء في الكثير من موضوعات الفقه؛ حيث استخرجوا الكثير من القواعد الفقهية العامة، فأحصوا أنواع المياه، وضبطوا أحكامها، وضبطوا كل ما يتصل بالحيض والنفاس وأوقاتها ابتداء وانتهاء، والاستحاضة، كما أحصوا الكثير من المشكلات التي يقابلها المسلمون مما لم تكن على عهد الرسول ﷺ وضبطوا لكل مشكلة أو حدث حكمه.. إلى غير ذلك من الأحكام الشرعية التي بنيت

على الاستقراء وإحصاء المشكلات ووضع أحكامها الشرعية.

٤ – السنة النبوية المطهرة :

كما كان أهم أنواع الاستقراء الإحصائي والمعرفي ذلك النظام الذي قام على منهج بحثي لم يعرفه العالم قط، لا قبلا ولا بعدًا؛ نعني بذلك جمع السنة النبوية المطهرة المشرفة. وقد قام ذلك المنهج على استقراء مظانها، وأماكن العارفين بها، وإحصائها وجمعها، ثم ترتيبها وتنسيقها من حيث الصحة وغيرها، ثم ضبط الصحيح حسب أبواب وكتب على أنساق غاية في الدقة والفهم، بل إن ذلك المنهج في الاستقراء والإحصاء والجمع لم يقف عند الصحيح، بل طبق في الضعيف والموضوع والذي لا أصل له ، خدمة للصحيح ، وانكل خدمة لدين اللَّه – سبحانه .

٥ – أحداث التاريخ والجغرافيا :

كما استعمل العلماء المسلمون ذلك المنهج الاستقرائي في أحداث التاريخ والجغرافيا وغير ذلك من علوم.

ومما ينبغي معرفته، ويحظر إغفاله، أن الاستقراء عند العلماء المسلمين لم يسبق بمثله، ومحال أن يكون له مثل؛ لأمر بسيط وواضح، هو أن هؤلاء العلماء لم يصنعوا ما صنعوا إلا تقربًا إلى اللَّه – سبحانه – بخدمة دينه وخدمة المسلمين ثم خدمة الإنسانية جمعاء، وهذا يعني أنهم كانوا يقومون بما قاموا به ونصب قلوبهم حبٌّ للَّه – تَعَالَى – والعمل على مرضاته، ثم حب المسلمين وحب الإنسانية. وهذه الخصيصة قد عصمتهم من نقصتين كبيرتين:

الأولى : عصمهم الإخلاص في عملهم، والدقة التامة فيما يصلون إليه من نتائج من أي تدليس، أو تهاون، أو استهانة بأي خطإ ولو كان صغيرًا. وهذا يقع فيه العلماء الآخرون حبًا ورغبة في الوصول إلى نتائج سريعة يسبقون بها الأغيار.

الثانية : التواضع واحترام الآخرين والاحتساب، فإن علماء الغرب يشمخون ويتكبرون بما توصلوا إليه، ويتخذونه وسيلة لتحقير الآخرين والاستهانة بهم؛ بل إننا لنرى في أيامنا هذه بعض المؤسسات البحثية الغربية التي يقال : إنها توصلت إلى علاج لبعض الأمراض

الخطيرة، وتحديدًا لمرض نقص المناعة - الإيدز - قد احتفظت بسرها لأنفسها، وجعلته علاجًا للغربيين، وترفض بإصرار أن تمكن منه العالم الثالث - كما يقولون -، وترفض أن تعطي سره والتصريح به لمؤسسات الأدوية تكبرًا وطغيانًا وأثرة.

وليس هكذا علماء المسلمين الذين فتحوا آفاق العلوم المادية للعالم كله ومنه الغربيون الذين كانوا يعيشون في القرون الوسطى المظلمة. إن علماء المسلمين توصلوا إلى ما توصلوا إليه وهم يحنون هاماتهم تواضعًا لله - تَعَالَى -، ويحتسبون كل جهودهم عنده - سبحانه -، والله - سبحانه - قادر على أن يعيد الكرة إلينا ليعود الأمر كله محبة للإنسانية، وخيرًا يعم البشرية؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

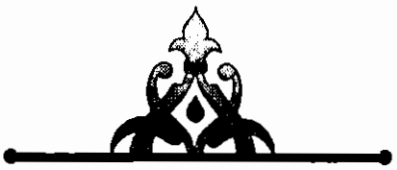

الفصل السادس
نقد القياس

لقد ادعى المناطقة أن علم المنطق هو الهادي للعقل، والمنظم للفكر، وأنه لا يمكن لأحد من البشر أن يعلم شيئًا من التصديقات النظرية على وجه صحيح إلا من خلال القياس، والمراد بالقياس هنا: القياس المنطقي الذي وضع المنطقة قواعده وصاغوا شروطه، وأن أي علوم أو معارف تؤخذ عن غير القياس المنطقي، أو لا يستعمل فيها القياس المنطقي هي علوم ومعارف مشكوك في صدقها، ولا يصح الاطمئنان إليها، ومن هنا جاءت قاعدتهم التي أطلقوها على ألسنة المفتونين بعلم المنطق، والتي قالوا فيها : **«من لم يدرس المنطق لا يوثق بعلمه»**.

وقاعدة أخرى تعبر عن حالهم تقول : **«إن التصديقات غير البدهية لا يمكن أن تنال إلا بالقياس»**. ومرادهم بالتصديقات غير البدهية العلوم والمعارف النظرية.

وعلى هذه الدعوى وأمثالها سوف نرد بعدد من وجوه النقد لمنطقهم هذا في هيئة القياس الذي هو الهدف من قسم التصديقات، بل هو الهدف من المنطق بقسميه: التصورات والتصديقات. كما قد رددنا سابقًا على منطقهم ممثلًا في قسم التصورات، وستكون ردودنا ونقودنا هنا - كما كانت هناك - على هيئة أوجه محددة، نرد بها على دعاواهم، ونكشف بها زيف علمهم هذا الذي لا يحتاجه الذكيّ، ولا ينتفع به الغبيُّ؛ بل هو كما قيل: مثل لحم جمل غث فوق جبل وعر؛ لا اللحم طيب فينتقي، ولا الجبل سهل فيرتقى.

وعلى كثرة النقود التي وجهت إلى منطق اليونان، وتنوعها وتفرعها فسوف نشير إلى أهم هذه النقود في وجوه النقد الآتية - بحول الله سبحانه .

الوجه الأول:

إن المناطقة ادعوا أنه لا يمكن لأحد أن يستفيد شيئًا من العلوم والمعارف إلا من طريق القياس المنطقي الذي وضعوه ونصوا على شروطه. وكذلك لا يمكن لأحد أن يفيد أحدًا آخر فينقل إليه شيئًا من العلوم والمعارف إلا عن طريق القياس المنطقي؛ فلا أحد يستطيع أن يستفيد شيئًا من العلوم والمعارف لنفسه، ولا أن ينقلها غيره إلا عن طريق المنطق، وتحديدًا عن طريق القياس المنطقي الذي يسمونه «**قياس الشمول**» فدعواهم يمكن صياغتها هكذا: «**إن العلوم والمعارف لا يمكن أن تنال إلا بالقياس**».

وردنا عليهم في هذا الوجه : أن هذه دعوى نظرية، وليست بدهية حتى تذكر بلا دليل، وكل دعوى لا بد لها من دليل. وحيث إنهم أطلقوا دعواهم هذه، ولم يقيموا عليها دليلا؛ فهي دعوى ساقطة، لا وزن لها، ولا اعتبار بها..

ومن المعلوم أن المدعي إذا ادعى دعوى ولم يقم عليها دليلا، فإنه يكفينا أن نمنعها؛ أي نطلب الدليل عليها، وحيث قد منعناها. ولم يُقِم الدليل على صدقها؛ فدعواه - إذن - ساقطة. أو كأنها لم تكن.

يضاف إلى ذلك أن هذه دعوى سالبة عامة أو كلية. والعلم بصدقها متعذر، بل مستحيل؛ إذ من أين لهم أن يعلموا ويقطعوا بأنه لا يمكن لأحد من بني آدم في الماضي ولن يمكن لأحد في المستقبل أن يعلم شيئًا أو يعرف شيئًا إلا عن طريق القياس المنطقي؟

فهذه دعوى منقوضة من جانبين : أنها دعوى بلا دليل، ثم إنها دعوى من المستحيل التيقن من صدقها وعمومها، وكل واحد من هذين الجانبين يبطلها ويهدمها. فهي دعوى باطلة.

الوجه الثاني:

وهذا الوجه يقوم على إبطال دعواهم حيث يقولون : «**إن التصديقات غير البدهية لا تنال إلا بالقياس**» ، أو يقولون : «**إن العلوم غير البدهية لا تنال إلا بالقياس**» فالتصديقات تعني العلوم والمعارف. وقد وضعوا قيد «**غير البدهية**» ليفرقوا بين ما هو بدهيٌّ لا يحتاج إلى فكر أو إعمال نظر، وبالتالي لا يحتاج إلى دليل. وبين ما هو نظري يحتاج إلى فكر

ونظر، ويحتاج إلى دليل على صدقه، وهم يُقرون بأن البدهيات لا تحتاج إلى دليل، ولا يطلب عليها برهان مثل: «**السماء فوقنا**»، ومثل: «**الكل أعظم من جزئه**»؛ أما النظريات؛ أي غير البدهية فتحتاج إلى دليل وبرهان، وهذه مقصودهم في دعو هم التي يصرّون فيها وينصون على أن العلوم النظرية، أو غير البدهية لا يمكن أن يصل إليها الإنسان بنفسه، ولا يمكن أن يوصلها إليه غيره إلا عن طريق القياس المنطقي.

ونقدنا هنا قائم على أساس أن التفرقة بين ما هو نظري وما هو بدهيٌ أمر صعب، بل هو مستحيل، وذلك ناتج عن أن هذين أمران نسبيان.

ونحن نقول للمناطقة : كيف تفرقون بين ما هو بدهيٌ وما هو نظري؟ وعلى أي أساس تقوم هذه التفرقة؟ وما الميزان الذي تعرفون به ذلك؟ وهل الناس جميعًا سواء بالنسبة لما هو بدهي وما هو نظري؟

الجواب الذي لا يمارون فيه أن الناس من حيث البدهي والنظري متفاوتون تفاوتًا كبيرًا، ومختلفون اختلافًا كثيرًا؛ فالبدهي والنظري أمران نسبيان إضافيان راجعان إلى الإنسان المتعين، وليس إلى الناس جميعًا، فإن ما يكون بدهيًا بالنسبة لإنسان، قد يكون نظريًا بالنسبة لآخر، وما يدركه البعض بالبداهة ودون نظر، قد لا يدركه الآخرون إلا بعد نظر طويل وجهد كبير، ودليل بعد دليل.

ومن المعلوم أن الناس يتفاوتون في قوى الأذهان أعظم من تفاوتهم في قوى الأبدان. ومراتب الناس - في الجملة - ثلاث :

فمن الناس من يدرك حقائق الأشياء، أو حقيقة شيء معين بداهة.

ومنهم من يدرك ذلك بعد نظر وجهد ومعاناة.

ومنهم من يعجز عن إدراك تلك الحقائق أو الحقيقة المعينة.

ونستطيع أن نبين ذلك من حال الناس وقت دعوة رسول اللَّه ﷺ وحين بعثته؛ فقد اختلفت أحوال الناس حين أعلن لهم رسول اللَّه ﷺ رسالته. فمنهم من آمن به ﷺ وصدق بداهة ودون نظر طويل؛ أي صدق بمجرد سماعه الدعوة. وذلك مثل أبي بكر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْه.

ومنهم من احتاج إلى نظر مثل : عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أو نظر طويل كخالد بن الوليد رضي الله عنه.

ومنهم من لم يدرك ولم يصدق كأبي جهل وأمثاله.

يتضح من هذا أن البدهيّ والنظري أمران نسبيان إضافيان يختلف فيهما الناس اختلافًا كبيرًا، ومن ثم فلا ينضبطان تحت قاعدة، ولا ينتظمان تحت مبدأ معين. وما داما كذلك فلا ينبغي أن يستدل بهما، ولا أن يوضعا في قاعدة تقوم عليها دعوى، وينبني عليها استدلال.

الوجه الثالث :

إن الأمم جميعهم، منذ خلقهم اللَّه - تَعَالَى - حتى يحشرهم إليه، يستوي فيهم أهل العلوم والمعارف، والكتابة والتدوين، وأرباب الصناعات والحرف، ويستوي فيهم السادة والأمراء. والخدم والعامة ، كل هؤلاء يعرفون علومهم ومعارفهم، وكذا يزاولون حرفهم وصناعاتهم، ويحصّلون ما تمتلئ به بيئاتهم ومجتمعاتهم من علوم ومعارف وصناعات وحرف. وأدوات وآلات، وكلهم يأخذ بعضهم عن بعض، ويُفيد بعضهم من بعض؛ فالتلميذ يأخذ عن أستاذه، ومتعلم الحرفة أو الصنعة يأخذ عن معلّمه، كل هذا يتم دون أن يشعر أحد منهم بحاجته إلى أن يعرف شيئًا عن المنطق اليوناني، ودون أن يشغل أحد منهم نفسه بالقياس المنطقي، ولا بشيء مما يتصل بالقياس من قضايا ومقدمات وأشكال وحدود.. إلى آخر هذه العلوم التي إن لم تكن مضيعة للوقت، مفسدة للعقل، مشغلة للفكر، فهي لن تفيد شيئًا يعوض بعض ما ضيع الإنسان فيها من جهد ووقت.

والواقع الذي عاشه سلفنا، ونعيشه نحن أصدق شاهد على ذلك؛ فنحن أخذنا العلوم والمعارف عن آبائنا وأسرنا، ثم عن شيوخنا ومعلمينا، ثم ننقلها ونُدرِّسها لطلابنا وننقل إليهم ما عرفنا وتعلّمنا، وهم يتعلمون ويعرفون كل أو جملة ما نعلمهم إياه، وسيأتي - بحول اللَّه تَعَالَى - دورهم في نقل العلوم والمعارف إلى من بعدهم. كل هذا حدث في الماضي، وهو يحدث معنا، وسوف يحدث - بحول اللَّه تَعَالَى - للأجيال من بعدنا، كل هذا دون أن يستعمل أحد من السابقين أو اللاحقين ما يسمى بالقياس المنطقي، بل ولم

يشعر أحد بحاجة إلى استعماله؛ بل لم يسمع به أحد منهم إلا من شاء اللَّه أن يطلعه على ترّهات القوم التي سموها: المنطق، والتي لا يشتغل بها إلا من خلا قلبه من عظائم الأمور واشتغل بسفسافها.

الوجه الرابع:

وهو ملحق بالنقد الثالث .

وهذا النقد مبنيٌ على أن اللَّه - سبحانه وتعالى - قد أرسل رسله وأنبياءه - صلوات اللَّه عليهم أجمعين - إلى أممهم، كل رسول إلى أمّته، ثم ختمهم جميعًا بالرسول الخاتم محمد ﷺ مرسلًا إلى العالمين كافة بشيرًا ونذيرًا، وكل رسل اللَّه وأنبيائه - صلوات اللَّه عليهم - تلقوا رسالات اللَّه - تَعَالَى - ووحيه إليهم، ثم أبلغوا هذه الرسالات إلى أقوامهم، أبلغ نوح قومه، وهود أبلغ عادًا. وصالح أبلغ ثمود، وموسى وعيسى أبلغا بني إسرائيل، وغيرهم، ثم بلغنا رسول اللَّه ﷺ الرسالة الخاتمة كما تلقاها عن رب العزة - سبحانه - ، وقد أخذ أقوام الرسل عن رُسُلهم - كما أخذنا عن رسولنا - صلوات اللَّه عليهم - ، وقد دان الأقوام بدين الله من كتب اللَّه له الهداية منهم، كما دنّا نحن برسالة رسول اللَّه ﷺ ، كل هؤلاء وأولئك لم يستعمل أحد منهم منطق اليونان، ولا سمع به، ولا وجد حاجة إلى شيء من مثله، بل لعن اللَّه - سبحانه وتعالى - قد نجاهم من فتنة هذا العلم وأمثاله، وفتنة المفتونين به والداعين إليه.

أليس في هذا دليل واضح واقعي على أن الناس في غنى عن منطق اليونان، وأن اكتساب العلوم والمعارف لا صلة له بالقياس المنطقي، ولا حاجة به إلى إليه، وأن الزعم بأن الناس بحاجة إلى القياس المنطقي في كسب علومهم ومعارفهم، إنما هو زيف وبطلان، وكذب وبهتان.

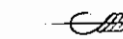

الوجه الخامس:

إن القياس لا يفيد العلم بشيء من الموجودات .

إن القياس المنطقي الذي يقولون عنه : «**إنه لا يمكن لأحد من البشر أن يحصل شيئًا**

من العلوم والمعارف إلا عن طريقه»، هذا القياس لا يفيد العلم بشيء من الموجودات على الحقيقة، فهو على عكس ما زعم المناطقة؛ هم يزعمون أنه السبيل الوحيد للحصول على المعارف؛ بينما هو في حقيقة أمره ليس صالحًا لأن يفيد أو يحصِّل أية معلومة أو معرفة على الإطلاق؛ فهو - إذن - **«لا يفيد العلم بشيء من الموجودات الحقيقية»**.

أما كيف ذلك ؟

فمن المعلوم أن القياس لا بد فيه من قضية أو أكثر من القضايا الكلية. وأنه ينتقل فيه من الجزئي المسئول عن حكمه، إلى الكليِّ الذي يشمل هذا الجزئي وغيره مما يماثله، ثم يعود الحكم إلى الجزئي مرة أخرى ممثلا في النتيجة . والحكم الذي تكونت منه النتيجة وتمثلت فيه إنما هو مأخوذ من الكليِّ؛ أي إن أساس المعارف والعلوم في القياس إنما هي القضية الكلية، التي تشتمل على الحكم الكلي.

ومن المعلوم - بداهة - أن الكلي لا وجود له في الخارج ، ولا تحقق له في الواقع؛ إذ إن الكليات إنما توجد في الأذهان، وليس في الأعيان؛ فالقضية الكلية التي هي دليل القياس المنطقي، والتي تشتمل على الحكم، والتي ينبني عليها القياس إنما تعطي أحكامًا ذهنية على موجودات ذهنية ليس لها وجود في الواقع. أما الموجود في الواقع فهو موجود متعين متحقق، وهو جزئي وليس كليًا .

وخلاصة هذا أن القياس المنطقي الذي يعطي أحكامًا كلية ذهنية في واد، والموجودات المتعينة في الخارج التي تتصل بها علومنا وتقوم عليها معارفنا في وادٍ آخر.

الوجه السادس :

إن القياس المنطقي المسمى **« برهانًا »** لا يفيد العلم باللَّه - تَعَالَى - ولا بصفاته وأسمائه.

قد تقدم أن المنطق اليوناني لا يفيد علمًا ولا معرفة إلا عن طريق القياس الذي يسمى- كذلك - برهانًا ، وتقدم - أيضًا - أن القياس لكي يفيد شيئًا من الأحكام والعلوم لابد فيه من قضية كلية أو أكثر. فنتيجة القياس توجد أولًا في القضية الكلية؛ ثم تنتقل من الكلية إلى الجزئي المتعيّن الذي هو أحد أفراد الكليِّ.

وعلى سبيل المثال ، وتوضيحًا لهذا المعنى نقول: لو أننا أردنا أن نثبت أن «**محمدًا ناجح**» فسنقيم لذلك قياسًا هكذا: «**محمد مجتهد**» ثم نأتي بقضية كلية تشمل جميع المجتهدين بما فيهم محمد ونقول: **وكل مجتهد ناجح**، ثم ننتقل إلى النتيجة التي نريدها : **إذن محمد ناجح**؛ فالقياس يبدأ بالجزئي المسئول عنه. ثم ينتقل إلى الكلي الذي يشمله وغيره في الحكم، ثم ينتقل إلى الجزئي.

وإذن ؛ فالقياس لا يتناول إلا ما كان كليًا؛ أي يصدق على كثيرين متماثلين.

والسؤال هنا : ماذا عن العلم الذي يتصل بموجود واحد فرد متعين، لا يوجد له مثيل بحيث نجمعه ومن يماثله في قضية كلية ؟

إن اللَّه – سبحانه وتعالى – موجود فرد واحد، صمد ماجد، ليس كليًا ، فإن الكليَّ هو الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، واللَّه – سبحانه – يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه؛ فهو –سبحانه – ليس له أفراد من جنسه تماثله – جل اللَّه عن ذلك– وبالتالي فهو ليس كليًا، ولا يجوز أن يدخل تحت قضية كلية، وإذا امتنع أن يدخل تحت قضية كلية؛ امتنع – ضرورة – أن يكون موضوعًا لقياس منطقي؛ وإذا كان ذلك؛ كان منطق اليونان عاجزًا عن أن يفيدنا أية علوم أو معارف عن الله عز وجل وصفاته وأسمائه.

وإذا كان منطق يونان عاجزًا عن أن يمدنا بأشرف العلوم والمعارف وأسماها، وهي المتصلة باللَّه – عز وجل – وصفاته وأسمائه؛ فأي شرف لهذا العلم؟ وأية دعاوى عريضة كاذبة تلك التي يدعيها أصحابه من المفتونين به؟

الوجه السابع:

إن القياس المنطقي إنما يهتم بالصورة والشكل فقط، ولا يهتم بالحقيقة والواقع.

والمراد بالشكل والصورة: صورة القياس، ونوع الشكل الذي يصاغ القياس منه، والشروط اللازمة لهذا القياس من هذا الشكل التي وضعها المناطقة لكي يكون هذا القياس من هذا الشكل منتجًا، إلى آخر هذه الجوانب الشكلية التي لا محل فيها للبحث عن إحقاق حق أو إبطال باطل.

ومثال ذلك أن القياس من الشكل الأول لكي يكون منتجًا يشترط فيه إيجاب المقدمة

الصغرى، وكلية المقدمة الصغرى، وقصارى اهتمام المناطقة هو مراعاة هذه الشروط في القياس، فإذا ما جاء أحد بقياس من الشكل الأول وراعى فيه هذين الشرطين، فإن قياسه صحيح تمامًا ولا غبار عليه، ولا اعتراض على نتيجته أيًّا كانت صلتها بالواقع . فإذا ما قال إنسان ما :

- هذا الفرس حيوان

- وكل حيوان ناطق

كانت النتيجة :

∴ هذا الفرس ناطق

وكان القياس صحيحًا تمامًا ، رغم فساد النتيجة من حيث الواقع، ورغم فساد المقدمة الثانية؛ لكنها صحيحة تمامًا ما دام قد سلم بها الخصم. وتسليم الخصم الذي هو شرط صحة النتيجة، ليس ضمانًا للحق، فقد يسلم الخصم بالباطل، وقد يعارض الحق.

ولأن القياس المنطقي منفصل عن الواقع ، وكل ما يهتم به المناطقة إنما هي شروطه الشكلية أو الصورية . سمِّيَ : «المنطق الصوري» ، «المنطق الشكلي»؛ انطلاقًا من كونه قائمًا على الاهتمام بصورة القياس وشكله دون الاهتمام بمضمونه ونتائجه من حيث كونها صحيحة أو فاسدة، حقة أو باطلة.

لذا كان هذا المنطق أداة لإفساد الفكر، وإضلال العقل، وليس كما يدعي أصحابه أنه عاصم للفكر عن الخطإ.

ومن هذا الجانب هاجم العلماء المحدثون المنطق الصوري، أي اليوناني هجومًا عنيفًا ووسموه بأنه عقبة في سبيل التقدم العلمي، وأنه مضلَّة للعقل، مضيعة للوقت والجهد.

الوجه الثامن :

إن القياس المنطقي لا يقوم على استقراء علميٍّ صحيح، ولكنه يقوم على استقراء ساذج غير علمي لا يستند إلى حقائق موضوعية صحيحة معتبرة مفيدة لليقين.

وهذا المعنى تأكيد لما أوردناه في النقد السابق؛ فالعلماء في المنطق الحديث يكون

استقراؤهم الحقائق حول موضوعات أبحاثهم قائمًا على أسس علمية صحيحة من الملاحظة والتجربة والفروض، ثم اختبار الفروض وصولًا إلى نتائج يقينية بقدر الإمكان وفي وقتنا.

أما المناطقة الصوريون أو الشكليون فتقوم أقيستهم في مقدماتها على استقراء ساذج أو استقراء فِجٍّ مبني على الظن الغالب عندهم، ومن ثم تأتي نتائجه ظنية أقرب ما تكون إلى التخيل المستمد من المألوفات أو العادات، أو أوهام المسرح أو السوق - كما يقول «فرانسيس بيكون». من هنا كان منطقهم، وأهم ما فيه وأخطر قضاياه غير مفيد ولا نافع، بل قد يكون مَضَلَّة للعقل، مفسدة للفكر.

الخاتمة

أما بعد ؛

فالحمد للَّه أولًا ،

والحمد للَّه آخرًا ،

والحمد للَّه على كل حال .

هذا ما يسر اللَّه لي ؛ فإن أصبت فمن اللَّه ، وإن أسأت فمني،

واللَّه ورسوله بريئان منه .

واللَّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

سبحانك اللَّهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت،

نستغفرك ونتوب إليك.

الأستاذ الدكتور

محمود محمد مزروعة

فهرس المحتويات

مقدمة ٥
موقف العلماء من منطق اليونان ٥
- الموقف الأول : موقف المؤيدين له المفتونين به ٥
- الموقف الثاني : موقف المعارضين له ٦
- الموقف الثالث : موقف المحايدين ٦
نقد المنطق ٧
الأول : عرض المنطق القديم وبيان موضوعاته ومسائله في مسائل كما هي عند أصحابه والمتعصبين له بأمانة وحيدة فليس لي في هذا إلا طريقة العرض ٧
الثاني : نقد المنطق القديم وبيان موضعه من الحق - إن كان - ، ومن الباطل - وهو كائن قائم - ٨

القسم الأول : التصورات

الفصل الأول : مقدمات ١١
المبحث الأول : نشأة المنطق اليوناني وتطوره ١٣
المبحث الثاني : اشتقاق الاسم ١٨
أولًا : عن النطق ١٨
ثانيًا : عن المنطق ٢٠
- المراد بكلمة «منطق» لدى علماء المنطق - إذن - أمران : ٢١
الأمر الأول : الألفاظ المنطوقة التي يتكلم بها الناس معبرين من خلالها عما يدور في أذهانهم أو مشاعرهم من أفكار وأحاسيس ظاهرة أو باطنة ٢١
الأمر الثاني : ما تحمله هذه الألفاظ المنطوقة من أفكار ومعان قصد المتكلم إيصالها إلى الآخر ونقلها إلى المستمع ٢١
المبحث الثالث : التعريف بالمنطق ٢٣
- أولًا : المنطق بين الوصفية والمعيارية ٢٣
القسم الأول : علوم وصفية ٢٣

القسم الثاني : علوم معيارية ٢٤
– ثانيًا : تعريف علم المنطق : ٢٦
المبحث الرابع : أقسام العلم ٢٨
– ينقسم العلم تقسيمًا أوليًا إلى قسمين : ٢٨
الأول : العلم القديم ٢٨
الثاني : العلم الحادث ٢٨
– والعلم الحادث ينقسم إلى قسمين : ٣٠
الأول : التصور ٣٠
الثاني : التصديق ٣٠
– الضروري والنظري ٣٢
الأول : الضروري ٣٢
الثاني : النظري ٣٣
الفصل الثاني : مباحث الألفاظ ٣٥
المبحث الأول : الدلالة وأقسامها ٣٧
أولًا : علاقة الدلالة بالمنطق : ٣٧
ثانيًا : تعريف الدلالة ٣٧
ثالثًا : أقسام الدلالة ٣٨
الأول : دلالة لفظية ٣٩
دلالة لفظية وضعية ٣٩
دلالة لفظية طبعية ٣٩
دلالة لفظية عقلية ٣٩
– الثاني : غير لفظية ٣٩
دلالة غير لفظية وضعية ٣٩
دلالة غير لفظية طبيعية ٤٠
دلالة غير لفظية عقلية ٤٠
– ملاحظات على الدلالة ٤٠
الدلالة اللفظية الوضعية وصلتها بعلم المنطق ٤١
– أقسام الدلالة اللفظية الوضعية ٤٢
الأول : دلالة المطابقة ٤٣
الثاني : دلالة التضمن ٤٣
الثالث : دلالة التلازم ٤٣

المبحث الثاني : تقسيم الألفاظ ٤٥
أولًا : المفرد والمركب ٤٥
ثانيًا : أقسام المركب ٤٦
الأول : المركب التام ٤٦
المركب التام الخبري ٤٦
المركب التام الإنشائي ٤٦
الثاني : المركب الناقص أو : المركب غير التام ٤٧
المركب الناقص – غير التام – التقييدي ٤٧
المركب الناقص – غير التام – غير التقييدي ٤٨
المبحث الثالث : الكلي والجزئي ، والكل والجزء ٤٩
النوع الأول : تقسيم الكل إلى أجزائه ٤٩
النوع الثاني : تقسيم الكلي إلى جزئياته ٥٠
المبحث الرابع : المفهوم والماصدق ٥٣
اللفظ الكلي له نوعان من الدلالة : ٥٣
النوع الأول : دلالة على معناه ومفهومه الذي وضع له ٥٣
النوع الثاني : دلالة على الأفراد الموجودة «ما صدق لفظه» أو «الماصدق» ٥٣
المبحث الخامس : النسبة بين الكليَّين ٥٥
العلاقة بين الكليين وأقسامها أربعة : ٥٥
الأول : التساوي ٥٥
الثاني : التباين ٥٥
الثالث : العموم والخصوص الوجهي ٥٥
الرابع : العموم والخصوص المطلق ٥٦
المبحث السادس : صيغ السؤال عند المنطقيين ٥٧
أما الأداتان اللتان يهتم بهما علم المنطق وموقعهما من هذا العلم فهما : .. ٥٧
الأولى : «ما» ٥٧
الثانية : «أيّ» ٥٨
المبحث السابع : الذاتي والعرضي ٥٩
الأول : الذاتي ٥٩
تعريف الذاتي : ٥٩
أوصاف الذاتي : ٦٠

الثاني : وهو ما لا يكون داخلًا في حقيقة الشيء أو مقوّمًا لوجوده، أو هو :

« ما لا يفتقر إليه الشيء في وجود حقيقته وماهيته » ٦١
الفصل الثالث : الكليات الخمس ٦٣
المبحث الأول : تمهيد ٦٥
المبحث الثاني : الجنس ٦٨
أولًا : تعريفه ٦٨
شرح التعريف ٦٨
ثانيًا : أقسامه ٦٩
المبحث الثالث : النوع ٧٢
أولًا : تعريفه ٧٢
شرح التعريف ٧٢
ثانيًا : أقسامه ٧٣
النوع الأول : الحقيقي ٧٣
النوع الثاني : النوع الإضافي ٧٣
وينقسم النوع الإضافي إلى ثلاثة أقسام : ٧٤
الأول : النوع العالي ٧٤
الثاني : النوع المتوسط ٧٤
الثالث : النوع السافل ٧٤
المبحث الرابع : الفصل ٧٦
أولًا : تعريفه ٧٦
شرح التعريف ٧٦
ثانيًا : أقسامه ٧٧
الأول : الفصل القريب ٧٧
الثاني : الفصل البعيد ٧٨
المبحث الخامس : الخاصة ٨٠
أولًا : تعريفها ٨٠
شرح التعريف ٨٠
ثانيًا : أقسام الخاصة ٨١
تنقسم الخاصة إلى قسمين : ٨١
الأول : خاصة نوع ٨١
الثاني : خاصة جنس ٨١

المبحث السادس : العرض العام ٨٣
أولًا : تعريفه ٨٣
شرح التعريف ٨٣
ثانيًا : يلاحظ أن العرض يكون عامًا إذا نسب إلى أخص منه، بحيث يشمله ويشمل غيره، ٨٤
المبحث السابع : ملاحظات ٨٥
الفصل الرابع : التعريف ٨٩
المبحث الأول : تمهيد ٩١
المبحث الثاني : المراد بالتعريف ٩٣
أولًا : تعريفه ٩٣
المبحث الثالث : أنواع أقسام التعريف ٩٥
- المطلب الأول : تعريف المعين ٩٥
١ - التعريف بالإشارة ٩٥
٢ - التعريف بالمثال ٩٥
٣ - التعريف بالمرادف ٩٦
٤ - التعريف المعجمي أو القاموسي ٩٦
أقسام التعريف الحقيقي ٩٧
- المطلب الثاني : الحد التام ٩٨
- المطلب الثالث : الحد الناقص ٩٩
- المطلب الرابع : الرسم التام ١٠٠
- المطلب الخامس : الرسم الناقص ١٠١
المبحث الرابع : شروط التعريف ١٠٣
الشرط الأول : أن يكون التعريف مساويًا للمعرَّف في الماصدق ١٠٣
الشرط الثاني : أن يكون التعريف أوضح من المعرف بالنسبة للسامع وأجلى منه عنده ١٠٥
الشرط الثالث : ألا يكون التعريف بالسلب متى أمكن أن يكون بالإيجاب . ١٠٧
الشرط الرابع : ألا يشتمل التعريف على « أو » التي للشك ١٠٧
المبحث الخامس : ملاحظات على التعريف ١٠٩
الفصل الخامس : نقد التصورات ١١٣
المبحث الأول : تمهيد ١١٥
- المطلب الأول : مواقف العلماء من منطق اليونان ١١٥

الموقف الأول : موقف المؤيدين له ، المفتونين به ١١٥
الموقف الثاني : موقف الرافضين منطق اليونان ١١٥
الموقف الثالث : موقف المحايدين ١١٦
– المطلب الثاني : منهج شيخ الإسلام في نقده المنطق ١١٨
هناك أربعة مقامات في نقده المنطق ١١٨
المقام الأول : مقام سلبي في نقد التصورات ١١٨
المقام الثاني : مقام إيجابي في نقده التصورات ١١٨
المقام الثالث : مقام سلبي في نقد التصديقات ١١٨
المقام الرابع : مقام إيجابي في نقد التصديقات ١١٩
المبحث الثاني : وجوه النقد ١٢٢

القسم الثاني : التصديقات

الفصل الأول ١٣٧
المبحث الأول : تمهيد ١٣٩
المبحث الثاني : القضية الحملية ١٤٠
– تنقسم القضية إلى قسمين أساسيين ١٤٠
– الأول : القضية الحملية ١٤٠
– الثاني : القضية الشرطية ١٤٠
– تعريف القضية وأجزاؤها ١٤٠
أولًا : التعريف بالقضية بنوعيها : «قضية» ، «خبرًا» «مطلب» ، «مسألة»، «مقدمة»، «نتيجة»، «دعوى» ١٤٠
تعريف القضية الحملية : «ما حُكِمَ فيها بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء» ١٤٣
أجزاء القضية الحملية ١٤٤
الأول : الموضوع ١٤٤
الثاني : المحمول ١٤٤
الثالث : النسبة ١٤٥
أقسام القضية الحملية باعتبار موضوعها ١٤٦
الأول : الشخصية ، وتسمى – كذلك – المخصوصة : ١٤٦
الثاني : المهملة : ١٤٦
الثالث : الكلية : ١٤٧
الرابع : الجزئية : ١٤٧

الخامس : الطبعية : ١٤٧
الكم والكيف في القضايا ١٤٨
أولًا : الكمُّ ١٤٨
ثانيًا : الكيف ١٥٠
- سور القضية الحملية ١٥١
الأول : سور الإيجاب الكلي ورمزه : « ك - م » ١٥١
الثاني : سور الإيجاب الجزئي ورمزه : « ج - م » ١٥١
الثالث : سور السلب الكلي ورمزه : « ك - س » ١٥٢
الرابع : سور السلب الجزئي : ورمزه : « ج - س » ١٥٢
- أقسام القضية الحملية من حيث العدول والتحصيل ١٥٢
الفصل الثاني : القضية الشرطية ١٥٧
المبحث الأول : تعريف القضية الشرطية ١٥٩
المبحث الثاني : أقسام القضية الشرطية ١٦١
تنقسم القضية الشرطية إلى قسمين : ١٦١
١ - القضية الشرطية المتصلة ١٦١
أولًا : تعريف الشرطية المتصلة ١٦١
ثانيًا : أجزاء القضية الشرطية ١٦١
ثالثًا : أقسام الشرطية من حيث الحكم على المقدم ١٦٢
سور القضية الشرطية بقسميها ١٦٣
رابعًا : أقسام الشرطية المتصلة من حيث صلة المقدم بالتالي ١٦٤
٢ - القضية الشرطية المنفصلة ١٦٦
أولًا : تعريفها ١٦٦
ثانيًا : أقسامها من حيث العلاقة بين طرفيها جمعًا وخلوًا ١٦٧
الأول : المنفصلة الحقيقية : « مانعة الجمع والخلو » ١٦٧
الثاني : مانعة الجمع فقط ١٦٨
الثالث : مانعة الخلو فقط ١٦٨
ثالثًا : أقسام الشرطية المنفصلة من حيث العلاقة بين طرفيها لزومًا أو اتفاقًا ١٧٠
الأول : العنادية ١٧١
الثاني : الاتفاقية ١٧١
الفصل الثالث : الاستدلال ١٧٣
المبحث الأول : تمهيد ١٧٥

أولًا : تعريف الاستدلال ١٧٥
ثانيًا : أنواع الاستدلال ١٧٦
النوع الأول : استدلال مباشر ١٧٦
النوع الثاني : استدلال غير مباشر ١٧٦
المبحث الثاني : التناقض ١٧٨
أولًا : فائدته ١٧٨
ثانيًا : تعريفه ١٧٨
شرح التعريف ١٧٨
ثالثًا : شروط التناقض ١٧٩
رابعًا : أحكام القضايا من حيث التناقض ١٨١
المبحث الثالث : العكس ١٨٣
أولًا : أنواعه ١٨٣
والعكس ثلاثة أنواع : ١٨٣
١ – العكس المستوي ١٨٣
٢ – عكس النقيض الموافق ١٨٣
٣ – عكس النقيض المخالف ١٨٣
ثانيًا : فائدته ١٨٣
ثالثًا : تعريفه ١٨٤
شرح التعريف ١٨٤
رابعًا : حال القضايا مع العكس ١٨٥
عكس النقيض ١٨٨
أولًا : عكس النقيض الموافق ١٨٨
ثانيًا : عكس النقيض المخالف ١٨٨
المبحث الرابع : التقابل بين القضايا ١٨٩
أولًا : أهميته ١٨٩
ثانيًا : تعريفه ١٨٩
ينقسم التقابل بين القضايا إلى أربعة أقسام : ١٨٩
١ – التناقض ١٨٩
٢ – التضاد ١٨٩
٣ – الدخول تحت التضاد ١٩٠
٤ – التداخل ١٩٠

الفصل الرابع : الاستدلال غير المباشر ١٩٣
المبحث الأول : تمهيد ١٩٥
المبحث الثاني : القياس ١٩٧
أولًا : أهميته ومنزلته ١٩٧
ثانيًا : تعريف القياس ١٩٧
شرح التعريف ١٩٨
ثالثًا : أقسام القياس ٢٠٤
القسم الأول : القياس الاقتراني ٢٠٤
القسم الثاني : القياس الاستثنائي ٢٠٤
رابعًا : أقسام القياس الاقتراني ٢٠٥
الأول : القياس الحملي ٢٠٥
الثاني : القياس الشرطي ٢٠٦
المبحث الثالث : القياس الحملي ٢٠٧
أولًا : أجزاء القياس الحملي : ٢٠٧
١ – مقدمة صغرى ٢٠٧
٢ – مقدمة كبرى ٢٠٧
٣ – النتيجة ٢٠٧
يتركب القياس الحملي من ثلاثة حدود : ٢٠٧
١ – الحد الأصغر ٢٠٧
٢ – الحد الأكبر ٢٠٧
٣ – الحد الأوسط ٢٠٧
ثانيًا : الأشكال المنطقية ٢١٠
ثالثًا : الأضرب المنطقية ٢١٤
تعريف الضرب ٢١٤
الشكل الأول : «ما كان الحد الأوسط فيه محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى» ٢١٨
أولًا : تعريفه ٢١٨
ثانيًا : شروط إنتاجه ٢١٨
١ – إيجاب الصغرى ٢١٨
٢ – كلية الكبرى ٢١٨
ثالثًا : تحصيل الضروب المنتجة ٢٢٠

الأولى : طريقة الإسقاط ٢٢٠
الثانية : طريقة التحصيل: وهي طريقة تعتمد على منطوق الشروط ٢٢١
الشكل الثاني : «ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين» ٢٢٣
أولاً : تعريفه ٢٢٣
ثانيًا : شروط إنتاجه ٢٢٣
ثالثًا : طريقة معرفة الضروب المنتجة والعقيمة ٢٢٤
الطريقة الأولى : طريقة التحصيل ٢٢٤
الطريقة الثانية : طريقة الإسقاط ٢٢٤
الشكل الثالث : «ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في المقدمتين» ٢٢٧
أولاً : تعريفه ٢٢٧
ثانيًا : شروط إنتاجه ٢٢٧
ثالثًا : كيفية استخراج الأضرب المنتجة والعقيمة ٢٢٧
الشكل الرابع : «ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في الصغرى محمولاً
في الكبرى» ٢٣٠
أولاً : تعريفه ٢٣٠
ثانيًا : شروط إنتاجه عند المتأخرين ٢٣٠
ثالثًا : كيفية استخراج الأضرب المنتجة والعقيمة ٢٣١
رابعًا : شروط إنتاج الشكل الرابع لدى المتقدمين ٢٣٣
خامسًا : كيفية استخراج الأضرب المنتجة ٢٣٤
المبحث الرابع : القياس الاقتراني الشرطي ٢٣٦
أولاً : تعريفه ٢٣٦
المبحث الخامس : القياس الاستثنائي ٢٣٨
أولاً : تعريفه ٢٣٨
ويتركب القياس الاستثنائي من مقدمتين ونتيجة : ٢٣٨
١ – المقدمة الأولى : قضية شرطية ٢٣٨
٢ – المقدمة الثانية : الاستثنائية ٢٣٩
٣ – النتيجة : القضية المستنبطة ٢٣٩
ثانيًا : أقسام القياس الاستثنائي : ٢٣٩
١ – استثنائي اتصالي ٢٣٩
٢ – استثنائي انفصالي ٢٣٩
ثالثًا : شروط إنتاج القياس الاستثنائي ٢٣٩

كيفية الإنتاج في القياس الاستثنائي الاتصالي ٢٤٠
كيفية الإنتاج في القياس الاستثنائي الانفصالي ٢٤١
الفصل الخامس : لواحق القياس ٢٤٥
المبحث الأول : القياس المركب والمضمر ٢٤٧
أولاً : القياس المركب : تعريفه وأنواعه ٢٤٧
ثانيًا : القياس المضمر ٢٤٩
المبحث الثاني : قياس الخلف ٢٥٢
أولاً : التعريف به ٢٥٢
ثانيًا : مرجع قياس الخلف وفائدته ٢٥٢
المبحث الثالث : أقسام القياس باعتبار مادته ٢٥٤
أولاً : القياس اليقيني أو البرهاني ٢٥٥
القياس البرهاني نوعان : ٢٥٥
١ – قياس «لِمّيّ» ٢٥٥
٢ – قياس «إنّيّ» ٢٥٦
أنواع المقدمات اليقينية ٢٥٨
١ – الأوّليّات ٢٥٨
٢ – المشاهدات ٢٥٨
٣ – المجرّبات ٢٥٩
٤ – الحدسيّات ٢٥٩
٥ – المتواترات ٢٦٠
٦ – النظريات ٢٦٠
ثانيًا : القياس الذي لا يفيد اليقين أربعة أقسام ٢٦١
الأول : القياس الجدلي ٢٦١
الثاني : القياس الخطابي ٢٦٢
الثالث : القياس الشعري ٢٦٢
الرابع : القياس السوفسطائي ٢٦٤
المبحث الرابع : قياس التمثيل ٢٦٦
أولاً : تمهيد ٢٦٦
ثانيًا : تعريفه ٢٦٦
ثالثًا : أركانه ٢٦٧
رابعًا : طرق إثبات العلة ٢٦٧

الاجتهاد في إثبات علة الحكم له عند العلماء طريقان : ٢٦٨
الطريق الأول : الدوران أو الطرد والعكس ٢٦٨
الطريق الثاني : السَّبْر والتقسيم « الترديد » ٢٦٨
خامسًا : أنواع قياس التمثيل بالنظر إلى إفادته اليقين : ٢٦٩
الأول : ما يفيد اليقين ٢٦٩
الثاني : ما لا يفيد إلا الظن ٢٦٩
المبحث الخامس : الاستقراء ٢٧٣
أولًا : تعريفه ٢٧٣
ثانيًا : أقسام الاستقراء : ٢٧٤
١ - الاستقراء التام ٢٧٤
٢ - الاستقراء الناقص ٢٧٤
ثالثًا : مشكلة الاستقراء العلمي ٢٧٦
أما مشكلة الاستقراء فإن الإجابة عليها تعتمد على قانونين : ٢٧٧
القانون الأول : قانون العِلِّية ٢٧٧
القانون الثاني : قانون الاطراد ٢٧٧
رابعًا : قيمة المعارف الاستقرائية ٢٧٨
أحوال المعارف التي يتوصل إليها عن طريق الاستقراء ٢٧٨
الحال الأولى : المعارف التي توافرت فيها شروط اليقين ٢٧٨
الحال الثانية : المعارف التي لم يتوافر لها شروط اليقين ٢٧٨
الحال الثالثة : المعارف التي وردت عن طريق استقراء فاسد ٢٧٨
خامسًا : المسلمون والاستقراء ٢٧٨
الفصل السادس : نقد القياس ٢٨٣
الوجه الأول : ٢٨٤
الوجه الثاني : ٢٨٤
الوجه الثالث : ٢٨٦
الوجه الرابع : ٢٨٧
الوجه الخامس : ٢٨٧
الوجه السادس : ٢٨٨
الوجه السابع : ٢٨٩
الوجه الثامن : ٢٩٠
الخاتمة ٢٩٢